جامعة قاصدي مرباح - ورقـــلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسي

الفرع: قسم العلوم السياسية

التخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

من أعداد الطالب: محمد عسال

بعنـــوان:

السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

الرهانات والتحديات.

نوقشت يوم: 07 جوان 2015

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د. قاسم مولود	أستاذ محاضر	رئيسا	جامعة قاصدي مرباح- ورقلة
د. شمسة بوشنافة	أستاذ محاضر	مشرفا	جامعة قاصدي مرباح- ورقلة
أ. حسين بهاز	أستاذ محاضر	مناقشا	جامعة قاصدي مرباح- ورقلة
أ.عصام بن الشيخ	أستاذ محاضر	مناقشا	جامعة قاصدي مرباح- ورقلة

السنة الجامعية: 2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ
رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي
وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾

صدق الله العظيم
(**سورة الكهف**، الآية: 109).

إهـداء:

إلى الوالدين الكريمين،

اللذين كانا سببا في وجودي وسهرا الليالي من أجلي

وضحوا بكل ما يملكون لأصل إلى ما أنا عليه الآن

إلى أسرتي العزيزة

إلى كل من شجعني بنصائحه،

إلى أستاذي العزيزين حسين بهاز وعصام بن الشيخ،

إلى زملائي في الدراسة

إلى كل الأصدقاء والأحباب ... أهدي لهم هذا العمل المتواضع

شكرا لكم على كل شيء ... وفقنا الله وسدد خطانا ..آمين.

غسال محمد.

شكر وتقدير..

نتوجه بخالص الشكر والتقدير

إلى أستاذتنا ومؤطرتنا الدكتورة: شمسة بوشنافة،

التي لم تدخر جهدا لتوجيهنا أثناء القيام بهذا العمل.

إلى الأستاذ الدكتور: قاسم مولود

إلى كافة الأساتذة وإدارة

قسم العلوم السياسية بجامعة ورقلة

شكرا لكم على كل ما قدموه لنا طيلة فترة الدراسة.

إلى كل الزملاء في قسم علوم سياسية،

علاقات دولية – دراسات أمنية وإستراتيجية.

دفعة: 2014-2015.

1 عنوان المذكرة:

السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، بين التحديات والرهانات.

الخطة:

مقدمــة:

الفصل الأول: محددات السياسة الأمنية التركية.

المبحث الأول: المحددات الجغرافية والتاريخية.

المطلب الأول: المحدد الجغرافي.

المطلب الثاني: المحدد التاريخي.

المبحث الثاني: المحددات الاقتصادية.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي التركي.

المطلب الثاني: المبادلات التجارية مع الدول العربية.

المبحث الثالث: المحددات الأمنية.

المطلب الأول: التخوف التركي من مشكلة الأكراد.

المطلب الثاني: التخوف التركي من تمدد خطر الإرهاب.

الفصل الثاني: أدوات السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الاوسط.

المبحث الأول: سياسة تصفير المشكلات وإدارة الأزمات في المنطقة.

المطلب الأول: انهاء المشكلات مع دول الجوار.

المطلب الثاني: إدارة الأزمات في المنطقة.

المبحث الثاني: الامساك بملف القضية الفلسطينية وانعكاساته على العلاقة مع إسرائيل.

المطلب الأول: معالم الدور التركي تاريخيا اتجاه القضية الفلسطينية.

المطلب الثاني: تطور الموقف التركي من القضية الفلسطينية ومحاولة تهميش إسرائيل.

المبحث الثالث: التحالف الأمريكي- التركي ودعم ثورات الربيع العربي.

المطلب الأول: أهمية الدور التركي في إطار المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

المطلب الثاني: دعم ثورات الربيع العربي (مصر – سوريا).

الفصل الثالث: تحديات السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الاوسط.

المبحث الأول: رفض بعض القوى الداخلية للتوجه التركي في المنطقة.

المطلب الأول: أحزاب المعارضة داخل تركيا.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية.

المبحث الثاني: التحديات الاقليمية للتوجه التركي في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: تخوف الانظمة العربية من الدور التركي المتنامي في المنطقة.

المطلب الثاني: تصاعد الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة.

المبحث الثالث: تنافس القوى الكبرى وتأثيره على التواجد التركي في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: تنامي الأطماع الروسية في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: الدور الأوربي تجاه المنطقة منطقة الشرق الأوسط.

الخاتمـة:

مقدمـــة

مقدمـة:

يعتبر الاهتمام بالسياسات الأمنية للدول في القرن العشرين، من أهم المواضيع التي تستدعي قراءات متأنية لفهم تلك السياسة، ومدى مواكبتها للتطورات والمستجدات التي تفرضها العديد من المتغيرات الحاكمة في رسم معالم وتوجهات تلك الدول مستقبلا، في علاقاتها مع نخبها ومؤسساتها داخليا، وخارجيا مع دول الجوار والقوى الأخرى على الساحة الدولية.

وفي هذا الإطار تعتبر دراسة السياسة الأمنية التركية من المواضيع الهامة ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، حيث تمثل هذه السياسة احدى الأولويات الإستراتيجية في تصور صانع القرار التركي بعد الحرب الباردة. وقبل تناول الموضوع يجدر بنا أن نعطي تعريفا مختصرا للمنطقة التي سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة.

حيث ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنة 1902، الذي أطلقه المؤرخ الأمريكي **"الفريد تاير ماهان"** (1840-1914)، "ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي. وأما في دراستنا هذه فمنطقة الشرق الأوسط، تشمل: "دول الخليج العربي وسوريا، العراق، مصر، فلسطين، لبنان، بالإضافة إلى تركيا إيران".

وقد أدركت القيادة السياسية في تركيا أن صرف النظر عن هذه المنطقة كان خطأ إستراتيجيا، لذلك قررت إنهاء القطيعة مع هذه المنطقة وقضاياها، وبالتالي إنهاء حالة العزلة والإنطواء، والتطلع نحو الشرق بدلا من إضاعة الوقت في الجري وراء حلم الالتحاق بركب الغرب "الانضمام للإتحاد الأوروبي" الذي أدار وجهه عنها لعقود من الزمن.

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، شهدت السياسة الأمنية التركية تحولات جوهرية في شتى الميادين، من خلال سن مجموعة قوانين بغرض التصدي للمشكلات الداخلية وفي مقدمتها الأزمة الكردية. وأما التحدي الخارجي فتمثل في صد التهديدات من شمال العراق ومحور سوريا. لذلك سعت تركيا جاهدة بفضل سياستها الخارجية (الدبلوماسية الناعمة) إلى تغيير ملامح صورتها القديمة على الساحة الإقليمية والدولية، خاصة مع دول الجوار في إطار سياسة "تصفير المشكلات". حيث نجحت في تعميق جسور التواصل مع العالمين العربي والإسلامي، وتصفية العلاقات المتوترة تقليديًا مع سوريا والعراق، حيث أدركت تركيا أن حجم التهديدات في منطقة الشرق الاوسط، وأن جوارها الجغرافي يحتم عليها الانغماس من أجل وقف مصادر هذه التهديدات. وفي هذا الإطار تبنت السياسة الأمنية التركية مبدأ تجنب الصراعات وضمان جوار آمن يسمح لها بالتمدد الاقتصادي، وأن هذا الهدف يترجم اعتماد تركيا القوي على الوسائل الاقتصادية كوسيلة لبلوغ تلك الأهداف، كما اعتمدت في هذه السياسة على لعب دور نشط فيما يتعلق بتسوية أزمات المنطقة، خاصة بين العرب وإسرائيل.

ويترجم التوجه التركي نحو منطقة الشرق الأوسط التحولات الدولية وعلاقاتها مع الاتحاد الأوربي، خاصة بعد رفض انضمامها إليه.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع:

* الأسباب الموضوعية:

- محاولة التقرب من دراسة تركيا كدولة إقليمية محورية أصبح لها دورا فاعلا في منطقة الشرق الأوسط.
- التركيز على أهمية الدولة التركية ذات التوجه الإسلامي في التعاطي مع مشكلات وقضايا منطقة الشرق الأوسط.
- محاولة إثراء مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بمرجع عن السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط.

* الاسباب الذاتية:

- الرغبة في استكمال دراستي في التخصص في الشأن التركي، والتي بدأت مع مذكرة التخرج في شهادة الليسانس، التي تناولت موضوع "انضمام تركيا للاتحاد الاوربي بين الفرص والقيود"، واستكمالها من خلال هذه الدراسة.
- الاهتمام الشخصي بقادة حزب إسلامي، استطاع تحقيق ما عجز عليه الكثير من قادة الدول العربية والإسلامية، برغم الامكانيات المادية والبشرية الهائلة التي تزخر بها بلدانهم.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على أهم أدوات الاستراتيجية التركية، ومحاولة فهم أبعاد السياسة الأمنية التركية تجاه إحدى الدوائر الجيو- سياسية (الشرق الأوسط)، وعلاقتها بالدول المحيطة بها إقليميا، من خلال "سياسة تصفير المشكلات" مع دول الجوار الجغرافي خاصة العربية منها، وربط علاقات متميزة معها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز أبعاد الاستراتيجية الأمنية التركية من حيث:

- تتبع أبعاد السياسية الأمنية التركية الهادفة إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط.
- إبراز العلاقات الإستراتيجية التركية-العربية والمصالح التي تجمع بينهما.
- إبراز أهم التحديات التي تواجه تركيا في تحقيق أهدافها إقليميا ودوليا.

إشكالية الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، من خلال التركيز على أدوات وأبعاد هذه السياسة وذلك من خلال الإشكالية التالية: **ما هي أدوات وأبعاد السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة؟ وما هي التحديات التي تواجهها؟**

التساؤلات الفرعية:

1- ما هي أسس وأبعاد السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط ؟
2- ما هي آليات ومرتكزات السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط؟
3- ما هي الأهداف الحقيقية للسياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط؟

4- هل استطاعت تركيا أن تكون الخيار الامثل للدول العربية؟

حدود الدراسة:

تتناول الدراسة، السياسة الأمنية التركية بعد الحرب الباردة (1991 - 2014)، في ظل التحديات التي تواجهتها داخليا وخارجيا، من أجل بلوغ أهدافها ولعب دورا مركزيا في منطقة الشرق الأوسط.

فرضيات الدراسة:

المتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ساعدت تركيا على نهج إستراتيجية متوازنة استطاعت من خلالها لعب دورا هاما وفعالا في المنطقة، وذلك بالاعتماد على مقوماتها الجيو-استراتيجية والتاريخية والإقتصادية، والتي كان لها الأثر البالغ على تبوء المكانة التي وصلت اليها إقليميا وحتى دوليا. ولذلك:

1- كلما ازدادت قوة الدولة الداخلية كلما كانت في حاجة إلى تعميق نفوذها الإقليمي والدولي.

2- كلما تقوت الروابط الأمنية والاقتصادية بين تركيا ودول الشرق الأوسط، كلما تحققت الأهداف الإستراتيجية التركية .

3- السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط، مرهونة بقدرة تركيا على مواجهة التحديات الداخلية، الاقليمية والدولية المحتملة.

الإطار النظري للدراسة:

يعرف **الدور** بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية.

فتركيا من زاوية التراكم التاريخي تمتلك خصائص جعلت صناع القرار فيها، يتطلعون إلى استثمار مقدراتهم على الصعيد الداخلي لتحقيق مصالح الدولة والحفاظ على وحدتها، وأما خارجيا فتركيا تسعى لحل المشكلات والأزمات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى بـ "تصفير المشكلات"، وبالتالي أخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، إلى صورة البلد ذو العلاقات الجيدة مع الجميع،

تركز **النظرية الواقعية** على "النظام الدولي" كإطار تحليلي لسلوك الدول، فالدولة التي تتحقق لها القوة بمفهومها الشامل ستسعى إلى تحقيق أهدافها، إما بالاستمرار في الاستراتيجيات التي تعمل بها، أو بإحداث التعديلات التي تراها مناسبة لتحقيق تلك الأهداف، وهذا ينطبق على ما تفعله تركيا بالانتقال بمركز ثقلها إلى منطقة الشرق الأوسط للعب دورا رياديا كما يلاحظ في استراتيجيتها الأمنية الجديدة.

لذلك جاء التركيز على تلك المحددات (الجيو-استراتيجية والجيو-الاقتصادية والسياسية)، التي تتمتع بها تركيا، لاستثمارها لزيادة نفوذها في المنطقة، في ظل ما يحدده موقع الواقعية في العلاقات الدولية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على **منهج المسح التاريخي** الذي يساعد على تتبع تطور مسيرة تركيا وما شهدته من أحداث كان لها الوقع الإيجابي في تحول السياسة الأمنية التركية، كما اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يهتم بدراسة الظواهر وتحليلها، وذلك قصد إبراز المواقف التركية في الكثير من القضايا الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى إظهار علاقة تركيا مع

جيرانها، ثم علاقاتها مع القوى الكبرى في محاولة إيجاد دور لها في المنطقة. واعتمدت الدراسة على **المنهج النسقي** الذي يرى أن مفهوم النظام أو النسق لا يعني التوافق والانسجام التام، بل التفاعل وتبادل المواقف والمواقع والصراع في بعض الحالات. فالحفاظ على النسق السياسي لأي دولة مرتبط بالمصالح المشتركة لبقاء نظامها، ورغم أن مدخلات ومخرجات النسق تؤثر سلبا وإيجابا، إلا ان يقظة عناصر النسق وكفاءتها تساهم في تجاوز التأثيرات السلبية التي تهدد النسق. لذلك يلاحظ أن حكومة العدالة والتنمية التركية ذات التوجه الإسلامي، تسعى جاهدة كفاعل أساسي في منطقة الشرق الأوسط للعب دورا مميزا برغم التحديات التي تواجهها داخليا وخارجيا.

مصطلحات الدراسة:

- **الإستراتيجية**: Stratégie هي مصطلح عسكري بالأساس وتعني الخطة الحربية، أو هي فن التخطيط للعمليات العسكرية قبل نشوب الحروب، وهي في نفس الوقت فن إدارة تلك العمليات عقب نشوب الحروب. وتعكس الإستراتيجية الخطط المحددة مُسبقاً لتحقيق هدف معين على المدى البعيد في ضوء الإمكانيات المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها. هي خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتماداً على التخطيطات والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير.

- **الجيو- استراتيجية:** Géo-stratégique هي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية، من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية، والجيوستراتيجية تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو السلم، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة، وهي:(الموقع، والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافيا، والمناخ، والموارد، والسكان). ومصطلح الجيوستراتيجية يعني دراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية.

- **الجيو-بوليتيك أو الجيو- سياسية:** Géo-politique هو علم دراسة تأثير الأرض برها وبحرها وثرواتها وموقعها على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات، أي السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الوصول إليه، إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعّالاً في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية.

وكان أول من استخدمه في الماضي المفكر السويدي "رودولف كجلين" مطلع القرن الماضي وعرّفه بأنه "البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي"، بينما عرّفه المفكر "كارل هوسهوفر" بأنه دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار للجيوبوليتيكا الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية". ومن التعريفات المهمة لمصطلح الجيوسياسية عند الغربيين أنها عبارة عن "الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها"ومنها أيضاً دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة.

- **مفهوم الأمن:** Sécurité على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، ويعود استخدام مصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتجنب الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

- **الأمن القومي:** Sécurité Nationale يعني القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتّى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدَّدُها في

الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة.

- السياسة الأمنية: Politique de Sécurité هي تعريف لما يعنيه أن تكون آمنًا بالنسبة للنظام أو المنظمة أو أي كيان آخر، وأن أية سياسة أمنية ترتبط أساسا بنوعية التهديد الذي يمكن أن يعصف بسيادة الدولة ووحدتها الترابية وأمن سكانها؛ وعليه، فإن أمن الدول يواجه تهديدات عسكرية وأخرى غير عسكرية تأتي من زوايا متعددة يصعب أحيانا إدراكها. فالتفوق العسكري وحده لا يحقق الأمن بمعناه الشامل.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستراتيجية الأمنية التركية في الشرق الأوسط وعلاقتها وبدول الجوار الجغرافي، من أهمها:

- دراسة أحمد داوود أوغلو (2011)، بعنوان: **العمق الإستراتيجي**، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل.

يتناول هذا الكتاب سبل تأمين الأمن القومي التركي، وكيفية توظيف تركيا لموروثها التاريخي والجغرافي، وحاول المؤلف استعمال مصطلح "العمق الإستراتيجي" في تحديد علاقات تركيا الدولية، وذلك سعيًا منه لإخراج تركيا من دورها الهامشي ونقلها إلى بلد محوري ومؤثر دوليًا، حيث قسم الكتاب إلى ثلاث أجزاء:

تناول الجزء الأول الإطار المفاهيمي والتاريخي للدولة التركية، وتناول في الجزء الثاني الإستراتيجية المرحلية والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية، من خلال التركيز على النظريات الجيو سياسية، في إشارة إلى البعد الجغرافي والتاريخي الذي يربط تركيا بدول الجوار في منطقة الشرق الاوسط، وتناول في الجزء الثالث والأخير مجالات التطبيق، للوسائل الإستراتيجية والسياسات الإقليمية، لتختتم الدراسة بتناول السياسة الخارجية التركية وعلاقتها بالتوازنات الاقليمية والدولية بإتباع أسلوب دبلوماسي جديد متناغم.

- دراسة خورشيد حسين دلي (1999)، بعنوان: **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**. استهدفت الدراسة إمكانية فهم الدوافع والعوامل التي تتحكم بالسياسة التركية، تجاه الدوائر الجيو- سياسية، وعلاقة كل دائرة وأثرها في الدوائر الأخرى، وتعود الدراسة في الأساس إلى عدد من الأسئلة التي تطرح حول خيارات تركيا وهويتها وسياساتها.

وتناولت الدراسة الفضاء الجغرافي-السياسي للتوجهات التركية سياسياً واقتصادياً وأمنياً، في ظل التغيرات الدولية والإقليمية الجارية، كما تناولت الدراسة الدائرة الإسلامية وعلاقة تركيا مع الدول العربية، وكذلك إيران ثم المشكلة الكردية. وأما دائرة تركيا- إسرائيل (مظاهر وأبعاد العلاقة)، لتختتم الدراسة تداخلات تركيا مع الدوائر الأسيوية في إشارة إلى القوقاز ومنطقة البلقان، والطموح لإقامة "العالم التركي".

- دراسة من تحرير محمد عبد المعطي، تحت إشراف مركز الجزيرة للدراسات- شارك فيها نخبة من الباحثين الأتراك والعرب (2010)، بعنوان: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**.

استهدفت الدراسة بإطلالة عامة على "تركيا .. الدولة والمجتمع"، حيث تناولت القوة الناعمة والصلبة، وألقت الضوء على المجتمع التركي، كما تطرقت إلى أهم التيارات السياسية الفاعلة، وحاولت تقديم تركيا جيو- سياسيا وجيو- إستراتيجيا، وأما القسم الثاني من الدراسة فتناول الحديث عن السياسة الخارجية، أسسها ومرتكزاتها، وعلاقة تركيا بالدول العظمى والعلاقات الإستراتيجية التي تجمع بينهما، كما تطرقت إلى الاتحاد الأوربي والحلم التركي للانضمام إليه، وتناولت منطقة آسيا الوسطى والقوقاز التي تمثل عمقا استراتيجيا لتركيا، ثم المنطقة العربية والروابط التاريخية والدينية التي جمعت بينهما.

وختمت الدراسة بالحديث عن العلاقة التركية-الإيرانية المتشابكة والمعقدة وسبل حل الخلافات العالقة بينهما.

مبررات خطة الدراسة:

يتشكل الإطار العام لموضوع البحث من مقدمة، وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة.

الفصل الأول: خصص لإبراز محددات السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث.

تناول المبحث الأول المحددات الجغرافية والتاريخية للسياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط، وأما المبحث الثاني فتطرق إلى المحددات الاقتصادية وأثرها في تنمية الاقتصاد التركي، وفي المبحث الأخير تناول المحددات الأمنية.

و**أما الفصل الثاني** فخصص لدراسة أدوات السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الاوسط، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث.

تناول المبحث الأول سياسة تصفير المشكلات وإدارة الأزمات في المنطقة، وأما المبحث الثاني فقد تطرق إلى موضوع الامساك بملف القضية الفلسطينية؛ وأما المبحث الأخير فتناول التحالف التركي الأمريكي ودعم الثورات العربية.

وأما **الفصل الثالث** والأخير فقد خصص للحديث عن التحديات الإستراتيجية التي تواجه تركيا في منطقة الشرق الاوسط، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث.

تناول المبحث الأول رفض بعض القوى الداخلية للتوجه التركي في المنطقة (الأحزاب السياسية المعارضة والمؤسسة العسكرية)، وأما المبحث الثاني فتطرق إلى التحديات الاقليمية للتوجه التركي في منطقة الشرق الأوسط (الأنظمة العربية وإيران)، وأما المبحث الأخير فتناول تنافس القوى الكبرى وتأثيره على التواجد التركي في منطقة الشرق الأوسط (خاصة روسيا وأوروبا).

الفصل الأول

محددات السياسة الأمنية التركية.

المبحث الأول: المحددات الجغرافية والتاريخية.

المطلب الأول: المحدد الجغرافي.
المطلب الثاني: المحدد التاريخي.

المبحث الثاني: المحددات الاقتصادية.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي التركي.
المطلب الثاني: المبادلات التجارية مع الدول العربية.

المبحث الثالث: المحددات الأمنية.

المطلب الأول: التخوف التركي من مشكلة الأكراد.
المطلب الثاني: التخوف التركي من تمدد خطر الإرهاب.

الفصل الأول: محددات السياسة الأمنية التركية.

تمهيد:

تمتلك تركيا من الخصائص والمقومات الجيوستراتيجية والتاريخية والاقتصادية ما يجعلها تبرز في المنطقة كقوة إقليمية، وتكون بمثابة همزة الوصل بين الشرق والغرب، تستطيع من خلالها أن تجد مكانا لها ضمن الدول المركزية الكبرى الإقليمية والدولية، وبالتالي ربط علاقات متميزة مع دول الجوار الجغرافي خاصة الدول العربية، وكذلك ربط علاقات مميزة مع الدول الغربية (الولايات المتحدة وأوربا)، إضافة إلى ذلك محاولة النفوذ في منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت الوجهة الرئيسة في السياسة الخارجية التركية التي تعتبرها عمقها الإستراتيجي. وهذا ما سوف يتم تناوله بالتحليل في هذا الفصل.

المبحث الأول: المحددات الجغرافية والتاريخية.

يمكُّن العمق الجيوستراتيجي والتاريخي والحضاري، لتركيا من لعب دور هام فى صياغة السياسات الإقليمية والدولية أوقات الحرب والسلم، وأعطاها مكانة مميزة فى العالم لكونها نقطة الالتقاء الرئيسية بين القارات الثلاث الأوربية والآسيوية والإفريقية،فضلاً عن كونها من اللاعبين الكبار بمنطقة الشرق الأوسط نظرا بتاريخها الحافل على الصعيدين العربي والإسلامي، الذي سيعزز علاقاتها مع هذا العمق الحيوي بالنسبة لسياستها الأمنية.

المطلب الأول: المحدد الجغرافي.

يشكل الموقع الإستراتيجي لتركيا قلب المجال الجغرافي لقارتي أسيا وأوربا، حيث تقع بين خطي عرض 39° و55' شمالا، وبين خطي طول 32° و50' شرقا، وتحتل تركيا المركز السابع والثلاثون عالميا من حيث المساحة والتي تقدر بـ 783.562,38 كلم^2، كما تعتبر نقطة تقاطع قارات العالم الثلاث (آسيا، أوروبا وإفريقيا). يحدها من الشمال البحر الأسود وجورجيا، ومن الشمال الغربي بحر مرمرة، ومن الشرق أرمينيا وإيران ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر الأبيض المتوسط، وحدود بحرية مع قبرص، ومن الغرب بحر إيجة واليونان وبلغاريا.[1] ويقع ما يقرب من 3 % من مساحة تركيا في أقصى الطرف الشرقي من جنوب قارة أوربا، وهو ما يطلق عليه تراقيا، وتقع مدينة اسطنبول في هذا الإقليم، أما الجزء الأكبر من مساحتها فيقع في قارة آسيا الذي يحتل 97 % من تركيا، ويطلق عليه الأناضول.[2]

وتكمن أهمية موقع تركيا في أنها:[3]

- منحها هذا الموقع القدرة على التفاعل الحيوي في محيطها الإقليمي، متأثرة بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تربطها مع جيرانها.

---

[1] وزارة الاستثمار، ***جمهورية تركيا***. موقع: رئاسة الوزراء، (تاريخ الاطلاع: 2014/10/10). على الرابط:
< http://www.invest.gov.tr/ar-SA/theagency/Pages/MessagefromthePresident.aspx>

[2] حسين طلال مقلد، ***تركيا والاتحاد الأوربي، بين العضوية والشراكة***. (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010)، ص. 346.

[3] علي حسين بكير وآخرون، ***تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج***. (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة 1، 2010)، ص ص. 20-21.

- تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم" وفق نظرية "**هالفورد ماكندر**" (1861-1947) الجيو- بوليتكية، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية وحاسمة في المجال السياسي.

- هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بهذه المكانة، وتشترك تركيا مع حدودها بـ 8 دول بمسافات مختلفة، مع جورجيا (252 كلم)، وأرمينيا (268 كلم)، وأذربيجان (9 كلم)، ومع إيران (499 كلم)، واليونان (206 كلم)، وبلغاريا (240 كلم)، وسوريا (822 كلم) والعراق (352 كلم)، ويتيح انتشار هذا العدد من الدول على حدودها حرية أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات تكون تركيا بمثابة الدولة المحورية.

- تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال وبحر إيجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين هامين هما مضيق البوسفور في شمال تركيا، الذي يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة بطول يصل إلى 30 كلم وبعرض حتى 1 كلم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر إيجة بطول 60 كلم وعرض يتراوح ما بين 1- 6 كلم، مما يعطيها قوة مائية إضافية إلى كونها قوة قارية.

وأما عربيا فيشكل امتدادا لتركيا من ناحية الجنوب على طول الحدود العراقية-السورية، حيث يصل إلى 1174 كلم، والذي تعتبره تركيا أهم معبر بري لمنطقة الشرق الأوسط، فنجد أن سوريا تعتبر البوابة البرية المهمة لتواصل تركيا بريا مع الدول العربية، كما أن سوريا هي الامتداد الإقليمى إلى لبنان، بما يجعلها فى موقع المتحكم فى المرور الإقليمى لتركيا للمنطقة، وهنا تبدو أهمية فتح الحدود مع سوريا، خاصة فى ظل وجود قوات تركية ضمن قوات اليونفيل في لبنان، وكذلك الضرورات التركية للتماس المباشر مع فلسطين. كما يمثل العراق العمق الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط، خاصة اتجاه دول الخليج العربي، والتي ترتبط بالأهداف التجارية وعقد المواصلات بين شمال العراق وجنوب تركيا عبر خط الحدود الأقرب إلى الموصل الذي يبعد بحوالي 100 كلم.[1]

وتزداد أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للسياسة الأمنية التركية في اشتراك تركيا مع سوريا والعراق في نهري دجلة والفرات، حيث تعتبر تركيا دولة المنبع، والذي يعبر حدود رسوريا والعراق، والذي تستخدمه كسلاح إستراتيجي في التعامل ليس فقط مع سوريا والعراق بل مع دول أخرى عربية وخليجية من خلال ما سمي "بأنابيب السلام".[2]

ويعد "**سد أتاتورك**" (أحد المشروعات الـ13 في إطار مشروع الغاب)، الأكبر في الشرق الأوسط وأوروبا ، وأحد السدود الكبرى في العالم، كما يعد الأضخم في تاريخ تركيا، تكلفة وزمنا وتوقعات، حيث يشمل مجموعة كبيرة من السدود والمحطات الكهرمائية على امتداد القسم التركي من نهري دجلة والفرات، إضافة إلى أقنية ضخمة مخصصة للري، تقع في جنوب شرق الأنضول. والذي سيتم من خلاله امتصاص ما بين 17 و34 % من منسوب النهرين،مما سيولّد إشكاليات كبيرة لسوريا والعراق، اللتين لا تكفان عن الاحتجاج ضد السياسات التركية وتعتبرانها أحادية الجانب، والتي ستؤدي إلى نقص كبير في منسوب مياه النهرين العابرين لأراضيهما.[3]

ورغم تطور العلاقات العربية-التركية في مجالات شتى، إلا أن مشكلة المياه لازالت تقف حاجزا منيعا أمام تطور هذه العلاقات إلى مستويات عليا، خاصة مع سوريا والعراق المعنيين أكثر بهذا الأمر وبشكل

---

[1] طلعت رميح، ***اردوغان يعيد تشكيل محيط تركي***. موقع: المسلم، (تاريخ الاطلاع:2014/12/21)، على الرابط: <http://www.almoslim.net/node/120265>.

[2] رمزي سلامة، ***مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع والتسوية***. (الاسكندرية: منشأة المعارف،2001)، ص. 91.

[3] محمد نور الدين، ***تركيا والزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات***. (لندن: رياض الرئيس للكتب والنشر، 1997)، ص. 139.

مباشر؛ وقد تفاقمت مشكلة المياه بين الطرفين (العربي والتركي) منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، عندما بدأت تركيا بتنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول الذي صممته وباشرت بتنفيذه دون استشارة جاراتها سوريا والعراق، كما تقضي بذلك القوانين والتشريعات والأعراف الدولية.

إن ضعف الموقف العربي المحاذي لتركيا، سهل عليها عمليا المضي في إنجاز (مشروع الغاب)، لاسيما "سد أتاتورك"، الذي أصاب الأمن المائي لسوريا والعراق بأضرار كبيرة، فمصب نهر الفرات الذي كان يبلغ نحو 31 مليار متر مكعب، انخفض تدفقه بفعل السدود، إلى نحو 23 مليار متر مكعب، ويتوقع أن تنخفض هذه النسبة مستقبلا إلى نحو 15 مليار متر مكعب، أي أن تركيا ستحصل عندئذ على أكثر من 400 بالمائة من حصتها من نهر الفرات، وإذا ما حصلت سوريا على حاجاتها من هذا النهر المقدرة بنحو 8 مليار متر مكعب؛ فإن التدفق المتجه نحو العراق سيصل إلى نحو 7 مليار متر مكعب، في حين تقدر حاجاتها من المياه من هذا النهر في حدودها الدنيا نحو 13 مليار متر مكعب.[1]

ومن خلال التطرق إلى المحدد الجغرافي، يتضح جليا بأن الخط الخلفي للأمن القومي التركي يمتد إلى المنطقة العربية ولا سيما (سوريا والعراق)، وهو ما يفسر الاهتمام الأمني التركي بهذه المنطقة.

المطلب الثاني: المحدد التاريخي.

تمتلك تركيا من زاوية التراكم التاريخي خصائص فريدة على المستوى الإقليمي والعالمي جعلتها تبرز على الساحة الدولية من خلال تطورات الأوضاع السياسية، كانت نتاجا لحضارة حاكمة شكلتها منظومة علمية وميراث تاريخي استمر قرونا عديدة.[2] فمنطقة الأناضول تعتبر من المناطق التي لعبت دورا حاسما في التاريخ على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث شكلت (هذه المنطقة) تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكلت قلب العالم القديم، فكانت اسطنبول عاصمة لثلاث من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور، من الإمبراطورية الرومانية إلى البيزنطية وانتهاء بالعثمانية، التي كانت أقوى وأكبر إمبراطورية في العالم.[3]

ويشكل المسلمون الغالبية العظمى من سكان الدولة، حيث وصلت نسبتهم إلى 98 % من سكان تركيا (احصائيات 2009)، ولا تتوفر احصائيات رسمية في تركيا حول عدد الأقليات الدينية والعرقية المختلفة؛ حيث ألغت الجهات المسؤولة واعتبارا من التعداد السكاني الذي نظم سنة 1965 كل الخانات التي تبين لغة الوطن الأم أو عرقه أو دينه، كما لا تتوفر دراسات علمية يوثق بها لتبيان الأعداد الدقيقة لهذه الأقليات، ويتكون ذلك المزيج من غير الأصول التركية، الأقليات التالية: "الأكراد، العرب، القوقازيون، اللاز، الغجر، البشناق، البلغار، الأرمن، السريان، اليهود والروم.."، وكانت الجماعات المكونة للدولة العثمانية متساوية في الحقوق والواجبات.[4]

وتماشيا مع مفهوم الدولة القومية والمبادئ التي أدخلها مؤسس الجمهورية التركية، **"مصطفى كمال أتاتورك"** (1881– 1938)، أكدت ديباجة الدستور التركي (بصيغتها المعدلة في 17 أكتوبر 2001)، على الوجود الخالد للأمة التركية والوطن الأم والوحدة التي لا تتجزأ للدولة التركية، والرغبة والإيمان بـ "سلام في الوطن، سلام في العالم".

---

[1] محمد علي محمد تميم الجبوري، ***المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي.*** (مجلة المستقبل العربي، العدد 419، جانفي 2014)، ص ص. 85-87.

[2] أحمد داود أوغلو، ***العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.*** (ترجمة: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل)، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة 2، 2011)، ص.88.

[3] علي حسين بكير وآخرون، مرجع سابق، ص.15.

[4] محمد ثلجي، ***أزمة الهوية في تركيا.. طرق جديدة للمعالجة.*** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة 1، 2010)، ص. 91.

كما أكدت المادة العاشرة من الدستور أن جميع الأفراد متساوون أمام القانون دون أي تمييز، بصرف النظر عن اللغة أو العرق أو اللون أو الجنس أو الرأي السياسي أوالمعتقد الفلسفي أوالدين والطائفة، أو أي اعتبارات من هذا القبيل؛ ولا يجوز منح أي امتياز لأي فرد أو جماعة أو عائلة أو فئة أو طبقة، كما يجب على أجهزة الدولة والسلطات الإدارية العمل ممتثلة لمبدأ المساواة أمام القانون في جميع إجراءاته.

وفي هذا الإطار يؤكد المسؤولون الأتراك أن العامل التاريخي الديني،هو الذي أعطى زخماً مضافاً لمقومات الدور الإقليمي التركي وقدرتها بنظامها العلماني وتجربتها الليبرالية وحضور هويتها الاسلامية، على تشكيل نموذجا ملائماً يمكن لدول الشرق الاوسط الاستفادة منه في اصلاحاتها السياسية والاجتماعية، بمعنى أن تركيا قدمت نفسها للمنطقة باعتبارها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها على مستوى منظمة المؤتمر الاسلامي، ترتبط مع الجميع بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية موغلة في القدم.[1]

فالروابط التاريخية، الجغرافية، الثقافية والدينية التي تربط العرب والأتراك، ولاسيما الروابط التي تجمع بين الأتراك والسوريين على وجه التحديد، تعتبر المثال الحي على امتزاج الشعبين امتزاجا يصعب فصله، لأن معظم العائلات التي سكنت حلب وإدلب والحسكة والرقة ترتبط بصلة رحم أو صداقة مع العائلات التي تقطن في أنطاكية واسكندرون وغازي عنتاب وديار بكر وماردين.

وتؤكد الدراسات التاريخية أن العلاقات العربية-التركية لم تبدأ بفتوحات السلطان سليم الأول لبلاد الشام ومصر سنة 1516، بل هي أقدم من ذلك بكثير، لأن وجود العنصر العربي في الجيش العثماني كان منذ عهد **"أورخان"**، عندما هاجر العرب إلى الممتلكات التي استولت عليها الدولة العثمانية حتى أقصى غرب البلقان.[2]

وكان أول اتصال للعرب بالأتراك سنة 54 هجرية، عندما عبر **"عبد الله بن زياد"** (651-685م)، والي خراسان زمن **"معاوية بن أبي سفيان"** (603-680) "نهر جيحون" واستولى على بخارى ورامدين وبيكند من بلاد الترك في ما وراء النهر، الذي اختار ألفي مقاتل تركي من رماة النشاب الشجعان وأرسلهم إلى العراق حيث أسكنهم البصرة، كما يروي **"الإمام الطبري"** (923 - 839م) في تاريخه. وبعد هذا الاتصال تتابعت الفتوحات الإسلامية في بلاد الترك إلى أن استتب الأمر لهم بعد مقتل خاقان الترك **"كورصور"**، على يد القائد العربي **"نصر بن بشار"** في حدود سنة 738م.

وتؤكد المآثر العثمانية البارزة في المجتمع العربي، على أن التفاعل العربي-التركي قد بلغ ذروته في العهد العثماني، وما يؤكد ذلك بقاء مواريثها الدقيقة حية وفاعلة في الحياة العربية على مختلف الأصعدة حتى بعد سقوط الدولة العثمانية.

ويعتبر صمود السلطان العثماني **"عبد الحميد الثاني"** (1842-1918) بوجه الصهيونية وإغراءاتها في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، آخر مآثر العثمانيين في الدفاع عن الإسلام والعرب، وخصوصا فلسطين، لأن صمود السلطان العثماني المشرف قد كلفه عرشه، من خلال الانقلاب الذي قام به حزب الاتحاد والترقي المخترق من قبل اليهود والماسونية العالمية سنة 1908.[3]

---

[1] عارف محمد خلف، ***الدور التركي الاقليمي***. (جامعة تكريت، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، مجلد:2، عدد: 5، 2010)، ص. 12.

[2] وليد رضوان، ***العلاقات العربية التركية***. (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة 1، 2006)،ص ص. 7-9.

[3] وليد رضوان، مرجع سابق، ص ص. 10-13.

إن هذه الروابط التاريخية التي سمحت لتركيا في إحدى الفترات أن تلعب دورا مركزيا ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط، ولكن في منطقة البحر المتوسط، حيث كانت البحرية التركية الحارس للأمن في شمال إفريقيا في مواجهة التهديدات الأوربية. وفي ظل التحولات الإقليمية والدولية الحديثة، فإن تركيا تحاول استحضار هذه العلاقات التاريخية لإعادة بناء نفوذها في المنطقة. وفي هذا الإطار، فإن توجه تركيا حيال منطقة الشرق الأوسط (الدول العربية خاصة)، يندرج ليس مجرد خيار وإنما هو ضرورة ملحة للعب دور إقليمي جديد يحفظ مكانتها في الاستراتيجية الجديدة للمنطقة ككل.

وبناءا على ما تقدم، فالفرصة تبدو مواتية لتركيا للأخذ بزمام المبادرة والتركيز في توجهها نحو الشرق الأوسط، وتكييف سياساتها بما يتناغم مع الواقع الدولي والإقليمي في المنطقة، وبما يحقق لها مكانة ودورا فاعلاً ومؤثراً على الساحة الإقليمية، وبما يجعل تركيا قادرة على قيادة المنطقة والاستفادة من التأخر الاستراتيجي العربي، وغياب أية قوة قادرة على إيجاد نوع من التوازن في التوجهات الإقليمية المختلفة في المنطقة.[1]

المبحث الثاني: المحددات الاقتصادية.

تعتبر وفرة المصادر الطبيعية وندرتها معيارا واضحا على مدى قوة وضعف أي دولة، ومدى تبعيتها أو إستقلالها، وتركيا هي إحدى الدول التي تتمتع بموارد طبيعية وثروات معدنية وموقع إستراتيجي هام، ستجعل منها لاعبا مهما في المنطقة على المدى القريب والمنظور، وفي هذا الإطار تبحث على تصريف منتجاتها في السوق العربية ليس فقط كبديل للسوق الأوربية وإنما كسوق استثمارية، إضافة إلى المخزون من الثروة المائية التي تتوفر عليه تركيا، والذي يعتبر مصدر أي صراع مستقبلي في المنطقة والعالم نظرا للحاجة الملحة له مستقبلا.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي التركي.

مر الاقتصاد التركي بأزمات كبيرة حادّة أثرت بشكل كبير على قرارها السياسي لفترات طويلة، مما اضطرها إلى اللجو إلى صندوق النقد الدولي، مثل أي دولة هشة تعاني من ركود اقتصادي، لكن مع وصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، شهد اقتصادها عمليات تحول كبيرة خلال السنوات الماضية لتجاوز تلك الأزمة، حيث غيّرت الحكومة مجموعة من القرارات والمبادئ التي اعتمدها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي، فقد تم الاستغناء على العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال بنظام الصّرف المرن.[2]

كما يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيس للنمو بالنسبة للقطاعات الاستهلاكية والإنتاجية الكبرى لتركيا، ومن الأمور الملفتة للنظر في هذا المجال هو انخفاض أسعار الفائدة على الديون، رغم الطلب المتزايد على المال؛ وجدير بالذكر أن العجز الحكومي كان وراء النسب المرتفعة لأسعار الفائدة في عقد التسعينيات، والأهم من ذلك سعي الحكومات السابقة إلى تغطية العجز عن طريق الديون قصيرة المدى أو ما يسمى بـ"الأموال الساخنة"، الأمر الذي جر تركيا إلى ساحة الخطر وتسبب في الأزمتين الاقتصاديتين سنة 1994 وسنة 1999.[3]

---

[1] عارف محمد خلف، مرجع سابق، ص. 12.

[2] معمر خولي، ***الإصلاح الداخلي في تركيا***. موقع عراق الأمل، (تاريخ الاطلاع: 2014/11/08). على الرابط: < http://www.iraqhope.com/index>.

[3] علي حسين بكير وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 53-55.

أ- الصناعة:

بدأت الصناعات التركية تتطور مع تطور الاقتصاد العالمي ابتداءً من سنة 1980، وازدادت رسوخاً في اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوربي سنة 1996، التي تعتبر خطوة هامة في اتجاه انفتاح الصناعة التركية أمام المنافسة الدولية. وإعادة هيكلة البنية في أعقاب أزمة سنة 2001.

استمرت الحكومة في إقامة المناطق الصناعية المنظمة ومجمعات الصناعات الصغيرة التي بدأت منذ سنة 1962، وذلك بغية تحقيق تمدن منتظم عن طريق التصنيع المخطط، وتقليص تأثيرات التصنيع على البيئة، حيث تم إقامة 15 منطقة صناعية منظمة و13 مجمعاً للصناعات الصغيرة خلال سنة 2008. كما تضمن برنامج سنة 2009، إقامة 99 منطقة صناعية منظمة و54 مجمعاً للصناعات الصغيرة.

كما توجد في تركيا أكثر من 30 ألف شركة تعمل في مجال إنتاج اللحوم ومشتقاتها والحليب ومشتقاته والدقيق ومشتقاته والسكر ومشتقاته والمشروبات الكحولية، وتصنيع الخضار والفاكهة والدهون والزيوت النباتية والحيوانية ومنتجات المياه وإنتاج السجائر.

وتحتل تركيا المرتبة السادسة عالميا في صناعة النسيج والألبسة الجاهزة، حيث بلغت 22.8 مليار دولار سنة 2008، كما بلغت حصة قطاع الصناعة الكيمياوية 8.1 % من إجمالي الصناعات التحويلية، وبلغت صادرات سنة 2008، بما في ذلك صناعة الأدوية حوالي 5 مليار دولار، وبلغ إجمالي صادرات قطاع السيارات مع الصناعات الجانبية حوالي 18.3 مليار دولار سنة 2008، كما بلغت صادرات الصناعات الإلكترونية من أجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات حوالي 2.3 مليار دولار خلال سنة 2008. وبلغ إنتاج الصلب الخام مستوى 26.8 مليون طن سنة 2008، ليصل 14.9 مليار دولار، وتحتل تركيا المرتبة الحادية عشرة عالميا، والمرتبة الثالثة أوروبيا.[1]

وتحتل تركيا المرتبة العاشرة في العالم من حيث التنوع في إنتاج المعادن، بإنتاج حوالي 60 معدناً مختلفاً، وتحتل مادة "البور" المرتبة الأولى من بين المعادن التي تعتبر تركيا غنية بها، حيث يبلغ ما تمتلكه من هذا المعدن 72% من احتياطي العالم. كما يعد قطاع المواصلات والاتصالات في تركيا من أكثر القطاعات ثقلاً ضمن استثمارات الأموال الثابتة للقطاع العام بحصة بلغت 26% خلال الفترة 2007-2013، ويشكل هذا القطاع ما يقارب 12% من إجمالي الإنتاج المحلي غير الصافي، وبذلك يساهم هذا القطاع بحوالي 53 مليار دولار في الدخل القومي.[2]

وبفضل حقبة متواصلة من النمو ما بين سنوات 2005 و 2008، أصبحت تركيا قوة اقتصادية هامة، حيث انتقلت من المرتبة 28 إلى المرتبة 16 في الترتيب الاقتصادي العالمي، والثامنة في الاقتصاد الأوربي، وخامس اقتصاد ناشئ في العالم، وهي كذلك ضمن الدول 15 المصدرة و 22 المستوردة عالميا.

هذه الطفرة النوعية في اقتصادها مكنها من الانضمام إلى مجموعة الـ20، حيث بلغت الواردات الأوربية سنة 2009 ما يقارب 40.4 % من تركيا وحدها، و 46 % من الصادرات إليها، ويلي أوربا أهم ثلاثة متعاملين آخرين هم روسيا بـ 14 % الصين 9 %، والهند 6.1 %. وارتفعت مستويات إجمالي الناتج المحلي بمقدار يزيد عن 3 أضعاف ليصل إلى 820 مليار دولار سنة 2013، مقابل 231 مليار دولار سنة 2002، وارتفع نصيب الفرد التركي من إجمالي الناتج المحلي إلى 10782 دولار سنة 2013.[3]

---

[1] قوتلاي دوغان، ***تركيا، التطورات في القطاعات الاقتصادية.*** وكالة الأنباء ألتركية، (تاريخ الاطلاع: 2014/12/02)، على الرابط:<http://www.trtarabic.tv/ar/turkey-information/arabia.htm>. ص ص.286-289.

[2] قوتلاي دوغان، مرجع سابق، ص. 312.

[3] Jean-Marc Roubaud, ***Le rôle de la Turquie sur la Scène Internationale.*** (Rapport d'information, déposé en application de l'article 145 du Règlement, par la commission des affaires étrangères, en conclusion des travaux d'une mission d'information constituée le 6 mai 2009, pdf). p.10.

واعتبر الاقتصادي التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا، حيث أصدر مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريرا حول مستقبل الاقتصاديات العالمية، تحدث فيه بثناء عن تركيا التي جاءت بعد الصين في النمو الاقتصادي، وتوقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر من بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول عام 2050.

كما عزز إطلاق مشروع "الجسور الدولية" من دور تركيا الإقتصادي، الذي يهدف إلى إيجاد تحالفات إستراتيجية بين أكثر من ألف شركة أوروبية مع نظرائها من تركيا ومصر وتونس بهدف تفعيل التعاون الثلاثي، حيث كانت بداية المرحلة الأولى لهذا المشروع مع نهاية سنة 2012، لتغطي قطاعات مختلفة، بدءا من المواد الخام حتى المنتج النهائي.[1]

وبذلك لم تعد تركيا تمثل تلك الورشة الأوربية التي تظم كل ما هو منتوج أوربي، بل الدولة المنتجة للتكنولوجيا العالمية، حيث أصبحت السادسة عالميا في انتاج السيارات والثانية في تصدير منتجات الملابس.[2]

وأما المنتوج النفطي، فتركيا تتوفر على 6.636 كلم من خطوط أنابيب النفط و 6 مصفاة بترول بسعة اجمالية تقدر بـ 714.275 برميل يوميا، وفي سنة 2008 صدرت حوالي 133.100 برميل من النفط يوميا، واستوردت حوالي 734.600 برميل يوميا، وكانت تستهلك حوالي 579.500 برميل يوميا (احصائيات 2009)، كما تتوفر تركيا على احتاطي من النفط يقدر بحوالي 270 مليون برميل من النفط، تتواجد في "حوض حراكي" جنوب شرق المنطقة الكردية، (الذي يعتبره الأكراد تابع لإقليم كردستان).

كما توجد احتياطات من النفط غير مستغلة في بحر إيجة، وأما في البحر الأسود فقد أسست الشركة التركية للبترول شراكة مع شركة إكسن موبيل وشركة شيفرون لمضاعفة الأبحاث في مجال التنقيب على النفط، الذي يتوقع أن يحتوي مخزونه على يقارب 10 مليار برميل، وتحتل تركيا الآن المرتبة الـ62 لمنتجي النفط في العالم، هذه الوضعية تصنف تركيا كبلد مستورد للنفط.[3]

ب- **المنتجات الزراعية والحيوانية**:

تعتبر تركيا إحدى البلدان الرائدة على المستوى العالمي في مجال الزراعة والصناعات المرتبطة بها، نظرًا لما تتمتع به من مناخ وأراضي صالحة للزراعة، وظروف جغرافية مواتية، ما يصنفها من بين أكبر الدول المنتجه في العالم. فالجهود التي بذلت لإعادة الهيكلة التي بدأت في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، وسلسلة الإصلاحات التي مست عمليات الخصخصة وتقليل الحواجز التجارية في قطاع الزراعة، وتوسيع الأسواق المحلية، كلها عوامل زادت من الصادرات الزراعية لتصل إلى 5 مليارات دولار في سنة 2010 مقابل 1.7 مليار دولار سنة 2002.

واعتبارًا من سنة 2010، بلغت حصة القطاع الزراعي نسبة 8.4 %، من إجمالي الناتج المحلي لتركيا، حيث يعمل في هذا القطاع الحيوي حوالي 25 % من إجمالي القوى العاملة في تركيا.

وأما على الصعيد الدولي، فتهيمن تركيا بقوة على إنتاج وتصدير الكثير من المنتجات الزراعية كالبندق والمشمش المجفف والزبيب والتين المجفف، كما طورت صناعة الأغذية كثيرًا، حيث أصبحت من البلدان الكبرى المصدرة للمنتجات الزراعية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا وشمال أفريقيا.

---

[1] عصام فاعور ملكاوي، ***تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة***. (الخرطوم: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، 2013)، ص ص. 10-11.

[2] Jean-Marc Roubaud, op.cit, p.11.

[3] Guillaume Nicaise, ***La position de « pivot énergétique » de la Turquie.*** (Séminaire de politique et marchés internationaux de l'énergie, 11/05/2011, pdf). p. 3.

كما تضع تركيا رؤية مستقبلية طموحة لسنة 2023، التي تواكب الاحتفال بالذكرى المئوية لإنشاء جمهوريتها، وتضع أهدافًا عظيمة في القطاع الزراعي حيث تتضمن هذه الأهداف:[1]
- إجمالي ناتج محلي زراعي يبلغ 150 مليار دولار.
- صادرات زراعية تبلغ قيمتها 40 مليار دولار.
- أن تصبح واحدة من أفضل خمس دول فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي.
- مساحة تبلغ 8.5 ملايين هكتار قابلة للري.
- احتلال المرتبة الأولى في صيد الأسماك مقارنة بالاتحاد الأوربي.

ومن المتوقع أن يكون لمشروع جنوب شرق الأنضول أهمية كبيرة لتركيا نظرا لضخامته، لأنه سيزيد من استغلال هائل للأراضي المروية، وبكفاءات عالية، سترفع من إدخال نماذج جديدة من المنتوجات الزراعية المختلفة، حيث يتوقع أن يحدث طفرة نوعية في زيادة إمكانياتها التصديرية من هذه المنتوجات، خاصة في إنتاج القطن، الشمندر السكري، الخضار وعلف الحيوانات، إضافة إلى زيادات كبيرة في إنتاج القمح، التي ستوجه للتصدير وبخاصة إلى دول منطقة الشرق الأوسط التي تعاني من ضعف في إنتاج تلك المنتوجات الزراعية.[2]

أما فيما يخص الإنتاج الحيواني، فقد وضعت تركيا استراتيجيات عديدة لتطوير ودعم الثروة الحيوانية، وبناء نظام مستقر على غرار السياسة التي انتهجتها لتحقيق الاستقرار في أمنها الغذائي.

وتقوم المنشآت الزراعية التركية على اختلاف أنواعها، وبتربية المواشي خاصة الأغنام، التي يفوق عددها أنواع الحيوانات الأخرى، حيث وصل عدد رؤوس الأغنام في سنة 2003 إلى ما يقارب 25 مليون رأس، وتجاوز عدد الأبقار مليون رأس؛ وأما بالنسبة للدواجن فقد بلغ عدد كل أنواع الدجاج في مختلف المداجن الخاصة والعامة إلى 277 مليون دجاجة. وفيما يتعلق بتربية النحل وإنتاج العسل، فتعتبر تركيا إحدى أهم دول المنطقة في هذا المجال، حيث وصل عدد خلايا النحل فيها وفق لإحصائيات سنة 2003 إلى 4 ملايين و300 ألف خلية، كما تحتل المرتبة الأولى في صيد الأسماك على المستوى الأوربي.[3]

إن هذه القدرة الاقتصادية، الزراعية والحيوانية لتركيا تدفعها إلى تمتين علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط (الدول العربية)، باعتبارها بديلا عن السوق الأوربية المشتركة، التي رفضت انضمام تركيا إليها، وفي إطار سياسة الإحلال العربي، تتجه تركيا إلى تأمين اقتصادها من خلال الأسواق العربية ذات الاستهلاك الواسع.

المطلب الثاني: المبادلات التجارية مع الدول العربية.

تطورت المبادلات التجارية مع دول الشرق الأوسط (الدول العربية)، مع بدايات 2006، حيث بلغت 43.05 مليار دولار سنة 2008، هذا التطور كان مرده إجراءات الغاء التأشيرة مع كل من سوريا، الأردن، لبنان، وكان لتسهيلات حركة تنقل الأفراد الحجر الأساس في إحداث مشروع منطقة التبادل الحر في الشرق

[1] وزارة الاستثمار، مرجع سابق.
[2] فيليب روبنس، ***تركيا والشرق الأوسط***. (ترجمة: ميخائيل نجم خولي)، (ليماسول: درا قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، الطبعة 1، 1993)، ص. 135.
[3] وزارة الاستثمار، مرجع سابق.

الأوسط، وقد أمضت تركيا عدة اتفاقيات تعاون مع دول الخليج، حيث احتلت الامارات العربية المرتبة الثالثة في زبائن تركيا سنة 2008، والتاسعة في 2009.[1]

تعتبر تركيا ثالث أكبر شريك تجاري مع العرب بعد أوروبا والولايات المتحدة، فهي تستورد حوالي 95% من احتياجاتها النفطية، كما أن هناك مشاريع ضخمة يجري تنفيذها في البلدان العربية مثل شبكات خطوط الغاز والمقاولات والإسكان، فهذه المشاريع ستساهم في التنمية وتجذب الاستثمارات للجانبين، خاصة للجانب العربي. وقال السفير **"محمد الفاتح الناصري"** رئيس بعثة الجامعة العربية، في العاصمة التركية أنقرة، في تصريحات خاصة لـ"الخليج أونلاين"، "أن حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية في سنة 2002، بلغ 7مليار دولار فقط، لافتاً إلى أنه وصل في سنة 2013 إلى أكثر من 57 مليار دولار، وأضاف: " نطمح إلى أكثر من ذلك بكثير".

وقد بلغ حجم التبادل التجاري التركي العراقي مثلا، 12 مليار دولار خلال سنة 2013 بعدما كان 6 مليارات دولار خلال سنة 2006، وبذلك يُعتبر ثاني أكبر مستورد للصادرات التركيَّة بعد ألمانيا، حيث تضم منتجات مختلفة من البضائع، سواء الغذائية أو صناعة الألبسة والأقمشة التي تشتهر بها تركيا، فضلا عن المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي تحصلت عليها في العراق.[2]

وأما سوريا فتعتبر هي الأخرى أهم الشركاء التجاريين لتركيا، إذ تستحوذ على نسبة 6% تقريبا من الصادرات السورية، وتستورد سوريا من تركيا حوالي 4% من مجمل الواردات السورية. ورغم الانخفاض التدريجي في الصادرات إلا أن الميزان التجاري بين البلدين مازال يحقق فائضا لمصلحة سوريا. ونصت بنود اتفاقية التجارة الحرة بين سوريا وتركيا التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2007 على خضوع الرسوم الجمركية والأعباء ذات الأثر المماثل المطبقة على الاستيراد إلى سوريا من المنتجات المنشأة في تركيا إلى تفكيك خطي يصل إلى الصفر، يتم إلغاء كل الرسوم 1% إلى 3.5% بتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بينما تلغى الرسوم البالغة 5% و 7 % خلال ثلاث سنوات من تاريخ هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، في حين يتم إلغاء الرسوم البالغة 20% و 23.5% خلال تسع سنوات من تاريخ هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

وأما حجم التبادل التجاري بين دمشق وأنقرة الذي بدأ سنة 1924 بنحو 9 ملايين دولار، وقد أخذ يتضاعف إلى أن وصل سنة 2005 إلى 820 مليون دولار، ووفقا لإحصائيات مكتب الاستثمار السوري فإن تركيا تحتل المركز الأول في عدد المشاريع المقامة في سوريا، والتي يبلغ عددها 33 مشروعا استثماريا، كما تجاوزت الاستثمارات التركية في سوريا في السنوات الأخيرة أكثر من 460 مليون دولار.[3]

هذه الأهمية الاقتصادية للمنطقة العربية تدفع تركيا إلى تكثيف تواجدها على مستوى الاستثمار والأسواق. وعليه، فإن الأمن القومي في المفهوم الجديد الذي يمتد إلى الأمن الاجتماعي خاصة، يفرض على تركيا أن تنوع علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية، لضمان استمرارية قوتها الإقليمية، وضمان اعتماد متبادل ينسج شبكات تمنع الصراعات في المنطقة.

---

[1] Jean-Marc Roubaud, op.cit, p.10.

[2] اسماعيل شكشك، ***تركيا والخليج.. علاقات اقتصادية صاعدة ودعوات للتوسع.*** موقع: الخليج اونلاين، (تاريخ الاطلاع: 2014/11/22)، على الرابط: <http://alkhaleejonline.net/#!/articles/1417940418170194000>.

[3] إياد قطب، ***النظامين الاقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساته على العلاقة مع سوريا.*** (الأكاديمية السورية الدولية، دبلوم الشؤون الدولية والدبلوماسية، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، 2009)، ص ص. 18-19.

المبحث الثالث: المحددات الأمنية.

يشكل القرب الجغرافي الذي يربط تركيا بسوريا والعراق عنصر تهديد تاريخيا ومازال على الأمن التركي، حيث تمثل هاتين الدولتين إلى جانب باقي دول الشرق الأوسط العمق الإستراتيجي لتركيا، ومن ثم فإن استقرار المنطقة يعني غياب التهديد لها؛ وفي هذا الإطار تخشى تركيا من تهديدين رئيسيين هما المشكلة الكردية وتداعياتها الإقليمية، ومشكل الارهاب وما يشكله من خطر على الأمن الداخلي لتركيا.

المطلب الأول: التخوف التركي من مشكلة الأكراد.

تعتبر المشكلة الكردية من أهم القضايا التي أنهكت تركيا، حيث يشكل أكراد تركيا البالغ عددهم حوالي 15 مليون نسمة (20% من مجمل سكان تركيا)، ونصف تعداد الأكراد في العالم، البالغ عددهم حوالي ثلاثين مليون نسمة، وأما عدد الأكراد في العراق فيقدر عددهم بـ 4.5 مليون نسمة (بنسبة 15% من سكان العراق)، وأما أكراد إيران فعددهم يفوق أكراد العراق بقليل، وأما أكراد سوريا فيقدر عددهم بأكثر من 1 مليون نسمة. ونظرا لوجود الكثير من الفوارق القبلية والدينية واللغوية والعشائرية بين الأكراد، ظلت أصولهم العرقية ومدى تماسكهم من المسائل الغامضة، فلم ينصهروا حتى الآن في أي فئة عرقية أخرى، رغم وجودهم في المناطق الجبلة المتاخمة لدول تركيا وإيران والعراق وسوريا.[1]

تعود جذور المشكلة الكردية إلى "اتفاقية سيفر" سنة 1920م، بين تركيا والحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، حيث نصت تلك الاتفاقية على إقامة كيان قومي كردي في جنوب شرق تركيا، وبموجبها يحصل الأكراد بعد خمس سنوات على استقلالهم الذاتي، لكن الزعيم التركي **"أتاتورك"** آنذاك نجح في حذف تلك الفقرة من معاهدة "لوزان" سنة 1923م، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت المؤسسات التركية الحاكمة، تتعامل مع مشكلة الأكراد على أنها قضية تركية داخلية.[2]

وأصبحت المشكلة الكردية ملفاً دائم التوتر في العلاقات التركية الخارجية ليس مع سوريا والعراق وإيران فحسب، بل مع أرمينيا وروسيا واليونان وقبرص، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تصر أنقرة على أن المشكلة هي من صنع الخارج وأنها مشكلة "إرهاب"، في حين أن جوهرها هي مشكلة تركية داخلية مزمنة يعود تاريخها لأكثر من ثلاثة قرون، عندما كانت ولايات كردستان داخل الدولة العثمانية تتمتع بشكل من الحكم الذاتي، لكن الحكومات التركية منذ 1923 وإلى وقت قريب كانت تنكر هذه الحقيقة التي كانت تهدف من ورائها إلى:

- تحييد أكراد العراق إزاء المشكلة الكردية في تركيا، بل وتألبهم ضد حزب العمال الكردستاني خاصة في ضوء الخلافات العميقة بينهم وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- استخدام الورقة الكردية كعامل ضغط ضد جيرانها الجنوبيين للقيام بدور إقليمي، والثابت في السياسة الخارجية التركية أن أنقرة ترفض قيام دولة كردية مستقلة في العراق، وتلتقي توجهاتها مع توجهات إيران والعراق وسوريا، ومن هذا المنظور جاءت مواقف تركيا تجاه العراق القائمة على تمسكه بوحدة أراضيه

---

[1] بيل مارك، ***سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والآفاق المستقبلية.*** (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، (دبي: المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، 2005)، ص ص. 11-12.

[2] ألكسندر أبي يونس، ***العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي.*** مجلة الدفاع الوطني، موقع الجيش اللبناني، (تاريخ الاطلاع: 2014/11/20)، على الرابط: <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=28546>.

وسيادته، ومعارضة أية محاولة لإقامة دولة كردية في شمال العراق.[1]

بدأت المشكلة الكردية تهدد الوحدة التركية مع بروز عمليات تفجيرية، من طرف "حزب العمال الكردستاني" الانفصالي ضد المؤسسة العسكرية منذ سنة 1984، وذلك بسبب حرمان تلك الأقلية من ممارسة حقوقها وحريتها، خاصة حزب العمال الذي يترأسه **"عبد الله أوجلان"**، حيث وقعت مواجهات عسكرية بين الطرفين في جنوب شرق البلاد وامتدت حتى سنة 1999، إثر توقيف رئيس الحزب **"أوجلان"**. وقد خلفت تلك المواجهات حوالي 30.000 قتيل. وأصدرت السلطات التركية حكم الإعدام بحق الزعيم الكردي **"أوجلان"** في نوفمبر 1999، غير أن الحكم لم ينفذ بسبب تدخل الإتحاد الأوروبي الذي طالب تركيا باحترام حقوق الإنسان، وبالتالي إلغاء عقوبة الإعدام كشرط أساسي لقبول تركيا في الإتحاد. وفي فيفري سنة 2000 أعلن حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار وبداية النضال سلميًا.[2]

أثرت المسالة الكردية تأثيرا كبيرا على علاقة تركيا بدول الجوار العربي، حيث كانت أساس تعاون بين العراق وتركيا في مرحلة حصار العراق، فكانت القوات التركية البرية والجوية تتمتع بحرية التوغل في شمال العراق لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني؛ وبالمقابل كانت المشكلة الكردية أساس الخلاف مع سوريا في حكم الرئيس **"حافظ الأسد"** (1930-2000)، حتى وصلت إلى حافة الحرب سنة 1998. ولم تنته إلا بتوقيع حزب العمال الكردستاني على اتفاقية أضنة في 1998/10/20.

تلك المعطيات كان لها الأثر السلبي في الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وكان ذلك واضحا عندما رفض البرلمان التركي في 3002/03/01، طلبا أمريكيا للموافقة على فتح الأراضي والأجواء التركية للقوات الأمريكية من أجل غزو العراق، كما أدى احتلال العراق إلى نشوء متغيرات ذات صلة بالمسألة الكردية لتركيا أهمها:

- انتقال العراق من الصيغة الوحدوية إلى الصيغة الفيدرالية وظهور كيان كردي إقليمي بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.
- تمركز مسلحي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.
- محاولة أكراد العراق ضم كركوك ذات الأهمية النفطية.
- ازدياد التضامن والأخوة بين أكراد العراق وتركيا.[3]

وبعد وصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، أبدت تركيا اهتماما خاصا بتنسيق مواقفها من قضايا العراق مع سوريا وإيران، حيث أن العلاقات مع هذه الدول قد حقق تطورا ملحوظا بعد الإطاحة **"بصدام حسين"** (1937-2006)، وإحكام الأكراد قبضتهم على أجزاء مهمة في شمال العراق، ولا شك أنه بإمكان هذه العلاقات أن تشكل عاملا جوهريا في تقرير مستقبل العراق، وخوفا من مخاطر المشكلة الكردية تعمل تركيا على:

- دعم الحفاظ على وحدة التراب العراقي.
- المعارضة على إقامة الأكراد فيدرالية على أساس عرقي.
- الاتفاق على تدريب قوى الأمن العراقية.
- إضافة إلى ذلك، اتفاق تلك الدول على التعاون المتبادل في مواجهة الأنشطة الكردية.[1]

---

[1] خورشيد حسين دلي، ***تركيا وقضايا السياسة الخارجية.*** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، مكتبة الأسد، 1999)، ص ص. 49-52.

[2] ألكسندر أبي يونس، مرجع سابق.

[3] عزمي بشارة، ***سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن***. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 1، 2013). ص ص. 493-494.

إن التحدي المتمثل في نشوء الدولة الكردية في شمال العراق لا يزال قائمًا، لذلك تسعى تركيا للتعاون مع سوريا والعراق لاحتواء الأزمة الكردية وإيجاد توافقا مع الدول الأوربية حسب معايير الانضمام للاتحاد الأوربي، لذلك سعت إلى حلها نهائيا في مفاوضات سرية، بين رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب العمال الكردستاني **"أوجلان"** بناء على مبادرة من هذا الأخير، لبحث فرصة إيجاد حل جاد وعادل للقضية الكردية، حيث وصف **"أوجلان"** تلك المفاوضات بالتاريخية، وأعلن أنها وصلت إلى مرحلة حساسة للغاية، أملآ أن تكون السنوات القليلة المقبلة فترة كافية لتسوية القضية الكردية نهائيا.[2]

ومن ثم فإن التخوف التركي من مشكل الأكراد يمثل الهاجس الأمني الأكبر للسياسة التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث تسعى تركيا إلى تأسيس تحالف وعلاقات حسن الجوار مع الحكومات السورية والعراقية، تحجم دور الأكراد في الانفصال وإقامة دولة كردية، الذي إن حدث سيمكن من وإحياء مطالب بعض الأقليات في الانفصال وهو خطر يمكن أن يهدد دول المنطقة جميعا.

ومنه يتضح أن السياسة الأمنية التركية فيما يتعلق بمسألة الأكراد، اعتمدت على مقولة الاحتواء التقليدي التي تركز على تفكيك مصادر الدعم والتأييد الخارجي المباشرة وغير المباشرة، وحرمان حزب العمال الكردستاني من بيئة الدعم والإسناد الكردية والاقليمية، ومن ثم التوصل إلى تسويات مع الدول التي لها علاقات متوترة مع تركيا تدفعها لمساندة الحزب أو للتغاضي عن نشاطه على أراضيها.

واستخلصت تركيا أن الوسائل التقليدية لمواجهة المشكلة الكردية لم تؤد إلى حلها نهائيا، وهذا يعني ضرورة تجاوز الرؤى والوسائل المعتادة في التعاطي مع الشأن الكردي، والتخلي عن نظرية المؤامرة، والاتجاه إلى تبني سياسات جديدة تنطوي على مقاربات أوسع نطاقا وأكثر نجاعة.[3]

لذلك عملت تركيا على تغيير سياستها بالانتقال أو التحيز النسبي من نظرية المؤامرة إلى نظرية المبادرة. حيث اعتمدت على تعزيز الاتفاقيات الاقتصادية والتفاهمات السياسية مع عدد كبير من الدول ذات التأثير، حيث تمكنت بهذا الخصوص إلى:[4]

- التوصل إلى توافقات متفاوتة مع عدد من الدول على مكافحة الارهاب، في إطار مساع مركبة لاحتواء البيئة الخارجية المساعدة لعمل حزب العمال الكردستاني، مقابل المزيد من الانخراط التركي في الإستراتيجيات الإقليمية والدولية، تحت عناوين مختلفة مثل "تصفير المشكلات" و"العمق الإستراتيجي".
- وقعت تركيا اتفاقات أمنية مع سوريا وإيران وغيرها، بهدف احتواء أي إمكانية للنشاط السياسي والإعلامي والتنظيمي. لحزب العمال الكردستاني،
- زيادة التفاعل والتنسيق السياسي والاقتصادي بين تركيا والدول المؤثرة في الملف الكردي، وذلك بكيفية تجعل المكاسب القائمة أو المؤمل قيامها من العلاقات مع تركيا أكبر من المكاسب المفترض تحصيلها من الدعم المباشر لحزب العمال الكردستاني.
- تمكين تركيا من إقناع الغرب بتعريفها للإرهاب فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني والمنظمات التابعة له أو المتعاطفة معه، وقد أدرجت أسماء تلك المنظمات في القوائم الأمريكية والأوربية للمنظمات الإرهابية.

---

[1] بيل مارك، مرجع سابق، ص. 39.

[2] European Commission, ***COMMISSION STAFF WORKING DOCUMENT TURKEY 2012.*** Enlargement Strategy and Main Challenges 2012-2013, progress report, Brussels. 336 final, SWD, 10.10.2012, pdf). p. 52.

[3] عقيل محفوظ، ***دراسة تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية***. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص. 60.

[4] المرجع نفسه، ص ص. 61-62.

- الانفتاح على الإقليم الكردي في شمال العراق، وزيادة التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية معه، في مواجهة تحديات ومتطلبات كردية (حزب العمال الكردستاني) وإقليمية ودولية.
- أن المسألة الكردية تشكل أهم التحديات التي تواجه تركيا في مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.
- مواصلة العمل بالإتفاقات الأمنية والاستخباراتية مع الولايات المتحدة وأوربا ودول الجوار الأخرى.

المطلب الثاني: التخوف التركي من تمدد خطر الإرهاب.

يمثل الارهاب في الفترة الحالية التهديد العابر للحدود، والتهديد المتحرك لكل السياسات الأمنية الدولية، ومنذ سقوط العراق سنة 2003 وأحداث 11 سبتمبر، تطور هذا الخطر خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتعاظمت المخاوف التركية بعد ظهور الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش).

يعتبر تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) من أكبر التنظيمات التي تشكل خطرا على استقرار منطقة الشرق الأوسط عامة وتركيا خاصة، لما يمتلكه من امكانيات قتالية ولوجستية (أسلحة ومعدات وأفراد)، لا تتوفر حتى عند بعض الدول في المنطقة، هذا التنظيم الذي سيطر في وقت وجيز على مساحات شاسعة من سوريا والعراق.

وقد ظهر تنظيم "داعش" للمرة الأولى في أفريل 2013، وقدم على أنه نتيجة اندماج بين تنظيمي "دولة العراق الاسلامية" التابع للقاعدة" و"جبهة النصرة" السورية، إلا أن هذه الاخيرة رفضت الاندماج، ما تسبب في اندلاع معارك بين الطرفين في جانفي 2014، لا تزال مستمرة حتى اليوم.[1]

وكان تنظيم "داعش" يعمل في بدايات تكوينه في العراق تحت اسم "جماعة التوحيد والجهاد" ثم تحول إلى تنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين" بعد تولي "**أبو مصعب الزرقاوي**" (1966-2006) قيادته في 2004 ومبايعته زعيم القاعدة السابق "**أسامة بن لادن**" (1957-2011)، وبعد مقتل الزرقاوي في سنة 2006 على يد القوات الاميركية في العراق، انتخب التنظيم "**أبي حمزة المهاجر**" (1968-2010) زعيما له، بعد اشهر أعلن تشكيل "دولة العراق الإسلامية" بزعامة "**أبي عمر البغدادي**" (1959-2010). لكن القوات الاميركية تمكنت في أبريل 2010 من قتله مع مساعده "**أبي حمزة المهاجر**"، ثم أختار التنظيم "**أبي بكر البغدادي**" زعيما له. وخلال الفترة الممتدة بين سنوات 2006 و 2010 تمكنت القوات الأميركية-العراقية من اضعاف التنظيم بشكل كبير، لذلك قرر البغدادي نقل نشاط تنظيمه إلى سوريا، حيث سيطر على إقليمي الرقة ودير الزور واستعاد أسلوب الزرقاوي بتنفيذ إعدامات بحق عناصر من جماعات أخرى منافسة، بقطع رؤوسهم في الساحات العامة.[2]

أبدت تركيا قلقا كبيرا من امتداد نشاط هذه المنظمة الإرهابية إلى أراضيها، ولم تنخرط في محاربتها لوقف تمددها، وأعلنت أن سقوط بلدة عين العرب "كوباني" السورية المتاخمة لحدودها هو تطور خطير، حيث حشدت لذلك قوات ضخمة على طول حدودها استعدادا لأي طارئ دون الدخول في الحرب.

ورغم الانتقادات الدولية والإقليمية وحتى الداخلية بشأن عدم وضوح سياسة تركيا وتوجهاتها اتجاه "داعش"، حتى وصل الأمر إلى اتهامها بالتواطؤ مع التنظيم ودعمه سرا، إلا أن ما قامت به تركيا ليس مناورات سياسية كما يعتقده متهميها، بل هي خيارات تسعى من خلالها المحافظة على أمنها القومي ليس إلا، لأن القيادة التركية وقفت حائرة بشأن أفضل الخيارات الممكنة والمتاحة للتعامل مع أزمة بهذه

[1] مجهول، ***ما هو تنظيم "داعش"؟ مسيرته منذ الإنشقاق عن "القاعدة" وحتى إعلان "دولة الخلافة".*** موقع: الحياة، (تاريخ الاطلاع: 2014/12/30)، على الرابط: <http://alhayat.com/Articles/2909987/>.
[2] المرجع نفسه.

الخطورة، حيث تحاول إيجاد حلا يمكنها من الاختيار بين أقل البدائل ضررا وخطرا على أمنها ومصالحها، لأنها تعرف مقدما أن كل الخيارات محفوفة بالمخاطر.[1]

هذه التداعيات كان لها الأثر على سن مذكرة قدمتها الحكومة التركية برئاسة الوزراء التركي **"أوغلو"** للبرلمان التركي، بشأن سوريا والعراق لـ "تفويض القوات المسلحة التركية بإرسال قواتها إلى خارج البلاد، للقيام بعمليات عسكرية إذا اقتضت الضرورة لذلك، والسماح للقوات الأجنبية باستخدام قواعدها العسكرية". حيث ركزت المذكرة على إبراز مدى خطورة التهديدات المحدقة بالأمن القومي التركي، في ظل التطورات التي تشهدها دولتا الجوار سوريا والعراق، حيث جاء في مجملها: [2]

- أخذ كافة أشكال التدابير اللازمة في إطار القانون الدولي، ضد كافة التهديدات الإرهابية والمخاطر الأمنية التي تهدد الأمن القومي للبلاد.
- التغلب على كافة التهديدات التي قد تشكلها التنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا على تركيا.
- مواصلة تحقيق الأمن حيال العديد من المخاطر، مثل الهجرة الجماعية.
- حماية المصالح التركية العليا بشكل مؤثر في ضوء التطورات التي ستنتج أثناء الأزمة وبعدها.
- إرسال القوات المسلحة التركية إلى بلاد أجنبية للقيام بعمليات عسكرية وراء الحدود إذا اقتضت الضرورة لذلك، بالشكل الذي تحدده وتقدره الحكومة، والمساعدة على تنفيذ سياسة ديناميكية وسريعة للحيلولة دون التعرض لأمور قد يكون من الصعب تلافيها مستقبلا في ضوء تطور الأحداث.
- اتخاذ كافة التدابير من أجل إزالة التهديدات والمخاطر، من خلال السماح بتواجد قوات مسلحة أجنبية داخل الأراضي التركية، واستخدام تلك القوات وفق الأسس التي ستعلن عنها الحكومة في البلاد.
- مطالبة البرلمان بالسماح للحكومة بإجراء كافة التعديلات وفق الأسس التي سيتم الكشف عنها، لمدة عام اعتبارا من 2014/10/04، وذلك بموجب المادة 92 من الدستور".

وأوضحت حيثيات المذكرة أن "المخاطر والتهديدات المحدقة بالحدود الجنوبية لتركيا، زادت بشكل كبير، في ضوء التطورات الأخيرة التي تشهدها المنطقة"، مضيفة: "مازالت منظمة (بي كا كا) المسلحة موجودة في شمال العراق، كما أن ازدياد عناصر المنظمات الإرهابية، والتهديدات الناجمة عنها، قد شهدت زيادة ملحوظة في الآونة الأخيرة. وتابعت المذكرة: "وإذا وضعنا نصب أعيننا كل هذه العوامل، فإن القانون الدولي، وكذلك أمننا القومي، يحتمان علينا أن نطلب اتخاذ تدابير إضافية حيال التهديدات والمخاطر التي تسبب فيها الفراغ الأمني في كل من سوريا والعراق.

وقد صرح وزير الدفاع التركي **"عصمت يلماظ"** بأنه "لا يجب توقع تحرك تركي سريع ومباشر بعد التفويض، وأن تركيا ستستثمره فقط في حالة الدفاع عن نفسها وحدودها، إلا أن محتوى المذكرة الفضفاض يعطي لتركيا مساحة واسعة من المناورة"، كما يؤكد ذلك تصريح **"أردوغان"** بقوله "وفي ظل الأزمات التي تمر بها منطقتنا لا يمكن أن نبقى مقيدين أو مترددين"، و يوضحه كذلك تصريح رئيس الوزراء **"أوغلو"** أن "إستراتيجية تركيا كاملة وجاهزة لمواجهة كافة الاحتمالات". وفي هذا الإطار، يمكن رصد ملفين في غاية الحساسية والأولوية لتركيا:

---

[1] عاصم عبد الخالق، ***تركيا .. بين خطر الأكراد وتهديدات داعش.*** موقع: جريدة عمان، (تاريخ الاطلاع: 2014/12/27)، على الرابط: <http://omandaily.om/?p=162491>.

[2] سعيد الحاج، ***تركيا في قلب المعركة .. الأهداف والمخاطر.*** موقع: الجزيرة نت، (تاريخ الاطلاع: 2014/11/25)، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/10/7/>.

- المنطقة العازلة أو الآمنة على الحدود التركية السورية، والتي تريد تركيا من ورائها حماية حدودها من أي عمليات هجومية من نظام **"الأسد"** أو تنظيم "داعش"، أو استيعاب موجات اللاجئين، واستعمالها كنقطة ارتكاز أو منطلق لأي عمل عسكري بري قادم.[1]
- حماية حدودها من تقدم "داعش" نحوها، إذ تجري المعارك حاليا على مقربة منها بين التنظيم من جهة وبين المجموعات الكردية من جهة أخرى، كما يبرر "ضريح سليمان شاه" المتواجد في حلب لأي تحرك تركي عسكري إذا ما تم المساس به أو القوة الحارسة له. كما تخشى تركيا من عدة مخرجات قد تهدد مصالحها وأمنها القومي، أهمها:
- مستنقع الحرب البرية الذي لا تريد تركيا التورط فيه.
- الحذر من أي مواجهة مع حلفاء دمشق.
- التنبه لأهداف التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة "داعش".

ويبدو أن مذكرة التفويض قد أعطت أنقرة فرصة مساومة قوية مع التحالف الدولي، وفي مقدمته الولايات المتحدة، لقبول المنطقة الآمنة على حدودها، حيث ترى تركيا أن المجتمع الدولي يتجه لتفهم مقاربتها، وبالتالي ضرورة الحل الشامل لأزمات المنطقة، وعدم الاكتفاء بمكافحة تنظيم "داعش" عسكريا، وبهذا المعنى تستشرف تركيا فرصة تاريخية بدخولها الحلف والعمل على تحقيق حجر الأساس في سياستها الأمنية منذ سنوات، وهو إسقاط نظام **"بشار الأسد"**.[2]

خلاصة الفصل:

من خلال مناقشة محددات السياسة الأمنية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط نستطلع جليا، أن العامل الجغرافي يمثل المحدد الأساسي كونه نقطة التقاء القارات الثلاثة آسيا وأوروبا وأفريقيا، كما أن التواجد العثماني تاريخيا في المنطقة العربية يشكل منفذا تعمل تركيا من خلاله لاستعادة دورها التاريخي.

وأما على الصعيد الاقتصادي فأصبحت تركيا مِن أقوى الاقتصاديات الصاعدة، إذ استطاعت أن تبلغ مستويات هائلة، احتلت بها مراكز متقدمة عالميا، هذه الامكانيات الهائلة مكنتها من فك عزلتها أوروبيا، وإيجاد أسواق أخرى بديلة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة المنطقة العربية.

وأما على الصعيد الأمني فقد سعت تركيا إلى المحافظة على أمنها القومي، والعمل المشترك مع القوى الإقليمية والدولية للمحافظة على سلامة حدودها وأمنها القومي في ظل التهديدات الناتجة عن المشكل الكردي، إلى جانب تطور الحركات الارهابية التي أصبحت تحتل مناطق واسعة من الأراضي العراقية والسورية، والتي بدورها ستشكل تحديا كبيرا على مستقبل تركيا في المنطقة.

[1] المرجع نفسه.
[2] سعيد الحاج، مرجع سابق.

فصل الثاني

أدوات السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الاوسط

المبحث الأول: سياسة تصفير المشكلات وإدارة الأزمات في المنطقة.

المطلب الأول: انهاء المشكلات مع دول الجوار.

المطلب الثاني: إدارة الأزمات في المنطقة.

المبحث الثاني: الإمساك بملف القضية الفلسطينية وانعكاساته على العلاقة مع اسرائيل.

المطلب الأول: معالم الدور التركي تاريخيا اتجاه القضية الفلسطينية.

المطلب الثاني: تطور الموقف التركي من القضية الفلسطينية ومحاولة تهميش إسرائيل.

المبحث الثالث: التحالفات الأمريكي-التركية ودعم ثورات الربيع العربي.

المطلب الأول: أهمية الدور التركي في إطار المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

المطلب الثاني: دعم ثورات الربيع العربي (مصر – سوريا).

الفصل الثاني: أدوات السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الاوسط.

تمهيد:

اعتمدت االسياسة الأمنية التركية على أدوات كان لها الأثر على الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد وصول حزب العدالة والنتنمية إلى سدة الحكم سنة 2002، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، في محاولة لحل المشكلات والأزمات العالقة بينها وبين جيرانها أو ما يسمى بـ "تصفير المشكلات"، وبالتالي أخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، إلى صورة البلد ذو العلاقات الجيدة مع الجميع، وهذا ما يكمن ملاحظته من خلال تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية "العمق الاستراتيجي". وكان أبرز هذه الأدوار، هو الامساك بملف القضية الفلسطينية التي كانت بالنسبة لتركيا منفذا لايجاد تحالف مع بعض الأنظمة العربية والإقليمية الرافضة للسياسة العنصرية الإسرائيلية، كما عكست تلك الأدوار، البراغماتية التركية في المنطقة آخذة بعين الاعتبار جميع الأدوات الاستراتيجية وتقييمها والاستفادة منها. وهذا ما سوف يتم تناوله بالتحليل في هذا الفصل.

المبحث الأول: سياسة تصفير المشكلات وإدارة الأزمات في المنطقة.

شهدت الإستراتيجية التركية بعد الحرب الباردة، تغيرات عديدة إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، في محاولة لحل المشكلات والأزمات العالقة بينها وبين جيرانها، حيث تشير التحركات التركية متعددة الابعاد إلى نظرة استراتيجية شاملة تستهدف تثبيتها كقوة مركزية مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، ويساعدها في ذلك أنها تأتي في ظل ظروف اقليمية ودولية مواتية، لاسيما وأن الولايات المتحدة تبدي ارتياحا للدور الذي تقوم به تركيا، وبذلك أصبحت تركيا محورا إقليميا لا يمكن الاستغناء عنه في أي ترتيبات في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: انهاء المشكلات مع دول الجوار.

مثل الصعود التركي إحدى التحولات المهمة في قضايا المنطقة، كون تركيا تتشارك مع العرب عموما، والعراق وسوريا خصوصا بقواسم مشتركة، منها عوامل التاريخ والجغرافيا والدين والحدود والمياه والمصالح الاقتصادية والتجارية، لكن يبقى العامل الكردي من بين أهم وأقوى العوامل والمتغيرات المؤثرة في سياسة تركيا تجاه دول الجوار العربي.[1]

وقد عبر عن ذلك **"داوود أوغلو"** بقوله: "إن الوضع اختلف كثيرا، وإذا ما نظرنا إلى السياسة الخارجية التي تتبعها تركيا حاليا فسنجد أن المبدأ الأول لهذه السياسة هو خفض المشكلات مع الدول الجوار إلى نقطة الصفر، وهذا لا يعني خفضها فقط بل القضاء عليها نهائيا، أي القضاء على كل المشكلات مع دول الجوار، فإذا نظرنا إلى وضع تركيا قبل عشر سنوات سنجد أنها كانت متصارعة مع سوريا ولديها علاقات سيئة مع إيران، وكان من الصعب وقتئذ بناء علاقات مع العراق، ولكن إذا نظرنا إلى تركيا الآن فسنجد أن الوضع اختلف تماما، حيث أن العلاقات مع دول المنطقة وصلت إلى درجة ممتازة".[2]

أ- العراق:

---

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان، ***الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013).*** (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013)، ص.62.

[2] محمد نور الدين، ***أحمد داوود أوغلو: مكانة تركيا في العالم.*** (مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، عدد 116، خريف 2004)، ص. 144.

اتسمت العلاقات التركية-العراقية على مر التاريخ بالشد والجذب، ولم ترق إلى تطلعات شعوب البلدين لأسباب سياسية، غلبت عليها التوازنات والصراعات والضغوط من قبل بعض الدول الكبرى، لكن وبتغير الأنظمة السياسية في البلدين، أدرك الجانبان أن سياسة التقارب وحسن الجوار هما الصفتان اللتان من شأنهما أن يقويا الروابط بين البلدين.[1]

وقد بادرت تركيا قبيل اندلاع الحرب على العراق بعقد قمة في اسطنبول في يناير 2003، مع دول الجوار العراقي، تم التأكيد من خلال هذا الاجتماع على استمرار الدعم من أجل استقراره، وتبلورت ديناميكية مؤسساتية لمناقشة المشكلات التي يمكن أن تعصف بالعراق، كما تمكنت تركيا من تشكيل منتدى لحل المشكلات والأزمات التي يتعرض لهل العراق مستقبلا، حيث تطورت آلية دول الجوار العراقي التي تضم بالإضافة إلى تركيا وكل من السعودية ومصر وإيران والأردن والبحرين والعراق وسوريا والكويت، وأصبحت قمة إقليمية بصورة منتظمة على المستوى الأمني والسياسي.[2]

لذلك اتخذت حكومة حزب العدالة والتنمية موقفا ايجابيا، بعد الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003، والذي واجهت بموجبه خيارات صعبة بعد مطالبة الولايات المتحدة من حليفتها التقليدية في المنطقة (تركيا)، استخدام أراضيها وقواعدها لغزو العراق بهدف إسقاط نظام صدام حسين، لكن البرلمان التركي (ذو أغلبية من حزب العدالة والتنمية) رفض الطلب الأمريكي، ما عزز مكانة تركيا في عيون كامل شعوب منطقة الشرق الأوسط، وبذلك استعادت الدبلوماسية التركية زخمها في المنطقة.[3]

هذا القرار لم يكن جريئا فحسب، بل بمثابة اللبنة الأولى في مشهد التغيير السياسي بالنسبة للاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية نحو العراق في ظل حكومة **"أردوغان"**، كما أثار ذلك القرار تعاطف غالبية الشعب التركي، كونه أبعد تركيا في التورط بالتزام عسكري قد يجرها في المستقبل إلى متاهات مع العراق هي في غنا عنها. فخلال الاحتلال سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع العراق من خلال استقبال رؤساء حكوماته المتعاقبة، والسعي لضبط الحدود معه لمنع دخول الجماعات المسلحة إلى أراضيها، كما عمدت إلى فتح معابرها الحدودية للتجارة معها، فضلا عن أن العراق يسوق نفطه عبر الأنابيب التي تعبر أراضي تركيا إلى الأسواق العالمية.[4]

إن مسألة الحفاظ على الأوضاع الأمنية في العراق قد شكلت أحد الشواغل الرئيسة لتركيا، لاسيما الحفاظ على وحدة أراضيه، خوفًا من انتقال النزعة الاستقلالية للأكراد إلى تركيا في حالة ما إذا حصل أكراد العراق على الاستقلال الذاتي. إضافة للأهمية الاقتصادية والتجارية العراقية بالنسبة لتركيا، وعلى هذا المنوال اتخذت أنقرة في السنوات القليلة الماضية عددًا من الخطوات الجريئة، التي تسهم بشكل أو بآخر في تحقيق تلك الأهداف؛ ولعل أبرزها، قيام تركيا بدور إيجابي ونشط في العراق من خلال زيادة مستوى التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين، وتقديم اقتراحات مؤقتة لإدماج أكراد العراق في النظام السياسي، وأما الجانب

---

[1] رواء جاسم لطيف السعدي، ***الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي.*** (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص. 102.

[2] عارف محمد خلف، مرجع سابق، ص ص.5-6.

[3] Bayram Balci, ***Le rêve arabe de la Turquie brisé par la crise syrienne***. (Centre des Etudes et de Recherches Internationales, Les Etudes du CERI - n° 188, novembre 2012, pdf), p. 8.

[4] رواء جاسم لطيف السعدي، مرجع سابق، ص ص. 102- 103.

العراقي فيرى أن تركيا تمثل حليفًا وشريكًا أساسيًا قادرًا على إعادة بناء الاقتصاد العراقي لاسيما البنية التحتية، فضلاً عن أهميتها فيما يتعلق بقدرتها على تأمين خطوط ومسارات تصدير الطاقة.[1]

ومن خلال ذلك، سعت تركيا إلى إقامة علاقات قوية مع جارتها لضمان وحماية مصالحها، لأن أي ضرر بالعراق، سيكون مصدر قلق لتركيا، لذلك حرصت تركيا على ضرورة عدم تقسيم العراق وسلامة وحدة أراضيه من أي انقسام أثني.

كما أكد الرئيس التركي **"عبد الله غول"** على ضرورة تعميق العلاقات بين بغداد وأنقرة في مواجهة التهديد الذي يمثله حزب العمال الكردستاني على العلاقة بين الطرفين. ومن أجل اعطاء صدى أكثر للمستوى الذي بلغته العلاقات بين الجانبين، فقد قام رئيس الوزراء التركي **"أردوغان"** بزيارة للعراق بغية تأكيد ما تم الاتفاق عليه في جميع الملفات السياسية، الأمنية، الاقتصادية والتجارية، مما يؤكد الثقل والتأثير والنفوذ الذي باتت تتمتع به تركيا على المستوى الإقليمي، لا سيما بعد تبنيها لمقاربة جديدة في تأسيسها لسياسة خارجية متحررة من ضغوط الحرب الباردة، وهذا ليس من أجل إعادة انتاج دور تركي فاعل ومؤثر فحسب، وإنما لتحويل تركيا من دولة هامشية أبان الحرب الباردة إلى دولة مركزية لا يمكن إغفالها في أية ترتيبات إقليمية قادمة.[2]

لذلك ومن خلال الجهود التركية تجاه استقرار العلاقات مع العراق، يظهر البعد الأمني في السياسة الأمنية التركية في المنطقة، خاصة مع مشكلة الأكراد التي تشكل الهاجس الأساسي لتركيا في علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي.

ب- سوريا:

تميزت العلاقات التركية السورية بالكثير من التوتر منذ تأسيس الجمهورية التركية بسبب عدد من الملفات الخلافية، أهمها نزع لواء اسكندرونة عن سوريا وضمه إلى تركيا سنة 1939 بتواطؤ من فرنسا التي انتدبتها عصبة الأمم على سوريا، إضافة إلى قضية حزب العمال الكردستاني، والتي كادت أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية إثر نشر الجيش التركي قواته على الحدود السورية في جويلية 1998، إضافة إلى ذلك التناقض في التوجهات السياسية للدولتين خلال الحرب الباردة، وعلاقة تركيا مع إسرائيل العدو الرئيس لسوريا، فضلا على النزاع حول المياه وغيرها من القضايا.[3]

ومنذ سنة 2003 بدأت العلاقات بين الدولتين بالتحسن التدريجي خاصة بعدما طرد الرئيس السوري الراحل **"حافظ الأسد"** زعيم حزب العمال الكردستاني **"عبد الله أوجلان"** من سوريا، وهي الخطوة التي فسرتها أنقرة بأنها اللبنة الجديدة في العلاقات الإيجابية بينهما، قابلتها تركيا بحضور رئيسها **"أحمد نجدة سيزار"** في مراسيم تشييع جنازة الرئيس السوري **"حافظ الأسد"**، لتبدأ مرحلة جديدة بينهما.

شهدت العلاقات التركية - السورية نقلة نوعية خلال السنوات التالية، ولاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى سدة الحكم، فقد قام الرئيس **" بشار الأسد "** بزيارة تاريخية لأنقرة سنة 2004 والتي كانت بمثابة المحطة التاريخية في العلاقات الثنائية بين أنقرة ودمشق، وقد تم خلال الزيارة التوقيع على عدة اتفاقيات، منها إنشاء منطقة التجارة الحرة ومشروع إنشاء خط أنابيب النفط بين البلدين.

[1] أحمد زكريا الباسوسي، مرجع سابق.
[2] مصطفى جاسم حسين، مرجع سابق، ص. 156.
[3] المرجع نفسه، ص. 157.

كما شرعتا في تجاوز مشكل المياه الذي يعد من أبرز الملفات الساخنة بين البلدين، من خلال اتخاذ قرار بإنشاء سد مشترك على "نهر العاص"، كما تقاسم البلدان الهموم الأمنية المشتركة، مثل احتمال نشوء دولة كردية مستقلة شمال العراق. [1]

إن النجاحات في سياسة حسن الجوار مع الجار السوري، قد عكست مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين، التي عرفت تطورات إيجابية لتكون بمثابة نموذج لدولتين تسعى كل واحدة إلى حل خلافاتها مع الأخرى. لكنها سرعان ما واجهت تلك العلاقات صعوبات أكثر حدة مع اندلاع الانتفاضة الشعبية ضد نظام **"بشار الأسد"**، والتي تمثل إحدى الركائز في سياسة تركيا الشرق أوسطية، قبل وبعد "الربيع العربي".[2] فمبدأ "تصفير المشكلات مع دول الجوار" الذي تبنته تركيا لا يقتصر على حل المشكلات العالقة مع دول الجوار فقط، بل يحرر يدي تركيا لطموحات أكبر، والتي وصفت بالنزعة "العثمانية الجديدة".[3]

إن الحفاظ على علاقات حسنة مع الجوار السوري كانت دائما واحدة من الأهداف الرئيسية للحكومات التركية السابقة، قبل وصول لحزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وحتى الأحزاب والجيش كانت لهم توجهات مماثلة تحت مسميات مختلفة، مثل "سياسة حزام الأمان في جميع أنحاء تركيا" و"سياسة حسن الجوار". لذلك لم يكن حزب العدالة والتنمية استثناء لهذه القاعدة، الذي بدا ذلك جليا في برنامجه الانتخابي سنة 2002، والتي مثلت إحدى أولويات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية.[4]

المطلب الثاني: إدارة الأزمات في المنطقة.

تؤثر التغيرات الإقليمية الدولية على الدول (بدون استثناء) على توجه سياستها الخارجية إلا أن هناك تفاوتا في درجة التأثير من دولة لآخرى بحسب انخراطها في النظام الدولي وتحالفاته، وخلفية موقعها الجيو-استراتيجي، بهذا المعنى تعد تركيا من الدول الأكثر حساسية تجاه التغيرات الدولية على سياستها الاقليمية المرتبطة مؤسساتيا وهيكليا بالغرب، والتي تملك طموحا كبيرا للحصول على موقع أفضل على الساحة السياسية إقليميا ودوليا. ترافق ذلك الطموح كعامل محفز لتصبح تركيا محور الحسابات الجيو-سياسية بسبب موقعها على مفترق شرق المتوسط، القوقاز، أسيا الوسطى والشرق الأوسط، وبمشاكله العربية-الإسرائيلية؛ سعت تركيا من خلال هذه البيئة الإقليمية إلى إعادة ترتيب سياستها الخارجية لتصبح متعددة الأبعاد والاتجاهات، فتبقى على توجهها الغربي وتنفتح على في ذات الوقت على جوارها الجغرافي.[5]

كما تضافرت عدة عوامل داخلية وخارجية، إقليمية ودولية لتدفع بتركيا نحو دور أنشط في المنطقة، (خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002)، تزامن مع تعثر مفاوضات الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي، واحتلال العراق وما خلفه من اختلال في موازين القوى بالمنطقة، وقد شكل

---

[1] مصطفى جاسم حسين، مرجع سابق، ص. 157.

[2] Bayram Balci, op.cit, p. 9.

[3] بكر صدقي، ***تركيا تتجاوز تاريخها القريب وتخوض معارك "القوة الناعمة".*** (أبوظبي: مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 3، السنة الأولى يناير/فبراير 2010)، ص. 23.

[4] Gencer Ozcar, ***la politique du "zéro problème avec les voisins"***. (Université Bilgi d'Istanbul, Département des Relations Internationales, 2012), pp. 64-65.

[5] عمر تاشبينار وآخورن، ***النموذج التركي والمجتمعات العربية.*** (مجلة شرق نامية، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، العدد 7، أكتوبر 2010). ص ص.112-113.

ذلك مزيجا من الدوافع والأسباب لتنخرط تركيا في منطقة الشرق الأوسط وتصبح ضرورة مصيرية للحفاظ على مصالحها في المنطقة.[1]

من تلك المنطلقات يرى **"داود أغلو"** أن خروج تركيا بموقع هام من هذه المرحلة، مرتبط باعتمادها لرؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تفضي لأن تكون قوة مركزية، حيث ارتكزت "السياسة الخارجية التركية الجديدة " على خمسة أسس صلبة تمثلت في:

- **التوفيق بين الحريات والأمن**: في الوقت الذي كان فيه اللاعبون العالميون وأولهم الولايات المتحدة الأمريكية، يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد 11 سبتمبر، كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على الصعيد السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية، وهو ما جعل تركيا نموذجا لبلدان أخرى.
- **اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك**: في الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن أن تتبع تركيا سياسة ذات بعد واحد، وبدلا من أن تكون بلدا "مصدرا للمشكلات" في استقطاب الغرب-الشرق، وآسيا-أوربا، والغرب-الإسلام، ستكون بلدا "مصدرا لحل المشكلات"، ومبادرا لطرح الحلول لها، وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام الإقليمي والعالمي.
- **تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية**: لقد كان التعريف الشائع في الحقبة السابقة، أن تركيا "بلد جسر" يصل بين طرفين، وأما في المرحلة الجديدة أصبحت تركيا "بلدا مركزا".
- **الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركية الدائمة**: أي التواصل مع كل بلدان العالم المهمة من المنظور التركي.
- **محاولة حل المشكلات بين تركيا وجيرانها أو بما يسمى "تصفير المشكلات":** وبالتلي إخراج تركيا من صوره البلد المحاط بالمشكلات إلى صورة البلد ذو العلاقات الجيدة مع الجميع، وهذا إن تحقق سيمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

ومن هذه المنطلقات "الأسس الخمسة" التي يحددها **"داود أغلو"**، فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضا إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا، وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي، المتمثل في العالم الإسلامي ومنه العربي، الذي ابتعدت عنه منذ إنهيار الدولة العثمانية، وأصبحت جزءا تابعا للمنظومة الغربية والإسرائيلية.[2]

وإدراكا منها بأن المسائل العالمية لن تحل إلا عبر التعاون العالمي، انتهجت تركيا سياسة فعالة ضمن منظمة الأمم المتحدة لتحقيق التعاون العالمي المبني على المشروعية الثابتة والمشاركة واسعة النطاق، وأدركت ضرورة تقوية أسس الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي والتناغم الاجتماعي، من أجل سلام دائم على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والعمل على تطوير الحوار السياسي مع جميع الدول، والبحث عن إمكانيات جديدة للتعاون في كل المجالات، وبخاصة المشاركة في تقديم المساعدات الخارجية للدول التي هي في طور النمو. وبما أن تركيا أصبحت مركزا ومعبرا هاما للطاقة، فإنها لا تتوانى في القيام بأنشطة فعالة في المحافل الدولية مثل مجموعة العشرين (G-20)، التي أوجدت مسارا جديدا للبحث عن نظام إداري عالمي جديد، تلعب تركيا فيه دورا حيويا لتقوية القيم المشتركة، والفهم المتبادل بين الأنظمة المختلفة ضمن إطار تحالف الحضارات.[3]

---

[1] عمر تاشبينار وآخورن، مرجع سابق، ص. 114.

[2] علي حسين بكير وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 137-138.

[3] وزارة الخارجية ألتركية، ***نظرة عامة***. الجمهورية التركية، (تاريخ الاطلاع: 2014/10/10). على الرابط: <http://www.mfa.gov.tr.ar.mfa>.

إن هذه التغيرات التي حدثت في المنطقة والعالم، بدون شك كان لها الأثر البالغ على السياسات التركية المتعاقبة، سواء في الداخل أو الخارج، والتي أعادت تحديد دور الجهات الفاعلة السياسية ووسائل عملها، وآليات السلطة وإعادة تشكيل العلاقة بين جهاز الدولة والبيروقراطية المدنية والعسكرية، كما زادت درجة الترابط والتداخل بين السياسة الداخلية والخارجية، وبشكل كبير في الفترة التي أعقبت 11سبتمبر، حيث أختفى التمايز بين هاتين السياستين.[1]

لذلك تسعى تركيا لتكون شريكا نموذجيا ذو مصداقية، وحليفا ثابتا الذي يمنح الثقة، لفرض الزعامة على المدى الطويل، ليس من خلال القوة ولكن من خلال دبلوماسية مرنة تتوافق مع التوجه الجديد لسياستها الخارجية مع دول الجوار الجغرافي، التي تتقاسم معه تاريخ حضاري، وتراث ثقافي، وأنماط حياة متشابكة، وطرق التفكير والتقاليد والقيم التي تتغذى عادة من الأسس المشتركة.[2]

وتجسيدا لمفهوم القوة الناعمة عملت تركيا على لعب دور الوسيط الساعي لحل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة، حيث توالت تجسيدات تلك الدبلوماسية الوسيطة في عدد كبير من القضايا، ويظهر ذلك في الجهود التي بذلتها تركيا للتوسط لحل العديد من المشكلات أو الصراعات بين دول المنطقة، وذلك في إطار التصور التركي لاستمرار عمقها الاستراتيجي، وضمن هذا السياق لعبت تركيا دورا بارزا في:

- التوسط في الأزمة اللبنانية بين فريقي 8 و 14 آذار، والتي تعثرت فيما بعد بسبب تباعد الرؤى بين الطرفين، حيث صرح وزير خارجية تركيا **"أوغلو"** بعد عودته إلى أنقرة "أن الأطراف اللبنانية ليسوا قريبين من التوصل إلى اتفاق لحل الازمة السياسية". وهذا يعني أنه لا أمل في أي انفراج قريب، وأن الأيام القادمة ستشهد تصعيدا.

- التواصل مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات النيابية مطلع 2007، واستقبال رئيس مكتبها السياسي **"خالد مشعل"** في أنقرة، ومحاولة إدراج حماس في العملية السلمية بدلا من حصارها وعزلها، كما عملت لذلك إسرائيل والغرب، ثم مساعي تركيا المتكررة للتوسط بين **"محمود عباس"** وحركة حماس بعد انفجار الخلاف بينهما.[3]

- المشاركة في المفاوضات التي تلت أزمات حرب لبنان سنة 2006 والحرب على قطاع غزة في أواخر سنة 2008 وأوائل سنة 2009، حيث دعا الرئيس الفرنسي **"نيكولا ساركوزي"** من الوزير **"داوود أوغلو"** للانضمام إلى الوفد الفرنسي الذي سافر إلى دمشق لمناقشة أزمة غزة، حيث أكد الرئيس الفرنسي على أنه ليس هناك حل عسكري في غزة. كما وأشاد **"ساركوزي"** بالدور الذي تقوم به مصر, والرئيس **"مبارك"** الذي يمكنه القيام بهذه الخطوة للخروج من دوامة العنف.

- التوسط بين العراق وسوريا في النزاع الذي ادعت العراق أن التفجيرات التي وقعت في المنطقة الخضراء في بغداد التي نفذت من قبل متمردين من سوريا.[4]

- الوساطة بين سوريا وإسرائيل في سنة 2008، حيث انعقدت أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في إسطنبول، حيث تمحورت تلك المفاوضات حول مواضيع أساسية شملت قضايا الحدود، وإجراءات التطبيع، ومشكلة المياه، حتى وإن كانت التطورات التي عرفتها هذه المحادثات هي مجرد تقلبات مؤقتة إلا أنها يمكن

---

[1] Emel Parlar Dal, ***la Politique Turque en Question Entre imperfections et adaptations.*** (paris, l'Harmattan, 2012). p. 12.

[2] Gilles Riaux, ***La Turquie au Moyen-Orient: L'apprentissage de la Puissance.*** (Etude de l'IRSEM, 2013, pdf). p. 14.

[3] علي حسين بكير وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 139-140.

[4] كريمة منصور شاهين، ***كيف ترى واشنطن التحولات في تركيا.*** موقع: تقرير واشنطن، (تاريخ الاطلاع: 2014/12/10). على الرابط: <http://www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2//id/1441/title>

أن تؤدي إلى تحولات إقليمية إستراتيجية بالغة الأهمية، ومع هذا فإمكانية تلبية إسرائيل للمطالب السورية هي نسبية، خاصة وأن التنازل عن الجولان الذي يعتبر مطلبا سوريا أساسيا يبقى صعب تحقيقه.[1]

وفي هذا الصدد يبدو أن تركيا قد نجحت إلى حد ما في لعب دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل في تلك المفاوضات، التي توقفت بسبب التعنت الإسرائيلي والعدوان على قطاع غزة في أواخر 2008

وبذلك لم تعد النظرة العربية إلى تركيا على أنها وسيط بين العرب وإسرائيل، وإنما على أنها مساند للحقوق العربية، وقد تبلورت تلك النظرة بعد الهجوم الإسرائيلي على قافلة أسطول الحرية، ولكن ليس من الواضح بعد إذا ما كانت تركيا مقتنعة بهذه المقاربة العربية الجديدة.[2]

إن لعب دور الوسيط، من شأنه أن يسمح لتركيا في إيجاد آليات للتأثير على مستقبل المنطقة الأمني، لأنه يسمح لها بفرض العديد من تصوراتها الأمنية، وإيجاد مداخل لاستمرار دورها الذي تريده دورا ناعما يعتمد على الاقتصاد والتجارة وحسن الجوار.

إن بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل واعتراف معظم الدول العربية بدولة إسرائيل واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية ولبنان من جهة وإسرائيل من جهة ثانية يتيح لتركيا تجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية وبخاصة العربية منها التي تعتقد أن تركيا متحيزة لإسرائيل.[3]

إن السياسة الأمنية التركية في إطار البيئة الأمنية المضطربة وعدم الاستقرار العابر للحدود نظرا للشبكات الارهابية والجريمة المنظمة، يؤكد الحرص التركي الكبير على حل المشكلات والصراعات الداخلية، ومن هنا، فإن سياسة "تصفير المشكلات" مع دول المنطقة، تطور إلى الامساك بالقضايا الداخلية في كل من العراق وسوريا ولبنان، للحفاظ على أمن حدودها، وتفادي مشكلات الهجرة واللاجئين وتبعات الحروب الداخلية. كما تعتمد هذه الوساطة على تدعيم الحلول السلمية ودعم الأطراف التي تتوافق معها في التصور.

المبحث الثاني: الإمساك بملف القضية الفلسطينية وانعكاساته على العلاقة مع إسرائيل.

شهدت السنوات الماضية تصاعدا ملحوظا في الدور التركي، سواء على المستوى الإقليمي أو حتى على المستوى الدولي، وكان أبرز هذه الأدوار، هو الإمساك بملف القضية الفلسطينية التي كانت بالنسبة لتركيا يعني ايجاد تحالف مع بعض الأنظمة العربية الرافضة لسياسة التطبيع مع إسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، ويعني أيضا مزيدا من التقارب على المستوى الشعبي، حيث أظهرت قضية أسطول الحرية هذا التقارب وكيف أن الشعوب العربية أصبحت تثني على مواقف الزعيم التركي **"أردوغان"** أكثر من أي زعيم عربي.

المطلب الأول: معالم الدور التركي تاريخيا اتجاه القضية الفلسطينية.

ارتبطت تركيا بالقضية الفلسطينية منذ كانت فلسطين جزءا من الدولة العثمانية وحتى احتلالها من طرف الاستعمار البريطاني سنة 1922، كما ارتبطت فلسطين بتركيا في إطار ارتباط العالم الإسلامي العام بالقضية الفلسطينية.

فخلال حكم الدولة العثمانية (1299- 1924م) تطور موقف الدولة من القضية حسب قوتها وضعفها، وعندما بدأت الدولة العثمانية في الانهيار تكالبت عليها الدول الكبرى، وبذلك سمحت لتلك الدول بأخذ عدة

[1] عبلة مزوزي، ***العلاقات السورية-الايرانية في ظل التحولات الراهنة.*** (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010). ص. 100.

[2] عصام فاعور ملكاوي، مرجع سابق، ص. 46.

[3] محمد نور الدين، ***تركيا والزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات***. مرجع سابق، ص. 273.

امتيازات في أقاليمها، حيث استطاع رجل الأعمال الإنجليزي اليهودي **"موشيه مونتيفيوري"** (1784-1885) أن يحصل على ضمانات من الدولة العثمانية بإنشاء المستعمرات في فلسطين بدءا من سنة 1839، حيث تضاعف عدد اليهود إلى أن بلغ أكثر 22 ألف مستعمر سنة 1881 يتركز غالبيتهم في القدس، وعندما تولى السلطان **"عبد الحميد الثاني"** الخلافة (1876–1909م) استطاع خلال فترة حكمه التصدي للمشروع الصهيوني في فلسطين، حين رفض طلب **"تيودور هيرتزل"** (1860-1904) بتوطين اليهود في فلسطين سنة 1901، قائلاً له: "لا أستطيع أن أتنازل عن شبر واحد من الأرض المقدسة لأنها ليست ملكي".[1]

أدرك العثمانيون أن الصهيونية العالمية تريد احتلال فلسطين لذلك قاموا سنة 1863 بإنشاء مجلس بلدي في القدس، ثم اعطى فلسطين حكما مستقلا عن سوريا سنة 1872. وحين سيطرت جمعية تركيا الفتاة سنة 1908 على الحكم في الدولة العثمانية، سمحت لليهود بالهجرة إلى فلسطين وإنشاء المستعمرات.[2]

وبعد تولي **"كمال أتاتورك"** الحكم في تركيا وإلغاء نظام الخلافة العثمانية سنة 1923، استمرت علاقة تركيا بالقضية الفلسطينية وإن كانت في إطار محدود. وفي سنة 1947 عارضت تركيا مشروع قرار تقسيم فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، منسجمة بذلك مع مقاربتها، حيث صوتت ضد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وكانت سياسة تركيا منذ تأسيس الجمهورية هو دعم مبدأ تقرير المصير، وتشكيل دولة فلسطينية نظرا للأكثرية العربية 60 % مقارنة باليهود في تلك الفترة.[3]

وقد تمسكت تركيا بمواقفها الرافضة لقرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين والاعتراف بالدولة اليهودية، لكن التوجه التركي نحو الغرب والعلمانية في تلك الفترة أصبح حاجة ملحة لتركيا، لذلك التمست موافقة الولايات المتحدة للدخول في حلف الناتو، والذي كان له الأثر الكبير في الاعتراف التركي بالدولة اليهودية سنة 1949. وبذلك وأصبحت تركيا أول دولة مسلمة تعترف بدولة اسرائيل، خاصة بعد نجاحات الصهاينة العسكرية في الحرب العربية-الاسرائيلية الأولي 1947-1948، وبذلك زادت ثقة تركيا بأن الاعتراف بإسرائيل أمرا واقعا خاصة بعد تبادل السفراء بين الدولتين سنة 1952.

تأزمت العلاقة التركية-العربية بعد توطيد علاقة تركيا بإسرائيل، حيث في سنة 1951 وقفت تركيا بجانب الغرب محتجة على قرار مصر منع السفن الاسرائيلية بالمرور عبر قناة السويس، مما أثار سخط مصر والعرب. وفي سنة 1955 أرادت تركيا جلب العرب حول ميثاق بغداد المعادي للتمدد الشيوعي نحو الشرق الأوسط، حيث كانت تركيا مضطرة لتقديم تنازلات على حساب إسرائيل فيما يتعلق بقضية فلسطين، ما أثار حفيظة إسرائيل واعتبرته مناصر للعرب.[4]

وكان العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، بداية الخلاف بين تركيا وإسرائيل، حيث سحبت تركيا سفيرها من تل أبيب؛ وكان التحول التركي جليا اتجاه القضية الفلسطينية خصوصا والعرب عموما، بعد احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء والضفة الغربية والجولان وقطاع غزة سنة 1967، حيث دعا وزير الخارجية التركي في خطابه أمام الجمعية العامة إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل، وإلى احترام قراري مجلس الأمن رقم: 242 و338 الداعيين إلى العودة لحدود ما قبل 5 يونيو 1967، كما رفضت

---

[1] رجب الباسل، ***دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من 2002-2010***. موقع: الجزيرة نت، (تاريخ الاطلاع: 2015/01/30)، على الرابط: <http://www.alhak.org/vb/showthread.php?p=250563 >.

[2] محسن صالح، ***تركيا والقضية الفلسطينية***. (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، 2010)، ص ص. 7-9.

[3] رجب الباسل، مرجع سابق.

[4] فيليب روبنس، مرجع سابق، ص ص. 93-96.

القرار الإسرائيلي بضم القدس إداريا بعد احتلالها عام 1967، و رفضت تركيا كذلك أن تكون معبرا للطائرات الأمريكية لإمداد إسرائيل بالأسلحة أثناء حرب أكتوبر 1973.[1]

كما طالبت تركيا بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وإعطاء فلسطين حق تقرير مصيرها، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين. وكانت قد أيدت في سنة 1975 القرارات العربية في الأمم المتحدة التي تعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، كما امتنعت عن التصويت على قرار إلغائه لاحقا تأييدا للدول العربية.[2]

إن الموقف التركي المتشدد تجاه إسرائيل نابع من تخوفها من التهديد الإسرائيلي، الذي تراه تركيا خطرا على أمنها في المنطقة رغم العلاقات الإستراتيجية بين الدولتين، وهو ما عكس التصور التركي لآليات حماية أمنها، فمن جهة تتحالف مع إسرائيل، ومن جهة أخرى تعمل على تقويض هذا التحالف بربط علاقات مع دول الجوار العربي، وذلك في إطار سياسة إحداث نوع من التوازن الذي يكبح السياسة الإسرائيلية في حالة وجود أي خلاف مع تركيا، فلا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، وإنما مصالح مشتركة.

وبعد انعقاد مؤتمر مدريد وما سبقه من اعتراف مصر باسرائيل، وبعده اعتراف الأردن وفلسطين، أعلنت تركيا تأييدها لكل المبادرات السلمية لتسوية الصراع العربي الصهيوني، واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سوريا ولبنان من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، كان ذلك بمثابة إجازة مرور لتركيا بأن تعيد علاقاتها بإسرائيل، حيث شهدت تلك المرحلة أقصى مدى للتواصل والتعاون الثنائي في شتى المجالات، لكن ورغم تلك العلاقة، إلا أن تركيا أبقت في حساباتها هامشا من التقارب مع بعض الدول العربية، لذلك حاولت أنقرة عدم تحول علاقتها مع إسرائيل كعامل استفزاز لبعض الدول العربية والإسلامية خاصة سوريا.[3]

المطلب الثاني: تطور الموقف التركي من القضية الفلسطينية ومحاولة تهميش إسرائيل.

عرفت العلاقات التركية-الإسرائيلية الكثير من التقلبات، والمد والجزر على مر التاريخ، وكانت إسرائيل تحمل من هذه العلاقة في عقود الستينيات والسبعينيات ورقة ضغط على الدول العربية، كما استخدمتها إسرائيل لترسل رسائل سياسية بأنها حازت في علاقاتها مع تركيا شرعية دولة كانت مركزا للخلافة الإسلامية. وإذا كانت الشرعية والتاريخ مهمين لإسرائيل، فإن عوامل الأمن والاقتصاد والسياسة مهمة أيضا، لأن تطور العلاقة بين تركيا وإسرائيل جرى في ظل دعم دولي غربي تزعمته الولايات المتحدة، لأن العلاقة بين أنقرة وتل أبيب كانت وستبقى جزءا من المصالح والأولويات الأمريكية، فواشنطن على يقين أن الحلفاء الموجودين في منطقة الشرق الأوسط حاجة ضرورية، وكلما زاد عدد هؤلاء الحلفاء كلما ضمنت تحقيق أجندتها في المنطقة.

إن تقديم تركيا نفسها كوسيط في عمليات التسوية في منطقة الشرق الأوسط عزز من أهمية دورها، حيث لعبت دورا مهما وفاعلا، وتعد طرفا مقبولا لدى مختلف أطراف الصراع في المنطقة، خاصة حركة حماس وإسرائيل، وتستطيع بحكم علاقتها بحماس أن تنقل وجهات نظرها للطرف الآخر (إسرائيل).

---

[1] محمد نور الدين، ***تركيا الجمهورية الحائرة***. مرجع سابق، ص. 199.
[2] محمد نور الدين، ***تركيا والزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات***. مرجع سابق، ص. 273.
[3] محمد نور الدين، ***تركيا الجمهورية الحائرة***. مرجع سابق، ص. 203.

إن موقف تركيا الرافض لحصار غزة والحرب عليها، يمثل استمرار للموقف التركي من الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث حمل **"أردوغان"** مسؤولية الاعتداء على قطاع غزة ورأى أن إسرائيل لم تحترم شروط التهدئة على الرغم من التزام حماس بها، وحمل حماس جانبا منها، مما أدى إلى إشعال التوتر من جديد، وعد ما تفعله إسرائيل غير مقبول وغير إنساني وظالم، ودعى إلى وقفه لأنه ضربة لعملية السلام، وحث مجلس الأمن للتدخل.[1]

استمر الموقف التركي المؤيد لإعلان الدولة الفلسطينية سنة 1988، في عهد حزب العدالة والتنمية، كما أصبح الموقف التركي برفض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة واضحا، خاصة بعد استقبال رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس **"خالد مشعل"** من طرف الرئيس التركي **"عبد الله غول"** بعد فوز الحركة بالانتخابات البرلمانية سنة 2006، حيث قال بعد استقباله **"لمشعل"** إن "ذلك الاستقبال من منطلق أن تركيا تسعى للعب دور أكبر فى منطقة الشرق الأوسط، وأنه لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج، مشددا على أن تركيا مهتمة بالقضية الفلسطينية، وأنها ستواصل العمل على وقف العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين". ووفقا لهذه التصريحات، فإن موقف تركيا في التعامل مع الحصار المفروض على القطاع انطلق من خلال تعاطف الشعب التركي مع أهالي غزة، كما حمل رئيس الوزراء التركي **"أردوغان"** تصريحات نارية ضد إسرائيل على خلفية ما وصلت إليه الأمور في قطاع غزة، لأنها الطرف الذي لم يلتزم بالتهدئة، ولأنها رفضت عرضا تركيا للوساطة مع حماس.[2]

لم يكن موقف الحكومة التركية الأول من نوعه فيما يخص القضية الفلسطينية، فقد أدان **"أردوغان"** اغتيال الزعيم الروحي لحركة المقاومة الإسلامية حماس **"الشيخ أحمد ياسين"** (1936-2004) سنة 2004، كمل شجب تعهد إسرائيل بمواصلة سياسة الاغتيالات ضد قادة الحركة، وعقب اغتيال الدكتور **"عبد العزيز الرنتيسي"** (1947-2004) رفض **"أردوغان"** مقابلة وفد رجال أعمال إسرائيلي قام بزيارة تركيا، وأمر بتجميد كافة الاستعدادات لزيارته الرسمية المقررة إلى إسرائيل خلال تلك السنة.

كما انتقد **"أردوغان"** بناء جدار الفصل العنصري الذي يقسم أراضي الضفة الغربية، وأدان الحملة الإسرائيلية على مخيم رفح واصفا إياها بأنها إرهاب دولة، كما شبه معاملة إسرائيل للفلسطينيين بما تعرض له اليهود في محاكم التفتيش من تعذيب وطرد من ديارهم في إسبانيا.

وعلى الرغم من أن مشاهد الضحايا والدمار في غزة قد تكون أسهمت في التأثير على شخصيات صناع القرار التركي واتخاذهم هذه المواقف، إلا أن سياسات الدول تخضع إلى اعتبارات أساسية أخرى قائمة على تحقيق مصالحها القومية. لذلك تصاعدت حدة الموقف التركي بعد الأحداث المتلاحقة التي كان لها الأثر على القرار التركي، من أهمها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر 2008 ويناير 2009، حيث وصف **"أردوغان"** الاعتداء بعبارات يستشف منها الصرامه بقوله: "إن ما يحدث في غزة من قبل إسرائيل عدوان سافر"، "وإنَّ من لم يدينوا الهجوم على غزة مزدوجو المعايير".[3]

وكان من أشهر هذه الصدامات، الملاسنة الحادة التى حدثت فى منتدى (دافوس2009) بعد العدوان على غزة في نفس السنة، عندما قال رئيس الوزراء التركى **"أردوغان"** لـ **"شيمون بيريز"** أمام كاميرات الإعلام العالمية: "أشعر بالأسف أن يصفق الناس لما تقوله، وأعتقد أنه من الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج" فقد قتلتم الأطفال وهدمتم المنازل، وهذا لا يجيزه قانون ولا تستسيغه شريعة"، " بل انتم يجب أن تحاكموا بتهمة القتل" وترك القاعة وخرج.[4]

---

[1] محسن صالح، مرجع سابق، ص. 44.
[2] المرجع نفسه، ص.40.
[3] رجب الباسل، مرجع سابق.
[4] رواء جاسم لطيف السعدي، مرجع سابق، ص ص. 106- 107.

بعدها وجهت إسرائيل عدة إهانات دبلوماسية لتركيا، وكان الصدام الأكبر عندما نجحت تركيا والبرازيل فى التوصل إلى اتفاق مع إيران حول تبادل اليورانيوم المخصب بمباركة أمريكية. ومما أغضب إسرائيل كذلك، تنامي علاقات تركيا مع طهران وسوريا وحزب الله وحماس، بالإضافة إلى نمو علاقات تركيا بالعديد من التحالفات العالمية والمنظمات الدولية متعددة الأطراف، مما أدى إلى تعزيز مكانة تركيا كفاعل دولى تمتلك مصادر متعددة للقوة الناعمة التى تستخدمها فى مد نفوذها الاقليمى. وكان الاعتداء الإسرائيلي على سفينة "مرمرة" التركية المتجهة لكسر الحصار على غزة في31 ماي 2010، واستشهاد تسعة من الأتراك الناشطين وإصابة العشرات، قد فجر أزمة حادة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، حيث بادرت تركيا لسحب سفيرها من تل أبيب واستدعت السفير الإسرائيلي للإحتجاج، كما علقت الرحلات السياحية، وألغت المناورات العسكرية المقررة بين البلدين. كما وجه **"أردوغان"** انتقادات شديدة اللهجة لإسرائيل، حيث وصف حكومتها بأنها وقحة وتشكل عقبة أمام السلام في المنطقة داعيا إلى معاقبتها على تلك الجريمة، وحذر من اختبار صبر أنقرة، مؤكدا أنه "بقدر ما تكون صداقة تركيا قوية فإن عداوتها أشد"، وطالبها برفع الحصار على غزة متعهدا بمواصلة دعمه لها.[1]

إن من الخطأ اتهام تركيا بأنها حليفة دائمة لإسرائيل وعدوة دائمة للعرب، وإذا كان هذا القول ممكنا حتى أواسط الستينات، فإنه خلاف ذلك لاحقا، بل شهد الموقف التركي وهو ما ليس معروفا كفاية لدى الرأي العام العربي، مواقف هامة في تأييدها للعرب بغض النظر عن الدوافع.[2]

ومن خلال ما سبق التطرق إليه، يظهر أن تركيا ترى في القضية الفلسطينية مدخلا أساسيا لتأمين دورها وللتخفيف وردع التهديد الإسرائيلي، إلى جانب منع إيران والدول العربية من احتكار ملف القضية واستثماره لخدمة مصالحهم.

إن الإمساك بملف القضية الفلسطينية سيسمح لتركيا بمواجهة الخطر الإسرائيلي، ومهادنة الأنظمة العربية وإيجاد آليات لإدارة مصالحها في المنطقة.

إن حالة الفراغ التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط وغياب التواجد العربي كلاعب أساسي في القضية الفلسطينية، ساعدت تركيا للعب دورا نشطا في مجريات الأحداث في المنطقة، وتأكيدا على أنها قوة إقليمية لا يمكن تجاوزها، حيث كان لها دورا مهما في عملية التسوية، كما كان لها الحضور القوي لإنهاء حالة الانقسام على الساحة الداخلية الفلسطينية، وإعطاء الفرصة لحركة حماس بالظهور على الساحة الدولية كقوة حاكمة ديمقراطيا ضمن المجتمع الدولي. ومن ثم فإن حزب العدالة والتنمية استطاع أن يمسك بالورقة الرابحة في تحالفاته الإقليمية في المنطقة في ظل انكشاف الفشل الأمريكي والإسرائيلي، ليعيد مجد تركيا القديم وتحقق بذلك أهدافها لتصبح الدولة الإقليمية الأقوى التي لا يمكن إغفال مكانتها من جميع القوى في المنطقة.[3]

المبحث الثالث: التحالف الأمريكي- التركي ودعم ثورات الربيع العربي.

تعيش منطقة الشرق الأوسط مرحلة مفصلية في تاريخها، وتشهد تغييرات سياسية متسارعة، وتحالفات جديدة قد تعيد تشكيل الخارطة السياسية للمنطقة، فتلك التغيرات تجعل الولايات المتحدة في حاجة إلى تركيا كفاعل أمني لمجابهة التحديات التي باتت تواجهها في المنطقة. لأن تركيا تلعب بموقعها الجيو-استراتيجي دورًا حيويًّا في الاستراتيجيات الأمريكية، وبالمقابل ستستفيد (تركيا) هي الأخرى من الدعم الأمريكي لها. كما

[1] محسن صالح، مرجع سابق، ص.50.
[2] محمد نور الدين، ***تركيا والزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات***. مرجع سابق، ص. 263.
[3] محسن صالح، مرجع سابق، ص.56.

ترى تركيا في دعمها للثورات العربية زيادة لنفوذها في المنطقة، وباتت تشكل حجرَ الزاوية الذي لا تستطيع القوى الغربية (أمريكا) الاستغناء عنه في المنطقة بحجم الشرق الأوسط.

المطلب الأول: أهمية الدور التركي في إطار المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

يرتبط النهج الأمريكي بشبكة من الخيارات المتداخلة في منطقة الشرق الأوسط، والذي يعتمد بشكل كبير على تركيا التي تتمتع بموقع إستراتيجي هام بالنسبة للمصالح الأمريكية في المنطقة، وبحسب رأي الاستراتيجيين الأمريكيين فإن تركيا تعتبر القلعة الشرقية للقارة الأوربية، والقلعة الشمالية للشرق الأوسط. لذلك يولي الساسة الأمريكان أهمية بالغة للمشاركة التركية في الدفاعات الأمريكية المشتركة، وأن تركيا تربطها علاقات وروابط مع دول المنطقة، وأن موقف تركي محايدا أو معاديا سوف ينعكس بالسلب على وضع الولايات المتحدة الدفاعي، مما سيقلل من مصداقية الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.[1]

والمتتبع لتاريخ العلاقات الامريكية-التركية بعد الحرب العالمية الثانية، يستشعر أنها تأسست على أساس المصالح الاستراتيجية والأمن المشترك بينهما، فخلال الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة تتطلع إلى تركيا باعتبارها سدا ثابتا ضد النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط، ولهذا فإن دور تركيا كان مجرد أداة تنفيذية ضمن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.[2]

لذلك أقامت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عدة ومحطات تنصت ورادار، فيما حظيت تركيا بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة، إلى درجة أن قواتها البرية تتلقى الحصة الكبرى من بين قوات الحلف الأطلسي، ورغم أن العلاقات بينهما مرت أحياناً بفترات توتر، إلا أنها كانت ترتقي دوماً إلى حالة أرقى وأمتن، خاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين البلدين في سنة 1980، والتي أعطت دوراً متميزاً لتركيا على الصعيد العسكري والاستراتيجي في المنطقة، كما أن تركيا استفادت من هذه الاتفاقية بالحصول على ترسانة عسكرية ضخمة من الدول الغربية الأخرى.[3]

وازدادت أهمية تركيا في الاستراتيجية الأمريكية، بعد أن اختارت الولايات المتحدة العالم الاسلامي كساحة مواجهة في إطار حربها المعلنة على ما يسمى بالإرهاب، وبغزوها افغانستان والعراق بين سنتي 2001-2003، حيث تزايدت الحاجة الأمريكية إلى الدور التركي ليس من منطلقات عسكرية فحسب، بل من منطلقات حضارية وثقافية وسياسية واقتصادية. لذلك كان تصور واشنطن واضحا بأن تركيا تمثل بديلا ناجحا للنفوذ إلى العديد من بلدان الشرق الأوسط، وكنموذج إسلامي معتدل يحتذى به، وكعضو إسلامي وحيد في حلف الناتو، إضافة إلى علاقات تركيا التاريخية مع الغرب. والأهم من كل ذلك أن منطقة الشرق الأوسط تشكل أهم التحديات الإستراتيجية المطروحة على الإدارات الأمريكية المتعاقبة، من حيث الابقاء على الهيمنة الأمريكية في منطقة جغرافيا استراتيجية، تضم أكبر شركات النفط العالمية.[4]

وكان للثقل الاستراتيجي الذي اكتسبته الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، دورا مهما في التغيير الذي طرأ على العلاقات التركية-الأمريكية، وبسبب هذا الوضع أصبحت علاقة تركيا مع حلف الناتو تسير وفق تقاطع العلاقات ما بين تركيا والولايات المتحدة، لأجل تحقيق مهمات عالمية وإقليمية، كما أقامت معها علاقات خارج الحلف لتحقيق مصالحها الإستراتيجية.[5]

---

[1] محمد ياس خضير الغريري، ***الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي***. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص ص. 111-112.

[2] عارف محمد خلف، مرجع سابق، ص. 16.

[3] خورشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص. 31.

[4] عارف محمد خلف، مرجع سابق، ص. 16.

[5] أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص. 264.

وبعد انتهاء الحرب الباردة راجت أطروحات حول تراجع أهمية الدور التركي في الإستراتيجية الأمريكية، لكن التطورات التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001، أثبتت الحاجة الأمريكية للدور التركي، خاصة بعد تعقد الأوضاع في الشرق الأوسط، ودخول الولايات المتحدة للمنطقة بحجة مكافحة الإرهاب، وما تلاها من أحداث أثقلت كاهلها.[1]

وفي إطار إعادة رسم الولايات المتحدة استراتيجيتها العالمية، برز دور تركيا كبلد هام بحكم موقعه الجيو-سياسي الحيوي بين آسيا وأوروبا، قادر على القيام بأدوار مؤثرة في الشرق الأوسط في مواجهة خصوم واشنطن، ومازاد من أهمية تركيا ظهور مصادر جديدة للطاقة وبكميات كبيرة في دول حوض بحر قزون، التي تربطها بتركيا علاقات تاريخية وقومية وثقافية عميقة، حيث تأمل الولايات المتحدة أن تقتدي هذه الدول بالنموذج التركي العلماني. ويؤكد تقرير استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، الصادر سنة 1997، "أن المصالح الاستراتيجية الأمريكية في إحدى أكثر مناطق العالم حساسية (الشرق الأوسط) ستصان بوجود دولة تركية ديمقراطية، علمانية مستقرة، ذات توجه غربي".[2]

لذلك، لم تجد الولايات المتحدة أفضل من تركيا لتكون همزة الوصل بينها وبين هذه المنطقة، حيث أكد الرئيس الأمريكي **"باراك أوباما"** خلال كلمة ألقاها في البرلمان الأمريكي في 6 أبريل 2009، عن أهمية الدور التركي في الاستراتيجيات الأمريكية جاء فيها: "إن تركيا حليف مهم وشريك مسؤول في العلاقات عبر الأطلسي"، مشيرا إلى أن أنقرة أكثر من مجرد جسر عبر مضيق البوسفور يصل إلى أوروبا.[3]

وتتمثل ملامح تحول الاستراتيجية التركية اتجاه الولايات المتحدة في:

- عدم منح الولايات المتحدة صك على بياض في توظيف تركيا لخدمة مصالحها في الشرق الاوسط كما كان في السابق.
- التحلل نسبيا من أعباء الولايات المتحدة من أجل تحسين العلاقة مع الدول العربية.[4]

لكن من الواضح أن البنتاغون مازال يولي موقع تركيا الإستراتيجي أهمية بالغة، لذلك نفى نائب وزير الدفاع الأمريكي **"دوغلاس فيث"** خلال زيارته لأنقرة جميع الشائعات التي أطلقتها وسائل الإعلام التركية، حول وجود رغبة لدى واشنطن بالحصول على موافقة تركيا لنشر طائرات عسكرية أمريكية في قاعدة أنجرليك الجوية، ويبدو أن آفاق التعاون العسكري التركي في عمل عسكري أمريكي محتمل ضد إيران (على خلفية برنامجها النووي) تبدو صعبة، رغم وجود نية أمريكية في أخذ تركيا بعين الاعتبار كنقطة انطلاق محتملة لضرب إيران، لذلك أبدت واشنطن شكوكها في استمرار إمكانية الاعتماد على أنقرة في هذا الشأن، خاصة وأن تركيا من السهل عليها عرقلة التحركات الأمريكية في المنطقة، في إشارة إلى التهديد الذي أطلقه الرئيس التركي **"غول"** خلال الهجوم الأمريكي على بلدة تلعفر، حيث لوح باحتمال تعاون تركي-أمريكي في جميع القضايا المتعلقة بالعراق.[5]

ولاعتقاد تركيا بأن الولايات المتحدة تدرك أهمية الدور التركي في الاستقرار الإقليمي والعالمي، وأن تجاهل هذه الحقيقة سيلحق بالضرر بعلاقة الشراكة الإستراتيجية بينهما. ورغم هذه الأهمية التركية، فإنها لا تستطيع لعب دورا فعالا في معالجة قضايا المنطقة وحلها دون الرضا الأمريكي، ودون الاتفاق بين واشنطن وأنقرة على مبادئ أساسية لذلك الدور، ودون رؤية مشتركة وتعاون في الجهود بينهما.

---

[1] حراش عفاف، ***تركيا وقضية الانضمام للإتحاد الأوربي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2011.*** (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص. 97.

[2] خورشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص ص. 31-32.

[3] موسوعة مقاتل من الصحراء، ***انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي.*** (تاريخ الاطلاع: 2015/02/11)، على الرابط: <http://www.mokatel.com>.

[4] حراش عفاف، مرجع سابق، ص ص. 98-99.

[5] بيل بارك، مرجع سابق، ص. 108.

إن وصول **"أوباما"** إلى سدة الحكم قد مكن من تخفيف الخلافات بينهما، حيث كان اختيار تركيا كأول بلد اسلامي يقوم بزيارته يدل على مدى اهتمام الإدارة الأمريكية بالدور الإقليمي الذي تلعبه تركيا، حيث قال: "أن الولايات المتحدة ستواصل دعمها لتركيا على ما تقوم به من دور مركزي... وأن الولايات المتحدة وتركيا تسعيان لخلق العديد من الفرص لازدهار بلدينا، خاصة في مجال الطاقة، كما يمكننا زيادة التجارة والاستثمار فيما بيننا".

فالتوجه الأمريكي حيال تركيا يمنح حكومة **"أردوغان"** حرية المناورة والحركة باتجاه انتهاج سياسات إقليمية فاعلة ومؤثرة، طالما تكون تلك السياسات متناغمة مع التوجه الأمريكي إزاء المنطقة.[1]

وقد رأت واشنطن أن الدور الجديد لتركيا في الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة ليس أقلها ما يلي:

- خلق توازن إستراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط وذلك في ظل حالة الفراغ التي خلفها سقوط نظام صدام حسين.
- محاولة الاستفادة من الدور التركي في تحسين الصورة الأميركية في الشرق الأوسط بعد غزو العراق.
- الاستفادة من الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق من خلال استخدام "الفزاعة" الكردية مع أنقرة.
- الاستفادة من احتمالات قيام تركيا بلعب دور الوسيط بين إيران والمجتمع الدولي وربما الولايات المتحدة بخصوص الملف النووي الإيراني.

والواقع أن العلاقات التركية الأمريكية هي علاقات استراتيجية محورية، وهي مرشحة للمزيد من التطور بسبب أهمية كل طرف للآخر في تحقيق تطلعاته حيث تتقاطع المصالح والمواقف بشأن العديد من القضايا الحيوية في المنطقة والعالم.[2]

المطلب الثاني: دعم ثورات الربيع العربي (مصر – سوريا).

اتسم الموقف التركي بنوع من التردد والارتباك الشديدين في بداية أحداث الربيع العربي، غير أن تطور الأحداث وما ترتب عليها من تداعيات، دفعت بصناع القرار في تركيا إلى إعادة النظر في الموقف الرسمي من تلك الأحداث لدوافع خاصة أمنية، اجتماعية واقتصادية.

فموجة التغيرات والتحولات المتسارعة التي شهدتها بعض الدول العربية فاجأت الكثير من دول العالم، على غرار تركيا من حيث طبيعة التغيرات وسرعة حدوثها وانتقالها من دولة لأخرى، ولعل تركيا كانت أبرز الأطراف الإقليمية التي كان لها موقفا من تلك التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية، فالحكومة التركية كانت تفضل انتقالا هادئا بشكل لا يؤثر على مستقبل دورها الاقليمي الذي عرف قفزة نوعية في السنوات القليلة الماضية في المنطقة.

كان الموقف التركي مؤيدا للثورة المصرية منذ البداية، إذ زار الرئيس التركي مصر بعد نجاح الثورة والإطاحة بنظام الرئيس **"حسني مبارك"**، وكان أول رئيس يزور مصر بعد الثورة. لكن لهجة الموقف إزاء الثورة في سوريا اختلفت عن سابقتها، فأنقرة كانت مضطرة لتحديد موقفها بشكل أكثر وضوحا وتحمل تبعات أي قرار تتخذه سوريا لأسباب عديدة، كان أبرزها المشكلة الكردية وما سيترتب على ذلك التغيير في سوريا من تداعيات على الداخل الكردي، إضافة لرغبة تركيا في لعب دور إقليمي مؤثر اتجاه قضايا المنطقة بشكل عام.[3]

---

[1] عارف محمد خلف، مرجع سابق، ص. 18.

[2] خورشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص ص. 32-33.

[3] إياد عبد الكريم مجيد، ***الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) نموذجا.*** (مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 46، 2013)، ص ص. 186-187.

أ- الثورة المصرية:

شهدت الانتفاضة الشبابية التي بدأت في 25 يناير 2011، والثورة الشعبية التي تلتها، حلقة جديدة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر، وكان شعار تلك الانتفاضة "حرية، عدالة وكرامة إنسانية"، وهو شعار يلخص مطالب الشعب المصري بالحياة الحرة الكريمة، والعدالة في توزيع الدخول والثروات، فالجيل الذي قاد الانتفاضة، جيل ليس له لون سياسي محدد، بل تكون وترابط بأدوات التواصل الحديثة (الإنترنت والفيسبوك والتويتر).[1]

وفي أعقاب التطورات الأولى لثورة 25 يناير، أيد **"أردوغان"** الثورة في ميدان التحرير منذ 1 فبراير 2011، داعيا **"مبارك"** إلى "الاستماع لمطالب شعبه"؛ في البداية كان الموقف التركي حذرا، لأنها كانت تخشى عدم نجاح الثورتين التونسية والمصرية، لكن ومع مرور الوقت اتضح سقوط نظام "حسني مبارك"، وأصبح 11 فبراير يمثل بداية حقيقية للتناغم المصري-التركي الذي تجلى من خلال التقارب المتزايد بين البلدين وحتى عزل الرئيس "محمد مرسي". وبعد سنتين ونصف، كان هذا التقارب في الواقع نتيجة لعاملين رئيسيين: الإعجاب المصري بالنموذج التركي، وكذلك وجود المصالح المشتركة بين البلدين في سياق التوازنات الإقليمية الجديدة.[2]

اتسم الموقف التركي بالوضوح التام والصرامة منذ اللحظة الأولى؛ فقد وصف رئيس الوزراء **"أردوغان"**، ما حدث في مصر بأنه انقلاب عسكري، ورفض الحديث مع أي ممثل للحكومة الانقلابية، وقال إن الممثل الشرعي الوحيد للشعب المصري هو الرئيس المنتخب **"محمد مرسي"**. فقد دعمت تركيا على المستويين الرسمي والشعبي الحكومة المنتخبة، بل وشجعتها على القيام بعدة اعتصامات وفعاليات داخل تركيا مؤيدة لعودة الشرعية الدستورية التي أقرَّها الشعب المصري، و وصل بها الحد إلى تحريض الغرب على اتخاذ مواقف أكثر قوة واتساق مع مبادئها التي طالما نادت بها. خاصة شبح الانقلابات الذي ظل يطارد سياسيي تركيا منذ نشأة دولتها القومية الحديثة على يد "أتاتورك"؛ ومثّلت الانقلابات العسكرية معلماً أساسياً من معالم السياسة التركية، حيث قامت المؤسسة العسكرية بعدة انقلابات على السلطات الشرعية المنتخبة، كانت ذلك أحد أسباب الحسم والوضوح في الموقف التركي تجاه انقلاب 3 يوليو في مصر.

كما أن الظروف التي أحاطت بالانقلاب في مصر، تم الإعداد لها من أول يوم من حكم "مرسي" بتظاهرات واعتصامات شلّت حركة الحياة في مصر، ووصلت ذروتها في إنشاء حركة تمرد المصرية. ونشبت نيران الربيع العربي في الثوب التركي الذي ظل أمنا لعشر سنوات؛ فوقعت عدة اعتصامات وتظاهرات لم تخلُ من الدماء في ميدان تقسيم، والتي اندلعت شرارتها بإزالة عدة أشجار من الميدان، ما لبثت أن اختلطت بتظاهرات أخرى متعلقة بهوية الدولة ألتركية، بعدما قامت الحكومة بإجراءات لفائدة المجتمع التركي المتدين، لتختلط أزمة هوية الدولة التركية بالتظاهرات التي اندلعت عبر دول الربيع العربي، والتي اشتبكت في النهاية مع حملات التمرد التي خُطط لها أن تندلع في مصر وتركيا بالتزامن، ما يعني أن أحداث الربيع العربي باتت وثيقة الصلة بالداخل التركي، ولم يملك **"أردوغان"**سوى أن يكون حاسماً وقوياً تجاهها منذ اليوم الأول.[3]

---

[1] آية نصار وآخرون، ***الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات.*** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة1، 2012)، ص. 15.

[2] Gilles Riaux, op.cit, p. 25.

[3] محمد سليمان الزاوي، ***الدور التركي تجاه الازمة المصرية.*** موقع: مجلة البيان، (تاريخ الاطلاع: 2015/02/13)، على الرابط: <http://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=3142>.

وأما على المستوى الإقليمي فإن النظام التركي رأى في النظام المصري المنتخب شريكاًمناسباً يستطيع الالتحام معه لإنشاء محورا جديدا في المنطقة، يعتمد على الديمقراطية والهوية الإسلاميّة، ومواجهة قضايا المنطقة العالقة منذ سنوات،وعلى رأسها القضية الفلسطينية؛ فوجدت تركيا في مصر شريكاً محتملاً يستطيع تطويق الكيان الصهيوني بتعاون عسكري موسع، وقامت بعقد عدة اتفاقيات على مختلف المستويات، كانت تهدف كلها إلى تقوية ذلك المحور ليصل إلى مرتبة التحالف الاستراتيجي.

لذلك، وانطلاقاً من كل هذه المبادئ والمصالح على المستويين المحلي والإقليمي؛ كانت تركيا حاسمة في رفضها للانقلاب العسكري، وظلت واحدةً من أهم داعمي الشرعية في مصر. وأما اقتصاديا فقد استثمرت تركيا بقوة في النظام المصري، ووقّعت معه على 27 اتفاقية تعاون في مجالات مختلفة، منها المواصلات والتعليم والصحة، كما أقرضت ومنحت مصر عدة مليارات من الدولارات في صيغة مساعدات نقدية لتغطية عجز موازنتها وتآكل احتياطها النقدي.

وبعد الانقلاب الذي حدث في مصر، قدت تركيا حليفاً إقليميا مهماً، في ظل تضارب مصالح القوى الإقليمية التي باتت تتشكل من عدة أطراف هي: إيران، ودول الخليج، والكيان الصهيوني والولايات المتحدة. اختارت مصر الطريق الأصعب لتحديد هويتها الإقليمية، التي تقاربت مع الرؤية التركية، لكن فشل **"مرسي"** وحكومته في ترتيب أولوياته، والبدء بالتطهير الداخلي وإعادة ترتيب بيته؛ أفرز ذلك المشهد الانقلابي الذي قلب الأوراق ولم يصب سوى في مصلحة الكيان الصهيوني في المنطقة. فالكيان الصهيوني كان يرى بوضوح أطوار تشكل المحور المصري-التركي، والتطور التدريجي نحو بناء الشخصية الوطنية المصرية وهي تتخذ هويتها الإسلامية، وترى تضييق الحلقة المصرية-التركية على نفوذها في المنطقة، والذي بدا واضحاً خلال أزمة غزة في نوفمبر 2012 ووقف إطلاق النار برعاية مصرية–تركية-إيرانية، لكن الانقلابيين استطاعوا أن ينبعثوا مرة ثانية، ليستيقظ المصريون على انقلاب الثلاثين من يونيو ويعيدوا كل الأمور إلى حقبة **"مبارك"** من جديد.

وبعد الآمال الأولية لزيادة نفوذ التركي الإقليمي في المنطقة، أصبحت المنطقة العربية اليوم أكثر قتامة أمام نفوذها، وأصبحت بمثابة الأرض المحروقة في كل من سوريا ومصر، وفي ظل عداء متزايد مع بعض دول الخليج بسبب المواقف الإقليمية الأخيرة لتركيا، فتركيا لم يعد أمامها فرصة للرجوع إلى الوراء، وبات الخيار التركي بمحاصرة الانقلاب المصري ضرورة تحتمها مصالح تركيا ومبادئها المعلنة، لاسيما أن الموقف التركي يحظى بقبول شعبي في كل دول العالم الإسلامي، الذي فُجع بمشاهد القتل والترويع في فض اعتصامي رابعة والنهضة بمصر، كما أنه يتماشى مع مبادئ حزب العدالة والتنمية التركي الذي يدعم التصالح مع الهوية الإسلامية مع تبنّيه الديمقراطية، وهو ما بدا أنه اتجاه كان في طريقه إلى أن يسود العالم العربي بعد ثوراته المتتابعة؛ حيث كانت تجربة العدالة والتنمية التركية حاضرة في أذهان شعوب المنطقة وهم يستعيدون حريتهم وكرامتهم.[1]

والواقع أن تركيا تواجه تحديا غير مسبوق في سياستها "تصفير المشكلات" في الشرق الأوسط الجديدة، فتأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط إلى جانب رفض بعض القوى الإقليمية وتقاطع المصالح التركية الإسرائيلية مع بوادر نظام "كامب ديفيد" من جديد في مصر؛ فإن حزب العدالة والتنمية التركي يبدو أنه اليوم يقف في منتصف الطريق أمام مفترق حاسم، فإذا نجح الإنقلابيون في مصر فإن ذلك سيمثل ضربة قاسية للنفوذ التركي في المنطقة، وسيعيد ذلك إحياء ما وصف بـ "محور الاعتدال" الخليجي-المصري، وأما إذا لم ينجح الانقلاب المصري واستطاع الشعب استعادة إرادته من جديد دون

[1] محمد سليمان الزاوي، مرجع سابق.

استئصال للتيار الإسلامي،وعاد ليصبح جزءاً من المشهد وليس بالضرورة متصدراً له؛ فحينئذ فإن أسهم تركيا ستعود للارتفاع من جديد، بعدما عبّرت تركيا عن استعدادها للتعاون مع أي نظام منتخب في مصر.[1]

ب- الثورة السورية:

كانت بدايات انطلاق الحركة الاحتجاجية في سوريا تنادي بإصلاحية سياسية، اقتصادية واجتماعية، توجهها قوى سياسية معارضة وهيئات مدنية مؤلفة من فئات اجتماعية شابة تتوق إلى التحرر من الدولة الأمنية، ومتأثرة بالأجواء الثورية في المنطقة العربية.

تجاوزت هذه الفئات، حاجز الخوف الذي يحكم به النظام الأمني لعقود من الزمن، وما إن خرجت هذه الفئات احتجاجا على أوضاعها أو تضامنا مع أبناء شعبها، الذين تعرضوا للقتل والتنكيل، حتى جوبهت بقبضة أمنية شرسة من طرف النظام، فتحولت انتفاضة درعا الجهوية إلى ثورة شعبية عارمة في مختلف مناطق سوريا رفعت شعار إسقاط النظام، ثم تحولت بفعل القمع الوحشي والاعتماد على الحل العسكري إلى ثورة مسلحة. واختار النظام المواجهة المسلحة للقضاء على الثورة قبل أن تتسلح فعليا.[2]

بعد انطلاق الاحتجاجات كانت تركيا تعتقد أنّ علاقاتها مع سوريا ورصيدها لدى **"بشار الأسد"** قد يخوّلانها إقناعه بالاستجابة لمطالب شعبه المشروعة، سواء عن طريق تقديم النصيحة أو عبْر الضّغط بما ينهي الأزمة الداخلية ويجنّب الدولة السوريّة وتركيا مأزقًا أمنيا كبيرًا، وانزلاقا للأحداث إلى ما هو أسوأ، سيّما وأنّ تركيا كانت مستعدّة لتأمين الدعم اللازم لإجراء إصلاحات جذريّة في الجارة سوريا.[3] ولتجنب خسارة هذا الحليف، والمحافظة على مصالحها الجيوستراتيجية، لأن سوريا تشكل بوابة تركيا إلى الجزيرة العربية اقتصايا، إضافة إلى مصالحها الاقتصادية الكبيرة في سوريا ذاتها.

اتبعت تركيا في تعاطيها مع النظام السوري خلال هذه المرحلة مسارين: أولهما الحرص على تقديم النصيحة والمشورة للنظام ومساعدته في حال رغب في القيام بالإصلاحات المطلوبة؛ وثانيها الحرص على امتلاك أدوات الضغط عليه لإجباره على اتباع مسار الإصلاح.[4]

بعد إفشال النظام السوري لمساعي تركيا لإيجاد حل سياسي للأزمة، خرجت تركيا من معادلة التأثير، حيث حصلت القطيعة شبه التامة مع النظام السوري في بداية سبتمبر 2011، بعد فشل **"أوغلو"** في إقناع النظام السوري لإعادة الجيش إلى ثكناته، ووقف العمليات العسكرية والبدء الفوري بعملية سياسية. مثل هذا الواقع تحديا أمام توجهات تركيا الجيو-إستراتيجية في المنطقة، ولم يكن التسليم بهذا الواقع واردا في حسابات تركيا، ولا خروجها من معادلة التأثير في سوريا لمصلحة قوى إقليمية ودولية منافسة لها. لذلك أعادت حساباتها في ضوء الإمكانيات المتاحة، والعوائق التي فرضتها الأوضاع الداخلية والخارجية، وأصبح النظام السوري منذ اكتوبر 2011 خصما لتركيا، خاصة وأن تركيا لم تكن قادرة على التدخل عسكريا، لذلك عمدت إلى تفعيل الأوراق التي تستطيع التأثير فيها المعارضة السورية، خصوصا بعد تأسيس المجلس الوطني السوري في 2 أكتوبر 2011. حيث نشطت الدبلوماسية التركية لدعم المعارضة والاعتراف بها دوليا، ومساعدتها لتحظى "بالشرعية التمثيلية".

---

[1] المرجع نفسه.

[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص. 601-604.

[3] علي حسين باكير، ***محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية.*** موقع: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، (تاريخ الاطلاع: 2015/02/13)، على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/release/ad520e80-abe5-4247-bd8d-deede0fa7413>.

[4] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص. 497.

وسمحت تركيا للمجلس الوطني والمعارضة الأخرى بفتح مكاتب سياسية لها في أكثر من محافظة تركية، ونتيجة لهذا الدعم امتلكت تركيا قدرة التأثير فيها وفي خياراتها السياسية، ولم يقتصر احتضان المعارضة السورية السياسية، بل أصبحت الحدود التركية السورية أهم مركز لتجمع الضباط المنشقين على الجيش السوري وقادة الكتائب المقاتلة، وقامت على الاراضي التركية معظم البني القيادية للجيش الحر بعد ان توحدت معظم أطيافه السياسية في "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية".

ومنذ بداية سنة 2012 شهدت الثورة السورية تحولا مفصليا في مسارها، حيث اختارت نهج المواجهة المسلحة لإسقاط النظام، وتحولت الأراضي التركية إلى أهم مدخل للسلاح إلى سويا مقارنة بدول حدودية أخرى مثل والأردن ولبنان.[1]

لقدمثلت أحداث الربيع العربي تحديًا حقيقيًّا أمام تركيا، حيث أوقعتها في مأزق خطير كان عليها الموائمة ما بين مصالحها الأمنية والاقتصادية وعلاقاتها مع الدول العربية من جانب، والتزامها الأخلاقي تجاه نصرة الديمقراطية وحقوق الشعوب في نظم سياسية ديمقراطية تحقق العدالة والإنصاف لمجتمعاتها من جانب آخر، وتقضي على سنوات القمع والاستبداد التي عاشتها لسنوات طويلة.

والملاحظ أن أدوات السياسة الأمنية التركية مع حكم **"أردوغان"** باستثناء التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، هي أدوات حديثة سرعان ما أثبتت الأحداث في سوريا ومصر هشاشتها وإعادة النظر فيها.

خلاصة الفصل:

استطاعت تركيا بفضل المرونة الاستراتيجية من ممارسة سياستها الأمنية التي اعتمدتها من خلال استغلال عدة أدوات كانت الحجر الأساس في هذه السياسة، وتسجل بذلك حضورها الفاعل في العديد من القضايا التي تهم المنطقة، حيث استطاعت من حل معظم المشاكل التي كانت تواجهها مع جيرانها خاصة العربية، بما يسمى "بتصفير المشكلات"، وكان لملف القضية الفلسطينية الأهمية الكبرى في برنامج حكومة **"أردوغان"**، خاصة بعد الاعتداءات التي تعرضت لها غزة من طرف العدو الإسرائيلي، إزاء صمت المجتمع العربي والدولي الذي لم يحرك ساكنا، وبتلك المواقف القوية أثبتت قدرتها على إدارة علاقاتها وتحالفاتها مع جيرانها. لأنها تستمد قوتها من شرعية نظامها وقدراتها الذاتية.

كما عكست الدوافع التركية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية مدى ادراك صانع القرار التركي لخصوصية هذه العلاقة وأهميتها وتميزها، لاعتبارات سياسة وأمنية واقتصادية وعسكرية، وأهمها اعتبارات الأمن التركي. وكانت أحداث الربيع العربي تحديًا حقيقيًّا أمام تركيا، حيث أكدت على أن المنطقة بحاجة إلى التغيير في الإطار الديمقراطي، الذي يعتبر فرصة تاريخية لمستقبل الشعوب العربية يمكن من خلالها ضمان الهدوء والأمان والازدهار بالطرق السلمية، والابتعاد عن استخدام العنف والقوة المفرطة.

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص. 507- 509.

الفصل الثالث

تحديات السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الاوسط.

المبحث الأول: رفض بعض القوى الداخلية للتوجه التركي في المنطقة.
المطلب الأول: أحزاب المعارضة داخل تركيا.
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية.

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية للتوجه التركي في منطقة الشرق الأوسط .
المطلب الأول: تخوف الأنظمة العربية من الدور التركي المتنامي.
المطلب الثاني: تصاعد الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة.

المبحث الثالث: تنافس القوى الكبرى وتأثيره على التواجد التركي في منطقة الشرق الأوسط.
المطلب الأول: تنامي الأطماع الروسية في منطقة الشرق الأوسط.
المطلب الثاني: الدور الأوربي تجاه منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الثالث: تحديات السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الاوسط.

تمهيد:

تتعدد أوجه التحديات التي تواجه السياسة الأمنية التركية على المستو الداخلي والخارجي، ومنها المنافسة من بعض القوى الإقليمية والدولية التي استشعرت مخاطر الدور الذي تلعبه تركيا في المنطقة وتداعياته على مستقبلها، فضلا عن الدور المتنامي لإيران إقليميا، بسبب نمط العلاقة الاستراتيجية الأمنية الجديدة التي تتبعها تركيا، وتنامي أطماع القوى الكبرى كروسيا ودول أوربا؛ إضافة إلى ظهور بعض التنظيمات الإرهابية والجهادية في المنطقة، والتي لم تعد تمثل تحديا لدول الإقليم بل تعداها إلى المستوى الدولي. وهذا ما سوف يتم تناوله بالتحليل والنقاش في هذا الفصل.

المبحث الأول: رفض بعض القوى الداخلية للتوجه التركي في المنطقة.

تشكل التحديات التي تواجه تركيا على المستوى الداخلي أهم العقبات في السياسة الأمنية التركية، حيث أن غالبية الأحزاب والتنظيمات السياسية داخل تركيا أصبحت تستشعر تقويض دورها في الحياة السياسية وصولا إلى اندثارها في المستقبل، إذا واصل حزب العدالة والتنمية احتكار الحياة السياسية لصالحه، من خلال تطبيق نظرية العمق الإستراتيجي التي يتبناها الحزب داخليا وخارجيا، إضافة إلى المؤسسة العسكرية التي تقلص دورها وهيمنتها على الحياة السياسية إلى مستوى لم تعرفه من قبل، حيث استشعرت هي الأخرى العزلة التي أربكت تحركاتها. لذلك فهي تنتظر أية فرصة للإطاحة به.

المطلب الأول: أحزاب المعارضة داخل تركيا.

تعود جذور نشوء الأحزاب السياسية في تركيا إلى أواخر العهد العثماني مع ظهور جمعية الاتحاد والترقي، وحزب الأحرار في المرحلة الممتدة بين سنتي 1909-1924. وقد ترافق ظهور هذه الجمعيات مع ضعف السلطة المركزية للدولة التركية؛ ومع بداية عهد الجمهورية التركية في عقوده الأولى اتسم بسياسة دولة الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري)، الذي كان يقوم على المبادئ الكمالية التي تستند على الافكار القومية والعلمانية. لم يتم السماح للمعارضة بدخول الساحة السياسية، وحلت محلها المعارضة الشعبية التي ثارت على القومية والتوجه العلماني.

وشهدت الفترة التي تلتها وحتى بداية الثمانينيات عمليات صعود وهبوط فيما يتعلق بالانفتاح السياسي، حيث عملت التيارات الديمقراطية على فتح المجال أمام التيارات الأخرى للظهور، لكن الجيش كان يتدخل في كل مرة بذريعة أن الاحزاب ارتكبت مخالفات تهدف إلى تغيير مبادئ الكمالية، وكان أهمها الانقلاب العسكري سنة 1960، وإعدام رئيس الوزراء **"عدنان مندريس"** (1899-19661) الذي كان وطنيًّا يُظهر إمكانية التعامل مع كافة القوى من أجل مصلحة تركيا، فألغى الاجراءات العلمانية الصارمة في تلك الفترة.[1]

ومنذ فوز حزب العدالة والتنمية بانتخابات 2002، شهدت تركيا عملية تغيير دستورية وقانونية كبيرة، كما شهدت تطورا ملحوظا فيما يتعلق بالحريات السياسية.

وبذلك أصبحت نظرية العمق الإستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد التي تحرك السياسة الخارجية لحزب لعدالة والتنمية تواجهها انتقادات كثيرة على مستوى الداخل التركي، إذ بات هناك انقسام سياسي حزبي عقائدي بين الكثير من القوى والاتجاهات والتيارات داخل تركيا التي ترفض ما يطرحه حزب العدالة والتنمية، وقد اتضح ذلك خلال أزمة دافوس، وأيضا خلال الحرب الإسرائيلية على غزة. فالعلمانيون

[1] علي حسين بكير وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 92-93.

المتشددون ينظرون لأي توجه تركي تجاه القضية الفلسطينية على أنه توجه إسلامي ضد علمانية الدولة، وليس توجها سياسيا يصب في خانة المصالح القومية ونمو الدور التركي الخارجي على المستوى الإقليمي والدولي، وتستغل هذه الأطراف التوجه الإسلامي **"لأردوغان"** واتهامه بالانحياز إلى جانب حركة المقاومة الإسلامية حماس، وهو ما يتناقض مع أسس ومبادئ الجمهورية العلمانية ومصالحها الاستراتيجية، المقصود بها العلاقة مع أمريكا وإسرائيل ومنظمات اللوبي اليهودي.[1]

وهذا يعني أن هناك أصواتا كثيرة تعالت في الداخل التركي تقول لماذا هذا الاندفاع الزائد نحو العالم العربي ونحو القضية الفلسطينية، ألن يضر كل ذلك بالعلاقات التركية الإسرائيلية والتركية الأميركية؟.

فالإسلاميون الأتراك لاسيما حزب الفضيلة، يصفون الإستراتيجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية بأنها مجرد محاولة تجميلية للتحولات التي شهدتها تركيا في المنطقة منذ الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، والتي وضعت لخدمة أهداف حلف الناتو والسياسة الأميركية على وجه الخصوص، مقابل مكاسب ضئيلة للمصالح التركية القومية. وأما الدوائر القومية بما في ذلك الأحزاب الأكثر علمانية التي وضعت أسس السياسة الخارجية التقليدية للجمهورية في توجهها نحو الغرب، فهي تتهم توجهات السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية بالانحياز المفرط للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، ذلك الانحياز الذي يكاد يمس بسلامة الجمهورية ومصالحها.[2]

كما اتهمت المعارضة التركية حكومة **"أردوغان"** بأنها غير قادرة على العمل بشكل فعال، وأنها تستخدم تفضيلات سياسية مدفوعة أيديولوجيًا في السياسة الإقليمية، ونتيجة لذلك، تذهب هذه المعارضة إلى أن الحكومة فقدت مرونتها الاستراتيجية وتجد نفسها وحيدة في ممارسة سياستها داخليا، إضافة للأوضاع المتعلقة بالشرق الأوسط. وبالرغم من أن أنقرة اعتبرت أن الربيع العربي يتفق مع التطلعات الديمقراطية للشعوب المقهورة في المنطقة، إلا أن التزام **"أردوغان"** بالديمقراطية أصبح موضع تساؤل وشك في ضوء الاحتجاجات التي وقعت في صيف 2013 في أرجاء تركيا، واستجابة لهذه الاتهامات أصبح خطاب **"أردوغان"** المساند للمؤسسات الديمقراطية أكثر قوة من ذي قبل، خاصة بعد الانقلاب العسكري في مصر؛ حيث أدى موقف تركيا المناهض للانقلاب إلى مزيد من القلق لبعض الأطراف التي تساند التدخل العسكري في الشأن السياسي.[3]

إن موقف تركيا تجاه الربيع العربي قد سبب ردة فعل قوية في المشهد السياسي الداخلي من طرف المعارضة السياسية، التي تكن شعورا معاديا للغرب وتعارض بشدة الكيان الصهيوني، كذلك أن جزء من المصوتين **"لأردوغان"** يعارضون التوجه والتحالف مع الغرب. وقد أكد نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري "فاروق لوغوغلو" أن تركيا يجب ان تتبع سياسة مستقلة تجاه الدولة الجارة سوريا، كما انتقد إمكانية إحداث "المنطقة الآمنة" التي يريد الغربيون إنشائها في سوريا، والتي يمكن أن تؤدي إلى حرب.

وانتقد الأمين العام لحزب العمال التركي (أقصى اليسار) **"عثمان يلماز"** دعم حكومة **"أردوغان"** للمجموعات المسلحة العاملة في سوريا، كذلك انتقدت المعارضة أيضا حكومة **"أردوغان"** للسماح بإقامة الدرع الصاروخية للناتو على الأراضي التركية، معتبرة أن هذا الدرع لا يخدم سوى مصالح إسرائيل ولا يسهم في حماية الأمن الوطني التركي. كما انتقدت كذلك المواقف التي تتعارض تماما مع نظرية " سياسة صفر صراع وحسن الجوار"، التي سترهن مستقبل حزب العدالة والتنمية السياسي وربما ستعرضه للاندثار

---

[1] **رجب الباسل، مرجع سابق.**

[2] عارف محمد خلف، مرجع سباق، ص. 221.

[3] مراد يشيلطاش وإسماعيل نعمان تيلچي، ***السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية.*** موقع: مركز الجزيرة للدراسات، (تاريخ الاطلاع: 2015/03/25)، على الرابط:
<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/12/201312161033366330486.htm>.

بنفس سرعة ظهوره سنة 2002. حيث أن الشعور بعدم الثقة في استراتيجية الحزب زادت سواء داخل البلاد أو في العالم العربي، إضافة للغموض الذي أصبح يكتنف تلك الإستراتيجية.

إن المعارضة التركية في هذا الإطار تلعب على نقاط الضعف لحزب العدالة والتنمية في حماية الأمن القومي التركي، خاصة فيما يتعلق بالضغوطات الأمريكية التي تمارس على تركيا، لدفعها للتدخل عسكريا في سوريا إنابة عن الجيش الأمريكي، وهي محاولة لكسب الرأي العام التركي والدولي أيضا. ومن الواضح أن الولايات المتحدة تدعم السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، ففي الاجتماع الذي جمع بين **"أوباما"** و**"أردوغان"**، في سبتمبر سنة 2011 في نيويورك، قال الرئيس **"أوباما"** بوضوح أنه يجب على تركيا أن تتدخل في سوريا، وهذا دورها وأنها لا يمكن الهروب من هذا الصراع.[1]

إن المعارضة التركية تلعب على نقاط الضعف في سياسة حزب العدالة والتنمية، وبذلك تهدف لكسب التأييد الداخلي والخارجي.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية.

يلعب الجيش دورا في صناعة القرار في تركيا، فقد أعطى دستور 1961 منفذا رسميا للجيش لصنع القرار بهدف حماية الأمن القومي والوطني من المخاطر الداخلية والخارجية، ويستند في قوته إلى دعم رجال الأعمال الكبار ووسائل الإعلام الكبيرة. فتدخلات الجيش في السياسة يعد عملا قانونيا شرعيا حسب المادة 35 من المهام الداخلية للجيش، التي تنص على أن من حق المؤسسة العسكرية التدخل في السلطة إذا كان هناك خطر على الجمهورية وعلى نظامها الديمقراطي، لذلك لم يتجرأ احد على القول بان الانقلابات العسكرية المستمرة التي نفذها الجيش سنوات 1960-1971-1980، أو التدخل في السلطة هو عمل غير قانوني، لأن السياسيون يعملون على إقناع الجميع بأن الجيش يؤدي مهامه الدستورية.[2]

لذلك تحاول المؤسسة العسكرية تحت ستار حماية آثار **"أتاتورك"** على إثبات وجودها في الحياة الساسية، مشيرة إلى نوع من الصراع الخفي بين العسكريين والمدنيين، فعودة العسكر في تركيا إلى الحياة السياسة بين حين وآخر، تثبت أن المؤسسة العسكرية تقوم بدور جماعات الضغط. لأن المؤسسة العسكرية تمثل حامي الدستور وعلمانية الدولة والمدافع الرئيس عن علاقات تركيا بإسرائيل المرتبطة معها باتفاقيات عسكرية وأمنية واستخباراتية متعددة، يأتي على رأسها اتفاق التعاون الأمني الاستراتيجي سنة 1996، الذي جعل قرارات مجلس الأمن القومي الذي يسيطر عليه العسكريون ملزمة للحكومة وليست على سبيل الاسترشاد.[3]

إن المتابع للمشهد السياسي التركي الراهن لا يخطئ حالة التعايش بين المؤسسة العسكرية الممثل الأساسي للعلمانية والمدافع الحريص عنها، وحزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية، في إطار الديمقراطية التركية، إلا أن هذه العلاقة تخفي توترا بين الجانبين بسبب تنافي إستراتيجية كل منهما، وتضارب مصالحهما. فمن جهة يسعى الجيش لحماية العلمانية وتثبيت الحدود الفاصلة التي فرضتها الدولة على الدين، وخلق حواجز في وجه حزب العدالة والتنمية، أو أي حزب يماثله من إضعاف الدولة العلمانية أو دور المؤسسة العسكرية التقليدي فيها، بينما يسعى حزب العدالة والتنمية من الجهة الاخرى إلى إضعاف التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية، وفتح المجال العام أمام الإسلام السياسي.

---

[1] Comité Action Palestine, ***La Turquie a-t-elle changé.*** (date de lecture: 18/03/2015), Sur le lien: www.comiteactionpalestine.org/word/2012/08?print=>. pp. 4-5.

[2] محمد ياس خضير الغريري، مرجع سابق، ص.225.

[3] رجب الباسل، مرجع سابق.

وفي إطار حرصه على المحافظة على انسجامه الداخلي في إطار الديمقراطية، وعد قادة حزب العدالة والتنمية أكثر من مرة بتعديلات تلك القوانين، وقد نجح الحزب في إدخال بعض الإصلاحات القانونية التي لم يجد المعسكر العلماني بدا من القبول بها، وهي إصلاحات كانت مطلوبة للانسجام مع المعايير الأوروبية تمهيدا لعضوية تركيا، وقد تم تحجيم دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال إعادة بناء "مجلس الأمن القومي" الذي كان يسيطر عليه الجيش إلى مجلس مدني، يكون رأيه استشاريا، وأمينه العام مدني وفقا للتعديلات الدستورية لسنة 2004.[1]

لذلك انتكست العلاقات بين المؤسسة العسكرية وحكومة حزب العدالة والتنمية، وكان إعلان "العدالة التنمية" ترشيح **"عبد الله غول"** رئيسا للجمهورية خلافا **"لنجدت سيزر"**، وقع العاصفة على المؤسسة العلمانية، ممثلة في المؤسسة العسكرية، وحذر قائد القوات المسلحة من أي مس بقيم العلمانية، ومهددا بالتدخل إذا اقتضى الأمر من أجل حماية العلمانية. إذ اعتبر هذا التصريح رغم أنه جرى سحبه لاحقا من التداول، على أنه مؤشر على إمكانية التدخل العسكري المباشر عبر الانقلاب على الشرعية الانتخابية.

غير أن نجاح العلمانيين في بداية معركة الرئاسة ومنع انتخاب **"غول"** رئيسا للجمهورية في مايو 2007 لم يستمر طويلا، بعد أن أصر الحزب على حسم المعركة عبر صناديق الاقتراع، وانتخب **"غول"** أول رئيس لتركيا ذي خلفية إسلامية، وكل ما فعلته المؤسسة العسكرية الغاضبة، أنها قاطعت حفل تنصيب الرئيس، في رسالة عبر من خلالها على عدم رضاه. حيث أصبحت المؤسسة العسكرية تترقب زلات قد يقع فيها الحزب للانقضاض عليه ونزع الشرعية منه، وفعلا حرك المدعي العام دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية مع ملف اتهام ضم 162 صفحة ضد سياسات العدالة والتنمية غير الدستورية، المقوضة لأسس العلمانية والجمهورية، مطالبا بحل حزب العدالة والتنمية، واتخاذ إجراءات عقابية ضد **"أردوغان"** و**"غول"** و70 آخرين من رموز الحرب وحرمانهم من العمل السياسي. وسارعت المحكمة لقبول الدعوى، بيد أنها وقبل أن تنظر فيها كشفت أجهزة الأمن مخططا للإطاحة بالحكومة، وتنفيذ اغتيالات للرموز السياسية لحزب العدالة والتنمية، وأعلن عن تورط أحد الجنرالات في المؤامرة، ووصلت الأوضاع إلى مستوى من التوتر غير المسبوق بين العلمانيين وحزب العدالة والتنمية.

ثم صدر حكم المحكمة الدستورية الذي اكتفى بقبول بعض الاتهامات، وتوجيه إنذار سياسي لزعماء العدالة والتنمية، في خطوة اعتبرت تاريخية، تؤشر على انقشاع حقبة كاملة من تاريخ تركيا المعاصرة، مضمونها الأساسي استعمال القضاء كمخلب ضد كل من تتهمه النخبة العلمانية بتقويض القيم العلمانية والكمالية للدولة، خصوصا المؤسسة العسكرية.[2]

إن هذا النزاع بين المؤسسة العسكرية القوية في تركيا وحزب العدالة والتنمية الذي يحاول ابعاد هذه الأخيرة دستوريا، يشكل التحدي الأكبر للسياسة الأمنية التركية الحالية في منطقة الشرق الأوسط بحكم الارتباط بالحلف الأطلسي.

المبحث الثاني: التحديات الاقليمية للتوجه التركي في منطقة الشرق الأوسط.

مما لا يدع للشك أن البيئة الاقليمية للدول (بما تشمله من بعد جغرافي وعرقي وتاريخي) تلعب دوراً بارزا في تشكيل مسار سياستها الخارجية، وتعد تركيا من أكثر النماذج التي تشكل بيئتها الاقليمية محدد واضحاً لسياستها الأمنية في الخارج، لذلك كان لزاما على تركيا انتهاج سياسة خارجية متناغمة حيال المستجدات التي طرأت على الساحة، جراء الأحداث التي هزت المنطقة خاصة في سوريا والعراق، لذلك

[1] جلال ورغي، ***الحركة الاسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي.*** (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة 1، 2010)، ص ص. 63-64.
[2] المرجع نفسه، ص ص. 65-66.

نجد أن تركيا أصبحت تعتمد على عمقها الإستراتيجي لتنطلق منه للحفاظ على مصالحها باعتبارها دولة إقليمية مجاورة تتمتع بموقع جغرافي هام في السياسة الإقليمية.

المطلب الأول: تخوف الانظمة العربية من الدور التركي المتنامي في المنطقة.

في الحديث عن دور تركيا الإستراتيجي الإقليمي تجاه الدول العربية، بعد الربيع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا وما يجري في سوريا، يلاحظ أن تركيا قد انقلبت على نظرية "صفر المشكلات" وانتهجت بعدا آخرا في سياستها الشرق أوسطية، وهو ما ساهم في تعميق الانقسامات السياسية في المنطقة.

ورغم التطور في السياسة التركية تجاه العالم العربي، وبروز الدور التركي في المنطقة في مختلف القضايا العربية بشكل واضح وفعال، إلا أن العلاقات التركية-العربية بشكل عام ظلت في دائرة الشك، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى أن الاتجاه الغربي للسياسات تركيا الأمنية، العسكرية والاقتصادية ظل حاضراً وبقوة، الأمر الذي جعل الطرف العربي ينظر إلى هذه السياسة بعين الشك والريبة والحذر.

وفي غياب الدور العربي، الذي كان من المفترض أن يأخذ على عاتقه حل القضايا والمشكلات التي تحدث بين الدول العربية، الأمر الذي مهد الطريق لسياسة تركية أكثر فعالية في العالم العربي، حيث تخلت تركيا عن سياسة الانكفاء في منطقة الشرق الأوسط والقيام بدور إقليمي أكثر فعالية.

هذا التوجه عبر عنه الرئيس التركي **"أوزال"** أثناء حرب الخليج بقوله "أنه بعد انتهاء الحرب لن يعود الشرق الأوسط إلى ما كان عليه إذا ما أخذنا في الاعتبار كل الحقائق التاريخية في المنطقة، فقد يكون بإمكاننا جلب السلام إلى المنطقة وأرى أن على القوى الكبرى من خارج المنطقة أن تسهل لنا هذه المهمة... ونحن مستعدون لتنفيذ كل المشاريع التي تعيد بناء المنطقة اقتصادياً".[1]

هذا النشاط الحيوي الذي تلعبه تركيا في المنطقة، هو ما دفع بعض الدول العربية وعلى رأسها مصر على محاربته (الدور التركي)، كما أن دعم تركيا لثورات الربيع العربي أدى إلى توتر علاقاتها بسوريا وإيران؛ إلى جانب موقف تركيا المختلف مع الموقف السعودي حول مصر وليبيا، حيث يدعم حزب العدالة والتنمية حكومة طرابلس في حين تدعم الرياض حكومة طبرق.

إن هذه السياسات المتناقضة أدت إلى تقارب مصري سعودي على حساب التقارب التركي القطري، وهو ما سوف ينعكس على الدور التركي المستقبلي في المنطقة، لذلك تشهد العلاقات التركية مع دول الجوار الجغرافي وتحديداً والعراق وسوريا ومصر في الآونة الأخيرة، حالة من التوتر بعد سنوات من التحسن في العلاقات، ولعل ما عمق من هذا التوتر، هو عودة تركيا إلى القيام بالدور الوظيفي في الإستراتيجية الغربية الأطلسية تجاه هذه الدول، فمن نشر الدرع الصاروخية الأمريكية على الأراضي التركية إلى نشر بطاريات باتريوت، بدت أنقرة وكأنها عادت إلى لعب دور رأس المخفر الأطلسي تجاه المنطقة، وهو ما دفع بدول المنطقة إلى النظر بعين الريبة والشك إلى الدور التركي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة الموقف من الأزمة السورية والذي أخذ بعد طائفيا، وانعكست تداعياته على مجمل العلاقات التركية تجاه سوريا والعراق. فالرئيس **"أردوغان"** وانطلاقاً من طموحاته العثمانية الجامحة يريد أن يجعل من تركيا سفينة لا تعرف أين سترسوا، فهو تارة يريد تركيا دولة قائدة للعالم الإسلامي، وأخرى جسراً بين الشرق والغرب، وثالثة تابعة للغرب وأداة لسياسته، ورابعة منفذة لإقامة الشرق الأوسط الأمريكي، كل ذلك زاد من التشكيك في مصداقية تركيا داخليا والمزيد من الريبة والتوتر مع الجيران،

[1] خورشيد حسين دلي، ***تركيا وقضايا السياسة الخارجية.*** مرجع سابق، ص ص. 39-40.

ولاسيما مع سوريا والعراق ومصر، هذه الأخيرة التي لها إستراتيجية مختلفة عن المشروع التركي الإقليمي في المنطقة.[1]

كذلك الأمر بالنسبة للعلاقات التركية-السعودية، والتي اختلفت وجهات النظر بينهما حول القضايا الإقليمية، حيث حاولت تركيا مزج المصالح السعودية التركية في سوريا، فهما على إتفاق بشأن رحيل الرئيس السوري **"بشار الأسد"** رغم تشابك ما يدعوه الخبراء بالمحور التركي-القطري المنافس للدور السعودي-المصري في سوريا.[2]

المطلب الثاني: تصاعد الدور الإقليمي الإيراني.

تمتلك إيران إستراتيجية للقيام بدور إقليمي مهم في منطقة الشرق الأوسط، وذلك استنادا إلى مجموعة من المحددات أهمها الكثافة السكانية المقدرة بـ 77 مليون نسمة (احصائيات 2013)، تسكن منطقة جغرافية بالغة الأهمية، تمتد امتدادا تاريخيا عميقا كان له الأثر الكبير على دول الجوار الجغرافي، جراء التقارب الوثيق معها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، الأمر الذي جعل إيران طرفا في المعادلات الإقليمية وسياقات النظام الدولي المختلفة، الذي تلتقي أو تتصادم معه وفقا للأسس التي قامت عليها الاستراتيجية الإيرانية، الممثلة في المصالح القومية العليا التي تستثمر الموقع الجيو-استراتيجي والجيو-اقتصادي كأدوات للحفاظ على هذه المصالح، بما يعزز قوتها وتأثيرها الإقليمي. كما تعتبر إيران قوة عسكرية كبيرة، استطاعت أن تطور من منظوماتها الدفاعية بإمكانها تهديد أي قوة خارجية تفكر في ضرب أمنها القومي، إضافة للدبلوماسية التي فرضت إيديولوجيتها بفكر المناور وفرض سياسة التشييع في المنطقة بأكملها، وذلك منذ انفصالها عن سلطة الدولة العثمانية.[3]

تلك المحددات الاستراتيجية التي اجتمعت في السياسة الإيرانية فرضت نفسها، لتضع الأسس التي تقوم عليها السياسة الآنية الإيرانية، فدفعت صانعي القرار لترتيب الأولويات الجديدة المتمثلة في:

- المصلحة القومية الإيرانية.
- تعزيز قوة إيران وتأثيرها الاقليمي.
- السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج العربي.
- اعتماد المذهب الشيعي كإيديولوجية سياسية، وكأداة لتوجيه علاقات إيران مع الطوائف الشيعية المتواجدة في الدول المجاورة.
- العداء للسياسة الأمريكية في المنطقة بالاعتماد على العناصر السابقة.[4]

كما يسعى المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا المنطقة العربية إلى إعادة طرح المشروع الإيراني كقوة إقليمية بالمفهوم الشامل للقوة، من خلال تنامي القوة العسكرية الإيرانية، وما بات يعرف بالملف النووي الإيراني. كما أدت العزلة السورية والإيرانية عن الغرب إلى نشوء تحالف أصبح يسمى بالهلال الشيعي الممتد من طهران إلى جنوب لبنان مرورا بالعراق، ومن مظاهر هذا التحالف:

---

[1] خورشيد دلي، ***أوهام تركيا وانهيار طموحاتها الجامحة.*** موقع: الوحدة الإسلامية، (تاريخ الاطلاع: 2015/03/27)، على الرابط: <www.wahdaislamyia.org/issues/141/kdalli.htm>.

[2] رائد صالحة، مرجع سابق.

[3] طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق، ص. 179.

[4] طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق، ص. 150.

- على الساحة اللبنانية: فتح باب التسلح والتدريب والتجهيز لحزب الله، الذي كان فارقا في تحقيق النصر وتحرير جنوب لبنان، وما تلا ذلك من انتصار في الداخل لتحقيق مكتسبات سياسية، تعيد الاعتبار للنفوذ السوري-الإيراني.

- بروز الملف النووي الإيراني بشكل لافت وما تبعه من تطورات كبيرة في الصناعة العسكرية الإيرانية.

- الاتفاق السوري-الإيراني على مذكرة التعاون الدفاعي في سنة 2006، الذي أتاح لسوريا الحصول على آلاف الصواريخ من إيران، بالإضافة إلى تمويلها بصفقات أسلحة من روسيا وكوريا الشمالية لفائدة سوريا.

- تم إرسال آلاف (15 ألف) من الحرس الثوري الإيراني إلى سوريا لبناء تحصينات وإدارة شبكات الصواريخ وتدريب الجيش السوري عليها.

- تطور العلاقة الاقتصادية بين البلدين في شتى المجالات والتي بلغت 14 اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري.

- زيادة مظاهر التشيع في سوريا تعبيرا عن العلاقة التي تربط البلدين، حيث تم إنشاء خلال الفترة من 2001 إلى 2006، ثلاث أضعاف ما أنشئ في الربع قرن الماضي من الحوزات العلمية، بالإضافة لتدفق الأموال الإيرانية في المجالات العلمية والثقافية والدينية، هذه الظواهر تترجم أن هناك تحالفا استراتيجيا بين دمشق وطهران في عدة مجالات عسكرية، اقتصادية، ثقافية واجتماعية. ومن هذا المنظور فإن إيران تقدم نفسها على أنها دولة كبرى في المنطقة، يجب على دول الجوار أن تتعامل معها على هذا الأساس، كما أن سوريا تقدم نفسها هي كذلك على أنها دولة إقليمية كبرى في المنطقة.

فالصراع بين إيران وتركيا على سوريا، وفي كل مرحلة من مراحله كانت سوريا هي العاكسة للتوازنات والنفوذ إقليميا، ولا شك أن إيران وتركيا هما القوتان غير العربيتان اللتان لهما مشروع إقليمي وامتدادات في المنطقة. [1]

وقد ساهم احتلال العراق والإطاحة **"بصدام حسين"** في إعطاء فرصة تاريخية للنظام الايراني من خلال إزالة عقبة مهمة عن طريق توسعه وطموحه الاقليمي، بدخول العراق من خلال التيارات الشيعية السياسية التي اتخذت من إيران ملجأ لها خلال فترة حكم **"صدام حسين"**. إضافة للتحالف الايراني السوري مع حزب الله وحركة حماس الذي اثبت تماسكه في العديد من الأزمات، مقابل الضعف الكبير في التنسيق العربي خاصة بين السعودية ومصر، تلك العوامل سهلت لإيران بأن تبرز كقوة إقليمية مناهضة للسياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة. وبالنظر إلى الموقف الإيراني من الصراع العربي الإسرائيلي الرافض لنهج التسوية، فقد وجه العديد من الانتقادات للمبادرات العربية خصوصا مصر الراعية لعملية السلام، والتي يعود سبب فشلها حسب الرؤية الإيرانية إلى تجاهل مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة، وأمام انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان من طرق مقاومة حزب الله، أكسبت إيران الثقة في التمدد للعب دورا في المنطقة.

وعليه فإن الطموح الإيراني للقيادة الإقليمية سيعيد طرح طموحات الماضي بظروف مختلفة، لأن الفراغ السياسي الذي خلفته الأنظمة العربية ومن ورائهم جامعة الدول العربية، فإن إيران ستستثمره من خلال ولاية الفقيه. [1]

[1] أحمد فخر، ***مؤتمر حول الدور الإيراني في المنطقة .بين المصالح والهيمنة.***(القاهرة، المركز الدولي الدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 27-28 أغسطس 2008)، ص.27.

وأما علاقات إيران وتركيا، فرغم تلاقي المصالح بصورة عملية بينهما لاسيما في المجال الاقتصادي، إلا أن هناك تنافس لا يزال قائما في ميادين كثيرة أهمها، التناقض الإيديوليجي، وطبيعة الجاليات الإيرانية التي تعش في تركيا، والجاليات الكبيرة الناطقة باللغة التركية التي تعيش في إيران.[2]

لذلك يمكن وصف العلاقات التركية الإيرانية بأنها "ليست حميمة ولا عدائية" ويعود ذلك إلى الحساسية الفائقة التي تحكم العلاقات بينهما، لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع "العثماني-الصفوي"، وأسباب معاصرة تتعلق بالأيديولوجية السياسية للبلدين والتنافس بينهما على النفوذ في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إضافة إلى القضايا الأمنية المشتركة عبر الحدود، فالاتفاق الأمني الموقع بين البلدين في سنة 1992 لم يحقق الثقة الكاملة بشأن تلك المسائل الأمنية.[3]

لذلك فإن الدور الإيراني في المنطقة يعرقل كثيرا الدور التركي، حيث تنصرف إيران باعتبارها طرفا أساسيا في الصراع مع نظام **"بشار الأسد"** إلى جانب حزب الله اللبناني.

المبحث الثالث: تنافس القوى الكبرى وتأثيره على التواجد التركي في منطقة الشرق الأوسط.

ظلت منطقة الشرق الأوسط مركزاً للاستقطاب الدولي بالنظر لأهميتها الجغرافية والاقتصادية، مما يجعلها من أكثر مناطق العالم توترا، وكان للتدخل الأجنبي أثره البالغ على أمن واستقرار المنطقة، فتهافت القوى الكبرى على هذه المنطقة لم يكن من أجل استقرارها، بقدر ما هو جني للأرباح والسيطرة على مقدرات المنطقة، لذلك اصطدم التمدد التركي مع عدة قوى إقليمية ودولية طامعة في النفوذ والتمدد هي الأخرى، أهمها إيران التي تسعى إلى الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى الدول الغربية التي تحاول إيقاف التمدد التركي للحفاظ على مصالحها في المنطقة.

المطلب الأول: تنامي الأطماع الروسية في منطقة الشرق الأوسط.

تسعى روسيا كدول عظمى إيجاد مكانا لها في منطقة الشرق الأوسط، بالاعتماد في سياستها الخارجية على عدة دوائر جيو-استراتيجية حسب أولوياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكان الهاجس الأساسي في كل ذلك تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وكان من بين تلك الدوائر في الأهمية الإستراتيجية هي دائرة الشرق الأوسط.[4]

إن الروابط الاقتصادية بين روسيا ودول الشرق الأوسط محكومة بالاعتبارات المصلحية، ولاسيما بعد التحول إلى تبني اقتصاد السوق وخصخصة المشاريع الاقتصادية، حيث أصبحت السياسة الخارجية الروسية تخدم السياسة الاقتصادية للبلاد؛ ويمثل تطوير التعاون الاقتصادي ما بين روسيا ودول الشرق الأوسط أحد الخيارات أمامها لتطوير اقتصادها من دون الاعتماد على القروض والمنح الدولية التي تقيد حرية التصرف الخارجي لروسيا، لاسيما تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط. ويعود العامل الأهم في عودة

---

[1] عيساوة أمنة، ***الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة.*** (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، السنة الجامعية: 2010/2009)، ص ص. 157-158.

[2] فيليب روبنس، مرجع سابق، ص. 72.

[3] خورشيد حسين دلي، ***تركيا وقضايا السياسة الخارجية.*** مرجع سابق، ص. 54.

[4] عبد العزيز مهدي الراوي، ***توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.*** (مجلة دراسات دولية، العدد 35، أكتوبر 1998)، ص. 168.

الاهتمام الروسي إلى الشرق الأوسط إلى تنافس الشركات الغربية الكبرى على استغلال الثروات العربية البترولية التي تزخر بها المنطقة، وما ترتب عليها من اقصاء للشركات الروسية المنافسة في المنطقة.

كما تعتبر روسيا من أهم الدول الفاعلة في تصدير السلاح لمنطقة الشرق الأوسط، إذ تستحوذ على النصيب الأكبر في صفقات الأسلحة التي تبيعها، والتي تراوحت ما بين المرتبة الأولى والثانية عالميا في تصدير الأسلحة التقليدية خلال الفترة من 2000 إلى 2004، وأما خلال الفترة بين سنتي 2005 و2006، فقد شهدت تباينا في مبيعاتها التسليحية، نتيجة للإختلالات المالية والتصنيعية والبشرية التي تعاني منها الصناعة العسكرية الروسية في تلك الحقبة، ولعل هذا ما تنبهت إليه روسيا بعد ذلك، وأحدثت طفرة نوعية في مبيعاتها؛ وذلك من أجل الاستفادة من عائدات صادراتها لازدهار اقتصادها وتزايد نفوذها واستعادة مكانتها على الساحة القليمية والدولية.[1]

وقد أكد الرئيس الروسي "**بوتين**" على أهمية العلاقات مع دول المنطقة بقوله: "كان تطوير العلاقات متعددة الجوانب مع الدول العربية وسيبقى توجها مهما في السياسية الخارجية لروسيا الاتحادية، ويؤدي تعزيز الاتصالات المباشرة ...دورا مهما في هذا المجال...ومن مصلحتنا في الوقت الراهن توسيع التعاون في المجالات ذات الأولوية كالطاقة والتجارة والتعاون الإنتاجي، وتوفير إمكانيات كبيرة في مجال العلوم والتكنولوجيا الحديثة، حيث تستطيع الموارد المالية العربية إذا اقترنت بالتكنولوجيا الروسية المعاصرة أن تعطي نتائج جيدة".

وفي ظل المتغيرات الجيو-سياسية، سعت روسيا إلى تطوير علاقاتها مع إيران التي يتزايد اهتمامها بمحيطها الإقليمي وخاصة بعد أن دخلت إيران إطار التنافس مع كل من تركيا المدعومة من الغرب وروسيا التي تعد هذه المنطقة مجالا حيويا لها، إلا أن التقارب بين روسيا وإيران يبرز عدة دوافع مهمة تجعل إيران تسعى إلى ضمان موقف روسي إلى جانبها، خاصة سعي الولايات المتحدة إلى عزل إيران عن محيطها الإقليمي، وتخويف روسيا من الإسلام الإيراني، واعتماد إيران على روسيا في التزود بالأسلحة، والحصول على تكنولوجيا متقدمة والسعي للاستفادة من الدعم الروسي في مواجهة القضايا والمشاكل الإقليمية وإقرار التسوية لها.[2]

وكانت مبررات التواجد الروسي في منطقة الشرق الأوسط، هو تأكيد تواجدها عسكريا وأمنيا واقتصاديا، من أجل تعظيم الفوائد وتحجيم التهديدات المستقبلية التي قد تلوح في الأفق، ولتقليص حجم النفوذ الأمريكي الجديدة الرامية إلى الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط في كافة الأصعدة. ويأتي في مقدمات الأهداف الروسية التواجد العسكري؛ حيث تريد المحافظة على وسائل التفوق الإيراني في التسلح لمواجهة القوى الأخرى في المنطقة التي تبدي ولاء للولايات المتحدة، حتى لا تهيمن أمريكا على نفط منطقة الشرق الأوسط، وللحفاظ على التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي (خاصة بعد انهيار العراق في ظل الاحتلال الأمريكي له).[3]

كما تؤكد روسيا على الأهمية التي توليها لمنطقة الخليج، وذلك بتعزيز دورها في حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، ليبرهن على الدور الإيجابي الذي تعتزم روسيا القيام به في المنطقة، ذلك الدور الذي يتصل اتصالا مباشرا بالمصالح القومية الروسية. وصحيح أن الحرب الباردة قد انتهت لكن التنافس مازال موجودا، واللهجة القديمة المعادية للغرب هي الأخرى ما زالت قائمة".[4]

---

[1] علي عبد الفتاح الحاروني، ***دلالات ورؤى حول التسليح الروسي في منطقة الشرق الأوسط.*** موقع: أون إسلام نت، (تاريخ الاطلاع: 2015/03/22)، على الرابط:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/europe-north-america-australia/102611-2007-11-20%2020-08-04.html

[2] عبد العزيز مهدي الراوي، مرجع سابق، ص ص. 174-175.

[3] علي عبد الفتاح الحاروني، مرجع سابق.

[4] عبد العزيز مهدي الراوي، مرجع سابق، ص. 175.

وكانت منطقة الشرق الأوسط في مقدمة المناطق التي تولي لها روسيا أهمية بالغة نظرا لأهميتها الإستراتيجية، وبالتالي عدم التخلي عن التأثير فيها، ومناوأة الولايات المتحدة والغرب من خلالها. لذلك تشهد ملفات الشرق الأوسط الساخنة تبايًنا واضحًا في المواقف بين روسيا والدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة، لاسيما ملفات سوريا، لبنان، إيران وفلسطين، فالملف السوري يظهر تأييدا روسيا واضحًا له من خلال دعمها وتسليحها، وحمايتها في مجلس الأمن من فرض مزيد من العقوبات عليها باستخدامها حق النقض، فروسيا تدرك أن نجاحها في منع حصول أي تدخّل عسكري ضد سوريا، سيطيل عمر نظام **"الأسد"**، ولكن ذلك لن يحميه من السقوط، كما تدرك روسيا أن الجيو-بوليتيك الإقليمي والدولي لن يسمح لأن يكون للرئيس **"الأسد"** أي دور في قيادة سوريا مستقبلا، لذلك فإن دعم هذا النظام ليس سوى وسيلة لكسب الوقت بالنسبة لموسكو، إلى حين التوصّل إلى حوار سياسي يؤمّن المصالح الروسية في سوريا بعد الرئيس **"بشار الأسد"**.

وأما ملف القضية الفلسطينية، فروسيا تظهر دعمها الواضح للسلطة الفلسطينية، وهو ما تؤكده تصريحات المسؤولين داخل وخارج الأمم المتحدة، وتحركاتها في إطار اللجنة الرباعية للتسوية السلمية في الشرق الأوسط، واستقبالها كذلك لقيادات حماس التي تصنفها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى ضمن قائمة المنظمات الإرهابية. كذلك علاقاتها غير المباشرة بحزب الله اللبناني، إضافة إلى موقفها الحامي لإيران في مسعاها لدخول النادي النووي.[1]

وعلى الصعيد العراقي فقد انتهجت موسكو سلوكا دبلوماسيا يؤكد خبرتها الواسعة في الشؤون الإقليمية، حيث دأبت على معارضة القرارات الامريكية ضد غزو العراق، والتأكيد على ضرورة الانسحاب الأمريكى من الأراضى العراقية وحل القضية العراقية عن طريق التفاوض السلمي مع رفض إي إجراء يؤدي إلى المساس بوحدة العراق فى إطار الشرعية الدولية من خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقى فى إدارة شئون بلاده، وكان هذا الموقف منسجما مع مواقف أغلبية الدول العربية تجاه العراق.

لذلك فإن مبعث القلق التركي هو أن التطورات الكبيرة التي حدثت في روسيا على أكثر من صعيد، تعيد في الأذهان صفحة جديدة ظن البعض أنها طويت مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، والتي كانت تتحكم في الاستراتيجية التركية كرأس حربة أطلسية ما يقارب نصف قرن؛ مما أتاح لتركيا إمكانية ممارسة نفوذ وتأثير واسعين في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، أي أن غياب الخطر الإستراتيجي القادم من الشمال (روسيا) في الفترة التي تلت الحرب الباردة، خلق فرصة سانحة لتركيا لتكون قوة إقليمية كبرى.[2]

ومما تقدم يستشف أن السعي الروسي نحو الشرق الأوسط والمنطقة العربية يقوم بالدرجة الأساس على معيار المصلحة، إذ يمثل العامل الاقتصادي عاملا محددا ورئيسا للسياسة الروسية تجاه المنطقة، فامتلاكها (منطقة الشرق الأوسط)لأكبر مخزون نفطي في العالم يشكل اليوم أحد المحددات الأساسية في الاستراتيجية الروسية، وهو بذلك يعيق الدور التركي في المجال الاقتصادي.

المطلب الثاني: الدور الأوربي تجاه منطقة الشرق الأوسط.

يولي الاتحاد الاوربي منذ عقود من الزمن أهمية بالغة لمنطقة الشرق الأوسط، في إطار أهدافه الرامية إلى تحقيق الرخاء ودعم السلام في المنطقة، لكن التحديات التي واجهت التواجد الأوربي في المنطقة، ساهمت في تقويض مجهودات الاتحاد. ومن ناحية أخري، فإن الأزمة الاقتصادية داخل الاتحاد والضغوط

[1] علي عبد الفتاح الحاروني، مرجع سابق.
[2] محمد نور الدين، ***تركيا والزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات***. ص ص. 176-177.

داخل منطقة اليورو أصبحت تهدد بإضافة صعوبات جديدة في طريق محاولات الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط.[1]

وكان الشرق الأوسط والصراع العربي-الإسرائيلي بشكل عام ضمن أولويات الاتحاد ألأوروبي، حيث وفي سنة 1980 قامت حكومات الاتحاد الأوروبي بإصدار إعلان "فينيسيا"، الذي ينص على اعتراف الدول الأعضاء بضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، في وقت كانت فيه منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر منظمة إرهابية في أعين إسرائيل والولايات المتحدة، حيث قام الاتحاد الأوروبي بخلق روابط ثنائية مع معظم الدول في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلي ذلك، فقد قام الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات تنموية وامتيازات تجارية لدول المنطقة، من خلال الاتحاد من أجل المتوسط التي حاولت الدول الأعضاء فيه تشجيع التعاون الإقليمي بين دول الاتحاد ودول الشرق الأوسط. وقد لعب الاتحاد الأوروبي دورا كبيرا في عملية السلام في المنطقة، وبوصفه أكبر مانح للمعونات لدولة فلسطين، وتولي كذلك قيادة الجهود الرامية إلي بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وقام الاتحاد بتدريب القوات الأمنية الفلسطينية، وقدم بعثة مراقبة على الحدود بين مصر وغزة، كما أن دولا أوروبية متعددة لديها قوات ضمن بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة على الحدود بين إسرائيل ولبنان.[2]

لا تستطيع أوربا تجاهل منطقة الشرق الأوسط، ليس لأسباب تاريخية وجغرافية أو سياسية أو اقتصادية، ولكن لأنها مسؤولة معنويا عن صراعات هذه المنطقة (الاحتلال الأوربي، اتفاقية سايكس بيكو، وعد بلفور، الانتداب الفرنسي الانجليزي...إلخ)؛ كما أدى تضاؤل الضغوط على الولايات المتحدة في المنطقة، إلى بذل جهود لتطوير سياسة أكثر مرونة على مستوى الاتحاد. وبشكل عام، وبالرغم من تأثير الولايات المتحدة على الشرق الأوسط، فقد تطورت العلاقات بين أوربا ودول المنطقة، خاصة التي تشهد علاقاتها توترات مع الولايات المتحدة مثل إيران وسوريا؛ فالدول العربية مازالت تنظر إلى الدول الأوربية باعتبارها عامل توازن في المنطقة، لأن صورة الأمريكان والدول الموالية له في المنطقة لم تتغير بالنسبة للعرب، لذلك يمكن التوقع بأن الاتحاد الأوربي خاصة المانيا وفرنسا، للعب دور في المنطقة وملئ ساحة التوازن التي خلفها انهيار الاتحاد السوفييتي.[3]

وعلى الرغم من مبادراته المتعددة، فقد أخفق الاتحاد الأوروبي في تحقيق تقدم ملموس نحو تطبيق أهدافه الاستراتيجية في المنطقة، حيث أن النزاعات المختلفة لا تزال تهدد منطقة الشرق الأوسط، وقد تم في كثير من الأحيان توجيه النقد للاتحاد الأوروبي بسبب بطء تفاعله مع الأحداث، وعدم تبنيه لرؤية استراتيجية موحدة تجاه المنطقة. وكثيرا ما شعرت حكومات الشرق الأوسط بالإحباط بسبب كثرة عدد المندوبين والمتحدثين باسم الاتحاد ألأوروبي، خاصة رسائلهم التي كانت تتسم بالتناقض، لذلك خرجت الدول الأعضاء في أحيان كثيرة عن الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي،[4] خاصة فرنسا التي دخلت منطقة الشرق الأوسط منذ أمد بعيد (إبان مرحلة الاستعمار المباشر)، وغم التراجع في النفوذ الفرنسي مقابل الدخول القوي للولايات المتحدة، إلا أن المنطقة بقيت محل تجاذب وصراع نفوذ بين القوتين العظميين في فترة الحرب الباردة التي أعلن انتهاءها انفراد الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، وتتويج تدخلها في

[1] كلارا مارينا أونيل، ***الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط .. ماذا يحمل المستقبل.*** موقع: الأهرام السياسة الدولية، (تاريخ الاطلاع: 2015/03/29)، على الرابط: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/1652?.aspx>.
[2] المرجع نفسه.
[3] أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص ص. 386-387.
[4] كلارا مارينا أونيل، مرجع سابق.

شؤونها الذي تكلل بالغزو الأميركي للعراق واحتلاله، والذي عارضته فرنسا بشدة. واللافت أن بروز الدور الفرنسي في المنطقة جاء بعد تراجع الدور الأمركي، ودخول فرنسا على خط التسوية في الشرق الأوسط، إذ اعتادت الدبلوماسية الفرنسية على الظهور إلى ميدان الوساطة في الوقت الضائع، أي حين ينكفئ دور الإدارة الأميركية أو تعتري رؤيتها الضبابية، خاصة ملف الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والأزمة السورية.[1]

إن تركيا تدرك تمام الإدراك أنه كلما زاد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد هزات سياسية واقتصادية وأمنية، كلما زاد تأثيرها بما يعزز من مكانتها في المنطقة، وبالتالي سيزيد من منافسة بعض القوى الدولية خاصة روسيا وأوروبا اللتان تسعيان لتقويض دور تركيا أو مشاركتها ذلك الدور.

خلاصـة الفصل:

إن تواجه تركيا تحديات عديدة داخلية متمثلة في المعارضة السياسية لبعض الأحزاب والتنظيمات السياسية، التي أصبحت تستشعر تقويض دورها في الحياة السياسية، إضافة إلى المؤسسة العسكرية التي تقلص دورها وهيمنتها على الحياة السياسية هي الأخرى إلى مستوى لم تعرفه من قبل، حيث استشعرت العزلة التي أربكت تحركاتها، لذلك أصبحت تتصيد الفرص للإطاحة بحزب العدالة والتنمية في أول فرصة سانحة. وأما على الصعيد الإقليمي فإن تركيا تدرك العداء الذي تكنه بعض الأنظمة العربية للدور التركي في المنطقة بعد التقلبات التي حدثت في المنطقة، خاصة من قبل مصر وإسرائيل، إضافة لإيران التي تسعى إلى تصدير ثورتها الإسلامية بمرجعيتها المذهبية لانتزاع دور إقليمي لها في المنطقة، وأما دوليا فروسيا وأوروبا لا تدخران جهدا للعودة بقوة إلى المنطقة من خلال إعادة بعث علاقاتها القديمة في المنطقة، خاصة مع الدول العربية والإسلامية، وبالتالي تقويض الدور التركي سواء علي مستوى الحضور والتأثير.

لذلك فإن تنامي أدوار القوى الكبرى في المنطقة، يبدو أنه بني على ضرب المصالح الاقتصادية ألتركية، ومحاولة إفشال سياسة "تصفير المشكلات" التي تبنتها مع دول الجوار، إضافة إلى تقوية التحالف الإيراني الروسي مع حزب الله اللبناني في مواجهة التوجهات التركية في المنطقة.

[1] عمر كوش، ***الدور الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط***. موقع: الجزيرة نت، (تاريخ الاطلاع: 2015/04/20)، على الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/1/4/

الخاتمــة

الخاتمة:

من خلال مناقشة الإشكالية، ما هي أدوات وأبعاد السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة؟ وما هي التحديات التي تواجهها؟، وتحليل أهم محددات وآليات السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط، اتضح لنا أن السياسة الأمنية التي بلورتها حكومة **"أردوغان"** تجاه منطقة الشرق الأوسط تحكمها العديد من الاعتبارات الجيو-استراتيجية والجيو-اقتصادية.

في الفصل الأول أوضحت نتائج الدراسة أن الدوافع الجغرافية التي تمثل المحدد الأساسي كون تركيا تحتل مكانا فريدا باعتبارها دولة تقع وسط القارات الثلاث، فهي بلد مركزي ذو تاريخ قديم لها نفوذ في جوارها المباشر، وأما على الصعيد الاقتصادي أصبحت تركيا قوة اقتصادية هامة، إذ استطاعت أن تحتل مراكز متقدمة عالميا، مكنتها من فك عزلتها، وإيجاد أسواق بديلة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة المنطقة العربية. وأما أمنيا فقد سعت تركيا إلى المحافظة على أمنها القومي، والعمل المشترك مع القوى الإقليمية والدولية للمحافظة على سلامة حدودها في ظل التهديدات الناتجة عن المشكل الكردي، والحركات الارهابية التي أصبحت تحتل مناطق واسعة من الأراضي المجاورة لحدودها، التي شكلت تحديا كبيرا على مستقبل تركيا في المنطقة. وبذلك خلصت هذه الدراسة بالنسبة للفرضية الأولى إلى أن كلما ازدادت قوة الدولة الداخلية كلما كانت في حاجة إلى تعميق نفوذها الاقليمي والدولي، يؤكد صحة هذه الفرضية لأن تركيا استطاعت بفضل مجموعة من المحددات الاستراتيجية أن يكون لها دورا هاما في المنطقة.

أما الفصل الثاني فيوضح بأن تركيا استطاعت بفضل المرونة الاستراتيجية من ممارسة سياستها الأمنية التي اعتمدتها من خلال استغلال عدة أدوات كانت الحجر الأساس في هذه السياسة، وتسجل بذلك حضورها الفاعل في العديد من القضايا التي تهم المنطقة، حيث استطاعت من حل معظم المشاكل التي كانت تواجهها مع جيرانها خاصة العربية، بما يسمى "بتصفير المشكلات"، وكان لملف القضية الفلسطينية الأهمية الكبرى في برنامج حكومة **"أردوغان"**، خاصة بعد الاعتداءات التي تعرضت لها غزة من طرف العدو الإسرائيلي، إزاء صمت المجتمع العربي والدولي الذي لم يحرك ساكنا، وبتلك المواقف القوية أثبتت قدرتها على إدارة علاقاتها وتحالفاتها مع جيرانها. لأنها تستمد قوتها من شرعية نظامها وقدراتها الذاتية.

كما عكست الدوافع التركية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية مدى ادراك صانع القرار التركي لخصوصية هذه العلاقة وأهميتها وتميزها، لاعتبارات سياسة وأمنية واقتصادية وعسكرية، وأهمها اعتبارات الأمن التركي. كما كانت أحداث الربيع العربي تحديًا حقيقيًّا أمام تركيا، حيث أكدت على أن المنطقة بحاجة إلى التغيير في الإطار الديمقراطي، الذي يعتبر فرصة تاريخية لمستقبل الشعوب العربية لضمان أمنها واستقرارها. لذلك خلصت هذه الدراسة بالنسبة للفرضية الثانية على أنة كلما تقوت الروابط الأمنية والاقتصادية بين تركيا ودول الشرق الأوسط، كلما تحققت الأهداف الإستراتيجية التركية. يؤكد صحة هذه الفرضية لأن تركيا استطاعت بفضل سياستها الناعمة من تذليل مجمل المشكلات التي كانت عالقة مع جيرانها، إضافة إلى لعب دور الوسيط الساعي لحل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة في المنطقة.

وأما بالنسبة لنتائج الفصل الثالث فيظهر أن التحديات التي تواجه السياسة الأمنية التركية عديدة، منها ما هو على المستوى الداخلي المتمثل في المعارضة السياسية لبعض الأحزاب والتنظيمات السياسية داخل

تركيا، إضافة إلى المؤسسة العسكرية التي تقلص دورها وهيمنتها على الحياة السياسية إلى مستوى لم تعرفه من قبل، وأصبحت تتصيد الفرص للإطاحة بحزب العدالة والتنمية في أول فرصة سانحة. وخارجيا على الصعيد الإقليمي فإن تركيا تدرك العداء الذي تكنه بعض الأنظمة العربية للدور التركي في المنطقة، خاصة من قبل مصر وبعض دول الخليج، إضافة إلى وإيران التي تسعى إلى تصدير ثورتها الإسلامية بمرجعيتها المذهبية. وأما دوليا فروسيا وأوروبا تسعيان للعودة بقوة من خلال إعادة بعث علاقاتها القديمة في المنطقة، خاصة مع الدول العربية والإسلامية، وبالتالي تقويض الدور التركي. لذلك خلصت هذه الدراسة بالنسبة للفرضية الثالثة على أن السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط، مرهونة بقدرة تركيا على مواجهة التحديات الداخلية، الاقليمية والدولية المحتملة، التي ستؤثر سلبا وبشكل كبير على دور تركيا وعلى فرصها في التأثير في قضايا المنطقة.

إن السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط وإن كانت حديثة، فإنه لا يمكن قياس نجاحها أو فشلها في المرحلة الحالية، إلا أنها تبقى سياسة نشطة. ولا أتوقع كباحث في العلوم السياسية أنها ستتراجع، وذلك في ظل التحولات الإقليمية التي تشهدها المنطقة. خاصة وأن المشروع التركي هو مشروع تجاري واقتصادي، لا يحمل أبعادا إيديولوجية عكس المشروع الإيراني، وهو ما توضحه مواقف تركيا في العديد من القضايا الهامة التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط، خاصة موقفها الأخير من الحرب على اليمن والتحالف مع دول الخليج العربي.

خاصة مواقفها الأخيرة من النزاعات في المنطقة، حيث تظهر كمؤيد للتحالف مع دول الخليج العربي في الحرب في اليمن، ومتردد مع التحالف في الحرب على الإرهاب في العراق، ومعارض للحرب في سوريا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب بالعربية:

1- بشارة، (عزمي)، ***سورية: درب الآلام نحو الحرية.. محاولة في التاريخ الراهن.*** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 1، 2013).

2- ثلجي، (محمد)، ***أزمة الهوية في تركيا.. طرق جديدة للمعالجة.*** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة 1، 2010).

3- حسين دلي، (خورشيد)، ***تركيا وقضايا السياسة الخارجية.*** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، مكتبة الأسد، 1999).

4- حسين بكير، (علي) وآخرون، ***تركيا بين تحديات الداخل ورهانات المستقبل.*** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة 1، 2010).

5- داود أوغلو، (أحمد)، ***العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.*** (ترجمة: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل)، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة 2، 2011).

6- رضوان، (وليد)، ***العلاقات العربية التركية.*** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة 1، 2006).

7- روبنس، (فيليب)، ***تركيا والشرق الأوسط.*** (ترجمة: ميخائيل نجم خولي)، (ليماسول: درا قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، الطبعة 1، 1993).

8- مارك، (بيل)، ***سياسات تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والآفاق المستقبلية.*** (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، (دبي: المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، 2005).

9- محسن، (صالح)، ***تركيا والقضية الفلسطينية.*** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010).

10- نصار، (آية)، وآخرون، ***الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات.*** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة1، 2012).

11- نور الدين، (محمد)، ***تركيا الجمهورية الحائرة.*** (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة 1، 1998).

12- نور الدين، (محمد)، ***تركيا والزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات.*** (لندن: رياض الرئيس للكتب والنشر، 1997).

13- فخر، (أحمد)، ***مؤتمر حول الدور الإيراني في المنطقة.بين المصالح والهيمنة.*** (القاهرة، المركز الدولي الدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 27-28 أغسطس 2008).

14- عقيل، (محفوظ)، ***دراسة تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية.*** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

15- سلامة، (رمزي)، ***مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع والتسوية.*** (الاسكندرية: منشأة المعارف، 2001).

16- ورغي، (جلال)، ***الحركة الاسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي.*** (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة 1، 2010).

17- ياس خضير الغريري، (محمد)، ***الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي.*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

المجلات والدوريات:

1- صدقي، (بكر)، ***تركيا تتجاوز تاريخها القريب وتخوض معارك "القوة الناعمة".*** (أبوظبي: مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 3، السنة الأولى يناير/فبراير 2010).
2- محمد تميم الجبوري، (محمد علي)، ***المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي العربي.*** (مجلة المستقبل العربي، العدد 419، جانفي 2014).
3- طلال مقلد، (حسين)، ***تركيا والاتحاد الأوروبي، بين العضوية والشراكة.*** (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010).
4- مهدي الراوي، (عبد العزيز)، ***توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.*** (مجلة دراسات دولية، العدد 35، أكتوبر 1998).
5- محمد خلف، (عارف)، ***الدور التركي الاقليمي.*** (تكريت: مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، قسم العلوم السياسية، كلية القانون، 2010).
6- نور الدين، (محمد)، ***أحمد داوود أوغلو: مكانة تركيا في العالم.*** (مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، عدد 116، خريف 2004).
7- عبد الكريم مجيد، (إياد)، ***الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) نموذجا.*** (مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 46، 2013).

المذكرات والدراسات:

1- جاسم لطيف السعدي، (رواء)، ***الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي.*** (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2010).
2- حراش، (عفاف)، تركيا ***وقضية الانضمام للإتحاد الأوربي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2011.*** (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011).
3- طايل يوسف، (عبد الله العدوان)، ***الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013).*** (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2013).
4- فاعور ملكاوي، (عصام)، ***تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة***. (الخرطوم: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، 2013).
5- قطب، (إياد)، ***النظامين الاقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساته على العلاقة مع سوريا.*** (الأكاديمية السورية الدولية، دبلوم الشؤون الدولية والدبلوماسية، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، 2009).
6- مزوزي (عبلة)، ***العلاقات السورية-الايرانية في ظل التحولات الراهنة.*** (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية: 2009-2010).
7- عيساوة، (أمنة)، ***الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة.*** (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية: 2010/2009).

المواقع الإلكترونية:

1- أبي يونس، (ألكسندر)، ***العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي.*** موقع: الجيش اللبناني، مجلة الدفاع الوطني، (تاريخ الاطلاع: 2014/11/20)، على الرابط:
.<http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=28546>

2- **الباسل، (رجب)**، ***دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من 2002-2010.*** موقع: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (تاريخ الاطلاع: 2015/03/15)، على الرابط:
<http://www.alzaytouna.net/permalink/5632.html>.
3- حسين باكير، (علي)، ***محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية.*** موقع: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، (تاريخ الاطلاع: 2015/02/13)، على الرابط:
<http://www.dohainstitute.org/release/ad520e80-abe5-4247-bd8d-deede0fa7413>.
4- الحاج، (سعيد)، ***تركيا في قلب المعركة.. الأهداف والمخاطر.*** موقع: الجزيرة نت، (تاريخ الاطلاع: 2014/11/25)، على الرابط: </http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/10/7>.
5- خولي، (معمر)، ***الإصلاح الداخلي في تركيا.*** موقع عراق الأمل، (تاريخ الاطلاع: 2014/11/08)، على الرابط:
< http://www.iraqhope.com/index>.
6- خورشيد، (دلي)، ***أوهام تركيا وانهيار طموحاتها الجامحة.*** موقع: الوحدة الإسلامية، (تاريخ الاطلاع: 2015/03/27)، على الرابط: <www.wahdaislamyia.org/issues/141/kdalli.htm>.
7- دوغان، (قوتلاي)، ***تركيا، التطورات في القطاعات الاقتصادية.*** وكالة الأنباء ألتركية، (تاريخ الاطلاع: 2014/12/02)، على الرابط:<http://www.trtarabic.tv/ar/turkey-information/arabia.htm>.
8- رميح، (طلعت)، ***اردوغان يعيد تشكيل محيط تركي.*** موقع المسلم، (تاريخ الاطلاع:2014/12/21)، على الرابط:
<http://www.almoslim.net/node/120265>.
9- صالحة، (رائد)، ***ارتياح أمريكي للتقارب بين تركيا والدول الخليجية المتنافسة.*** موقع: القدس العربي، (تاريخ الاطلاع: 2015/03/17)، على الرابط: <http://www.alquds.co.uk/?p=310622>.
10- كوش، (عمر)، ***تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.*** موقع: الجزيرة نت، (تاريخ الاطلاع: 2015/02/30)، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions> .
11- عبد الخالق، (عاصم)، ***تركيا.. بين خطر الأكراد وتهديدات داعش.*** موقع: جريدة عمان، (تاريخ الاطلاع: 2014/12/27)، على الرابط: <http://omandaily.om/?p=162491>.
12- سليمان الزواوي، (محمد)، ***الدور التركي تجاه الازمة المصرية.*** موقع: مجلة البيان، (تاريخ الاطلاع: 2015/02/13)، على الرابط: <http://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=3142>.
13- سليمان الزواوي، (محمد)، ***مذهبة الصراعات الإقليمية في الشرق وتداعياتها الممتدة.*** موقع: مجلة البيان، (تاريخ الاطلاع: 2015/03/15)، على الرابط: <http://www.albayan.co.uk/RSC/print.aspx?id=3370>.
14- شكشك، (اسماعيل)، ***تركيا والخليج.. علاقات اقتصادية صاعدة ودعوات للتوسع.*** موقع الخليج اونلاين، (تاريخ الاطلاع: 2014/11/22)، على الرابط: <http://alkhaleejonline.net/#!/articles/1417940418170194000>.
15- عبد الفتاح الحاروني، (علي)، ***دلالات ورؤى حول التسليح الروسي في منطقة الشرق الأوسط.*** موقع: أون إسلام.نت، (تاريخ الاطلاع: 2015/03/22)، على الرابط:
<http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/europe-north-america-australia/102611-2007-11-20%2020-08-04.html>.
16- مارينا أونيل، (كلارا)، ***الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط .. ماذا يحمل المستقبل.*** موقع: الأهرام السياسة الدولية، (تاريخ الاطلاع: 2015/03/29)، على الرابط:
<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/1652?.aspx>.
17- مجهول، ***ما هو تنظيم "داعش"؟ مسيرته منذ الإنشقاق عن "القاعدة" وحتى إعلان "دولة الخلافة".*** موقع: الحياة، (تاريخ الاطلاع: 2014/12/30)، على الرابط: </http://alhayat.com/Articles/2909987>.
18- موسوعة مقاتل من الصحراء، ***انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي.*** (تاريخ الاطلاع: 2015/02/11)، على الرابط:
< http://www.mokatel.com.>.
19- منصور شاهين، (كريمة)، ***كيف ترى واشنطن التحولات في تركيا.*** موقع: تقرير واشنطن، (تاريخ الاطلاع: 2014/12/10). على الرابط: <http://www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2//id/1441/title>
20- وزارة الاستثمار، *جمهورية تركيا*. موقع: رئاسة الوزراء، (تاريخ الاطلاع: 2014/10/10)، على الرابط:
< http://www.invest.gov.tr/ar-SA/theagency/Pages/MessagefromthePresident.aspx>
21- وزارة الخارجية ألتركية، ***نظرة عامة***. الجمهورية التركية، (تاريخ الاطلاع: 2014/10/10). على الرابط:
<http://www.mfa.gov.tr.ar.mfa>.
22- يشيلطاش، (مراد) و نعمان تيلچي، (إسماعيل)، ***السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية.*** موقع: مركز الجزيرة للدراسات، (تاريخ الاطلاع: 2015/03/25)، على الرابط:
<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/12/201312161033336330486.htm>.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Bayram, (Balci), ***Le rêve arabe de la Turquie brisé par la crise syrienne***. (Centre des Etudes et de Recherches Internationales, Les Etudes du CERI - n° 188, novembre 2012, pdf).
2- Comité Action Palestine, ***La Turquie a-t-elle changé.*** (date de lecture: 18/03/2015), Sur le lien: <www.comiteactionpalestine.org/word/2012/08?print=>.
3- Emel Parlar Dal, ***la Politique Turque en Question Entre imperfections et adaptations.*** (paris, l'Harmattan, 2012).
4- European Commission, ***Commission Staff Working Document Turkey 2012.*** (Brussels: Enlargement Strategy and Main Challenges 2012-2013, progress report,. 336 final, SWD, 10.10.2012, pdf).
5- Gencer, (Ozcar), ***la politique du "zéro problème avec les voisins"***. (Université Bilgi d'Istanbul, Département des Relations Internationales, 2012).
6- Gilles, (Riaux), ***La Turquie au Moyen-Orient: L'apprentissage de la Puissance.*** (Etude de l'IRSEM, 2013, pdf).
7- Guillaume, (Nicaise), ***La position de « pivot énergétique » de la Turquie.*** (Séminaire de politique et marchés internationaux de l'énergie, 11/05/2011, pdf).
8- Jean-Marc, (Roubaud), ***Le rôle de la Turquie sur la Scène Internationale.*** (Rapport d'information, déposé en application de l'article 145 du Règlement, par la commission des affaires étrangères, en conclusion des travaux d'une mission d'information constituée le 6 mai 2009, pdf).

الفهـرس

1 عنوان المذكرة:

السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، التحديات والرهانات.

الفهـــرس:

الموضوع:	الصفحة
مقدمــة:	أ-و
الفصل الأول: محددات السياسة الأمنية التركية.	**8**
المبحث الأول: المحددات الجغرافية والتاريخية.	8
المطلب الأول: المحدد الجغرافي.	8
المطلب الثاني: المحدد التاريخي.	10
المبحث الثاني: المحددات الاقتصادية.	12
المطلب الأول: النمو الاقتصادي التركي.	12
المطلب الثاني: المبادلات التجارية مع الدول العربية.	16
المبحث الثالث: المحددات الأمنية.	17
المطلب الأول: التخوف التركي من مشكلة الأكراد.	17
المطلب الثاني: التخوف التركي من تمدد خطر الإرهاب.	20
الفصل الثاني: أدوات السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الاوسط.	**25**
المبحث الأول: سياسة تصفير المشكلات وإدارة الأزمات في المنطقة.	25
المطلب الأول: انهاء المشكلات مع دول الجوار.	25
المطلب الثاني: إدارة الأزمات في المنطقة.	28
المبحث الثاني: الامساك بملف القضية الفلسطينية وانعكاساته على العلاقة مع إسرائيل.	31
المطلب الأول: معالم الدور التركي تاريخيا اتجاه القضية الفلسطينية.	32
المطلب الثاني: تطور الموقف التركي من القضية الفلسطينية ومحاولة تهميش إسرائيل.	34
المبحث الثالث: التحالف الأمريكي- التركي ودعم ثورات الربيع العربي.	36
المطلب الأول: أهمية الدور التركي في إطار المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.	36
المطلب الثاني: دعم ثورات الربيع العربي (مصر – سوريا).	39

الفصل الثالث: تحديات السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الاوسط. 45

المبحث الأول: رفض بعض القوى الداخلية للتوجه التركي في المنطقة. 45
المطلب الأول: أحزاب المعارضة داخل تركيا. 45
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية. 47
المبحث الثاني: التحديات الاقليمية للتوجه التركي في منطقة الشرق الأوسط. 49
المطلب الأول: تخوف الانظمة العربية من الدور التركي المتنامي في المنطقة. 49
المطلب الثاني: تصاعد الدور الإقليمي الإيراني في المنطقة. 50
المبحث الثالث: تنافس القوى الكبرى وتأثيره على التواجد التركي في منطقة الشرق الأوسط. 52
المطلب الأول: تنامي الأطماع الروسية في منطقة الشرق الأوسط. 53
المطلب الثاني: الدور الأوربي تجاه المنطقة منطقة الشرق الأوسط. 55

الخاتمـة: 59
قائمة المراجع: 62
الفهرس: 67

الملخص:

تركز هذه الدراسة على تحليل أبعاد السياسة الأمنية التركية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة. فالتغيرات الإقليمية والدولية قد دفعت تركيا إلى مراجعة دورها الإقليمي وسياستها في المنطقة نظرا لروابطها الجغرافية والتاريخية العميقة في المنطقة.

ومن خلال سياسة "تصفير المشكلات"، وإدارة الأزمات الإقليمية، ودورها تجاه القضية الفلسطينية، وتحالفها مع الولايات المتحدة، تهدف السياسة الأمنية التركية في الشرق الأوسط في المقام الأول إلى تأمين حدودها من التهديدات التي قد تواجهها، خاصة مع صعود الأكراد كقوة في العراق وكذلك الخطر الإرهابي الذي بات يهدد المنطقة برمتها.

كما تسعى تركيا أيضا إلى استغلال السوق الواسعة في الشرق الأوسط بعد رفض اندماجها في الاتحاد الأوروبي ... الخ.

ومع ذلك، فإن تركيا تواجه الكثير من العقبات التي يمكن أن تثنيها من تحقيق أهدافها وتعيق دورها في المنطقة، خاصة المعارضة في الداخل من بعض القوى السياسية والمؤسسة العسكرية التي يفضل التوجه نحو الغرب للقيام بدور تركي أفضل. كما يلاحظ أيضا رفض من بعض الأنظمة العربية مثل مصر للدور الذي تلعبه تركيا في المنطقة، إضافة للمنافسة من بعض القوى الإقليمية والدولية الأخرى التي تسعى للنفوذ في المنطقة، على غرار إيران، وروسيا والاتحاد الأوروبي.

ولكي تنجح تركيا في تحقيق أهدافها في المنطقة، يستوجب عليها القيام بإزالة أو خفض جميع العقبات التي تواجهها، من خلال إعادة تعريف سياستها الأمنية، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الفاعلين ومصالحهم في المنطقة.

الكلمات المفتاحية:

- السياسة الأمنية. - منطقة الشرق الأوسط. - الإستراتيجية. - الجيو-استراتيجية. - الأمن القومي. - الأمن.
- الجيو-بوليتيك. - القوة الناعمة.

Résumé:

Cette étude mit l'accent sur l'analyse des dimensions de la politique de sécurité de la Turquie au moyen orient après la guerre froide; les changements régionaux et internationaux ont poussé la turquie à revoir son rôle régional et sa politique vis-à-vis une région dont les liens géographiques et historiques sont profonds.

A travers la politique "zéro problème", la gestion des crises régionales, son rôle dans la question palestinienne, et son alliance avec les USA, la politique de sécurité au moyen orient vise en premier lieu la sécurisation de ses frontières des menaces aux quelles la région fait face notamment la montée de la puissance des kurdes en Irak et le terrorisme.

La Turquie cherche aussi à exploiter le grand marché au moyen orient après le refus de son intégration à l'union européenne…etc.

Cependant, ces objectifs sont confrontes à des obstacles qui peuvent freiner le rôle de la Turquie. Il s'agit de l'opposition d'une partie de la classe politique et de l'institution militaire qui préfère la zone occidentale pour un meilleur rôle de la Turquie. Il faut noter aussi le refus de certain régime arabe (Egypt) et la concurrence d'autres puissances dont l'intérêt est vital dans la région, c'est le cas pour l'Iran, pour la Russie et l'union européenne.

En effet, pour réussir ses objectifs la turquie doit des amorcer ou déminer ces entraves à travers notamment, une redéfinition de sa politique sécuritaires en prenant en considération tous les acteurs et leurs intérêts dans la région.

Mots clés:
- la politique de sécurité; - Moyen-Orient; - stratégie; - Géostratégie, - sécurité;
- Géopolitique; - soft Power; - la sécurité nationale.

The Summary

This study emphasized the analysis of the dimensions of Turkey's security policy in the Middle East after the Cold War; regional and international changes have pushed Turkey to review its regional role and its position vis-à-vis political a region whose geographical and historical deep ties in the region.

Through the "zero problems" policy, management of regional crises, its role in the Palestinian issue, and its alliance with the United States, the security policy in mideast aimed primarily at securing its borders from threats to which the region faces particular the rise of Kurdish power in Iraq and terrorism.

Turkey also seeks to exploit the large market in the Middle East after the refusal of its integration into the European Union ... etc.

However, these goals are faced with obstacles that can hinder the role of Turkey. This is the opposition of a part of the political class and the military who prefers the western area for a better role of Turkey. Note also the refusal of some Arab regime (Egypt) and the competition of other powers whose interest is vital in the area, this is the case for Iran, for Russia and the European Union.

Indeed, to succeed its goals of turkey must initiate or clearing these obstacles, notably through a redefinition of its security policy taking into consideration all stakeholders and interests in the region.

Key words:
- Security policy; - Middle East; - Strategy; - Geo-strategy; - Geo-Polytec;
- Soft Power; - National security. - Safety;